QNB

تقرير الحوكمة السنوي
2024

جدول المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة 5
المقدمة 6
1. إطار حوكمة الشركات لمجموعة QNB 6
2. إنجازات مجموعة QNB خلال عام 2024 لتعزيز إطار الحوكمة للبنك 8
3. الجهات الرئيسية الفاعلة في تأسيس إطار الحوكمة: مجلس الإدارة 20
4. الفصل بين دور كُل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة 27
5. مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية 27
6. الإدارة التنفيذية 28
7. إدارة المخاطر 32
8. الهيكل التنظيمي لمجموعة QNB وخطة التعاقب الوظيفي 33
9. نظام الرقابة الداخلية 34
10. المدقق الخارجي 36
11. تصنيفات مجموعة QNB 36
12. رأس المال والأسهم 36
13. حقوق المساهمين 36
14. الإفصاح والشفافية 37
15. الإنذار المبكر عن المخالفات 37
16. تضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية 38
17. معالجة شكاوى العملاء 38
18. لاستدامة والمسؤولية الاجتماعية 38
19. إضاءات على ممارسات الحوكمة - استراتيجية مصرف قطر المركزي المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة للقطاع المالي 39
20. الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة 40
الخاتمة 41
ملحق (1) السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة 42
ملحق (2) السيرة الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية 45
ملحق (3) قائمة متطلبات الإفصاح عن حوكمة البنك بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي 46
ملحق (4) تقرير التأكيد المحدود المستقل لمراقب الحسابات السادة EY 48

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

تحية طيبة وبعد،

يسرّني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة مجموعة QNB أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة السنوي لعام 2024 الذي يتضمن أهم ممارسات الحوكمة التي اعتمدتها مجموعة البنك.

نؤكد التزام مجموعة QNB بتطبيق أعلى معايير الرقابة والشفافية والمساءلة سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الأطر الخاصة بحوكمة شركاتها التابعة وفروعها الخارجية، وذلك بما يتوافق مع التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مبادئ وأحكام الحوكمة الرشيدة الصادرة عن المنظمات والهيئات الدوليّة الرائدة، حيث أنعكس ذلك بالإيجاب على قدرة المجموعة في الاستجابة لمعالجة المخاطر المستجدة وتعزيز كفاءة إدارة عملياتها، الأمر الذي ضمن لها حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وحافظ على مركزها كأكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وقد أسهمت جميع القطاعات العاملة في مجموعة QNB في تبني مبادئ الحوكمة السليمة وعلى رأسها حوكمة المخاطر والالتزام المؤسسي وتطوير المهارات والقيادات الواعدة بالإضافة إلى تطوير المنتجات والأعمال لتخدم أهداف المجموعة ككل.

علاوة على ذلك، شهد عام 2024 تقدماً مستمر في تطبيق السياسات المتكاملة الخاصة بنهج الإشراف الموحد على الفروع الدولية والشركات التابعة وبما يتوافق مع المتطلبات الإشرافية في الدول التي تتواجد فيها مجموعة QNB.

كما يعكس هذا التقرير ما تتعهد به مجموعة QNB لتبني أعلى وأحدث معايير الإفصاح والشفافية لتوطيد أسس الحوكمة الرشيدة من أجل خدمة مصالح مجموعة QNB ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى على الدوام، وبما يهدف إلى تعزيز ثقافة وممارسات الحوكمة على مستوى المجموعة.

أن إتباع القوانين والتشريعات وتبني أفضل المعايير المهنية والأخلاقية من قبل جميع الموظفين العاملين في مجموعة QNB، بالإضافة إلى المحافظة على الشفافية والنزاهة والإفصاح بكافة أنواع التعاملات، هو النهج الذي تتبعه مجموعة QNB في ترسيخ معايير الحوكمة الرشيدة التي حافظت المجموعة من خلالها على سمعتها وأكسبها ثقة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرين.

تؤكد مجموعة QNB التزامها المستمر بتطوير منظومة الحوكمة من خلال دعمها لثقافة الانضباط والتي تعكس قيمها الأخلاقية واحترامها للقوانين والتشريعات واللوائح، وهذا ما تثبته مساهمتها الفعّالة بتعزيز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة في بناء المجتمع والمحافظة عليه.

وفي الختام، فأن مجموعة QNB تثمّن اهتمام الجهات الرقابية والرسمية ذات العلاقة لإرسائها لدعائم الحوكمة التي كفلت حماية مصالح المجموعة وعملائها، وعززت ثقة المستثمرين بها، وخدمت سمعتها وطموحاتها التوسعية، كما تثمّن توجيهاتها ودعمها الدائم لما فيه مصلحة للقطاعين المالي والمصرفي في دولة قطر.

علي بن أحمد الكواري

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يحتوي التقرير الذي بين أيديكم على إنجازات مجموعة QNB وجهودها المبذولة في سبيل تحقيق الالتزامات المتعلقة بجميع المتطلبات التشريعية الصادرة عن مصرف قطر المركزي (QCB) وهيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) وكافة الجهات التنظيمية الأخرى ذات العلاقة، والذي يؤكّد حرصها على الالتزام بكافة المتطلبات الملقاة على عاتقها تجاه المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى والمجتمع.

ويتمثل هذا الحرص في سعي مجموعة QNB المتواصل على نشر ثقافة الحوكمة وترسيخ مبادئها لدى كافة الموظفين العاملين بها على مختلف مستوياتهم ودرجاتهم الوظيفية، حيث أن التطبيق السليم لهذه المبادئ لا يقتصر فقط على وضع السياسات والمواثيق، بل بدفع جميع الموظفين للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية العالية، الأمر الذي مكّن مجموعة QNB من الحفاظ على مورثها والارتقاء بعلامتها التجارية وكسبها ثقة جميع أصحاب المصالح الحاليين والمستقبليين.

تراعي مجموعة QNB مبدأ العدالة في تعاملاتها مع جميع المساهمين، وخاصة الصغار منهم، من خلال ضمان كافة حقوقهم المنصوص عليها في القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المتوافقة مع النظام الأساسي للبنك. حيث تعمل المجموعة على توفير كافة المعلومات الضرورية لمساهميها بشفافية ونزاهة ومساواة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المجموعة إلى تحقيق العدالة والنزاهة في التعامل مع جميع أصحاب المصالح الأخرى، من خلال وضع سياسات صارمة تضمن تحقيق معاملات عادلة ونزيهة وشفافة.

لقد وضعت مجموعة QNB نصب عينيها تحقيق الالتزام للمتطلبات الصادرة عن مصرف قطر المركزي (QCB) وهيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بالإضافة الى كافة الجهات التنظيمية للدول التي تتواجد بها فروعها الخارجية وشركاتها التابعة، وذلك للوفاء بواجباتها تجاه المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى في المجتمعات المتواجدة بها.

يحتوي هذا التقرير على ما قامت به مجموعة QNB وما تعتزم القيام به لتحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية، لتثبت أنها أهل لكسب ثقة السوق في المنطقة بأكملها وفي جميع الدول المتواجدة بها.

1.إطار حوكمة الشركات لمجموعة QNB:

تلتزم مجموعة QNB بتطبيق إطار حوكمة شامل وفعّال ومرن باعتباره عاملاً رئيسياً لاستدامتها ونجاح أعمالها وتحقيق رؤيتها وتطلعاتها المستقبلية، حيث أن إطار الحوكمة الشامل لدى المجموعة يوضح مسؤولياتها تجاه حقوق المودعين والمساهمين والجهات التنظيمية وغيرهم من أصحاب المصلحة كما وشمل هذا الإطار الالتزامات البيئية والاجتماعية والأهداف الاقتصادية للمجموعة التي تسخّر لها كافة الجهود في سبيل تحقيقها بما يتماشى مع قيمها ورؤيتها.

وتعتبر فعاليّة إطار الحوكمة الذي تتبناه مجموعة QNB سبباً أساسياً في نجاحها وريادتها على المستوى المحلي والإقليمي، حيث أن السياسات والإجراءات المطبقّة مكّنت من إدارة المجموعة بفعالية وديناميكية وذلك كونها توضّح المسؤوليات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، ومهام وصلاحيات الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك، يبيّن إطار الحوكمة بشكل واضح دور التدقيق الداخلي والانضباط وأطر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالإضافة الى دور المدققين الخارجيين ومتطلبات الإفصاح والمسؤوليات تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة والبيئة والمجتمع.

كما تُمكّن مرونة إطار الحوكمة لدى مجموعة QNB من استمرارية تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتغيرة مثل تلك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للحوكمة (ICGN) وغرفة التجارة الدولية (ICC)، وغيرها من المؤسسات الدولية الأخرى، وكذلك تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة التي تتضمنها اللوائح والأنظمة والقوانين المحلية المعمول بها. عدا عن تلبية المتطلبات الرقابية والتنظيمية الصادرة عن الجهات التنظيمية المختلفة في كافة الدول التي تعمل بها المجموعة، وهو الأمر الذي عزز من قدرة المجموعة على إدارة مخاطرها والالتزام بالتشريعات محلياً ودولياً.

خلال عام 2024، التزمت مجموعة QNB بتطبيق القواعد الخاصة بتعليمات الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية التي توفر إطاراً شاملاً لحوكمة الشركات المدرجة، بما في ذلك المبادئ الرئيسية لحماية حقوق المساهمين وبالأخص صغار المساهمين، وتوطيد المبادئ المتعلقة بتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في البنك وتطبيقها والوفاء بالمتطلبات الواردة فيها. كما تعمل المجموعة بصورة متواصلة على تنفيذ تدابير الحوكمة البيئية والاجتماعية وتقديم التقارير المتعلقة بها.

يقوم مجلس إدارة مجموعة QNB بمراجعة وتحديث واعتماد السياسات والاجراءات المتعلقة بالحوكمة بشكل مستمر وذلك للتأكد من إدارة أعمال وأنشطة المجموعة بشعل فعّال، كما تراجع المجموعة بشكل مستمر معايير الحوكمة الخاصة بها لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية والقانونية وكذلك تماشيها مع المعايير العالمية. وعلى ضوء ذلك، فإن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة للمجموعة منفصلة عن وظائف الإدارة التنفيذية العليا، حيث أن مجلس الإدارة يشرف على أداء المجموعة ويضع التوجهات الاستراتيجية ويوافق على السياسات والأهداف الموضوعة، أما الإدارة التنفيذية فإنها تتولى الشؤون اليومية لأعمال المجموعة بقيادة الرئيس التنفيذي وبمساعدة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

علاوة على ذلك، يوجد لدى مجموعة QNB دليل حوكمة يتم تحديثه باستمرار وفقاً للتطورات في التشريعات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وكذلك بما يتوافق مع أفضل الممارسات، حيث يعد هذا الدليل وثيقة مهمة توضح طريقة الحوكمة لدى المجموعة وتضع هيكل ومهام مجلس الإدارة ولجانه ولجان الإدارة التنفيذية. كما أن لدليل الحوكمة الخاص بالمجموعة أهمية كبيرة لدى المساهمين والمُقيّمين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة كونه يبيّن التزامات المجموعة طويلة المدى. حيث يتضمن الدليل مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، ورئيس المجلس، والإدارة التنفيذية بمن فيهم الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإضافة لإطار الحوكمة للمجموعة ومكوناته مثل أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ودور المدققين الخارجيين ومتطلبات الإفصاح وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

1،1 المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات:

تهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى مساعدة مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والإدارات التنفيذية لها في جهودها الرامية إلى تطبيق الممارسات المناسبة والفعّالة لحوكمة الشركات. وعلى الرغم من عدم وجود نهج واحد للحوكمة يتناسب مع جميع الشركات، فإن مجموعة QNB تعتقد أن خلق قيمة مستدامة هي أفضل طريقة لقياس فاعلية إطار الحوكمة لدى الشركات حيث ستساعد على تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. وعليه، فإن مجموعة QNB تتبنى المبادئ الأساسية التالية للحوكمة:

- يوافق مجلس الإدارة على استراتيجيات المجموعة التي تهدف إلى بناء قيمة مستدامة طويلة الأمد، ويقوم بتعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة ويشرف على عمله وعمل الإدارة التنفيذية، بما في ذلك تخصيص رأس المال للنمو على المدى الطويل وتقييم وإدارة المخاطر، كما يحدد أعلى مستويات السلوك الأخلاقي.
- تقوم الإدارة التنفيذية بتطوير وتنفيذ استراتيجية المجموعة وتدير أعمالها تحت إشراف مجلس الإدارة بهدف خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.
- تقوم الإدارة التنفيذية تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة له، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بصورة عادلة الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته، وتقوم بالإفصاح عنها للمستثمرين في الوقت المناسب لتمكينهم من تقييم مدى ملائمة المركز المالي ونشاط المجموعة بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بعملياتها.
- تقوم لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بإدارة العلاقة مع المدقق الخارجي، وتشرف على تدقيق القوائم المالية السنوية للبنك وتقييم الضوابط الداخلية على التقارير المالية، بالإضافة إلى اشرافها على برامج عمل قطاعي التدقيق الداخلي والانضباط والمتابعة للمجموعة.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات التابعة لمجلس إدارة المجموعة بدور أساسي في الإشراف على وضع الأسس اللازمة لبناء الحوكمة المؤسسية للمجموعة، وتسعى لضمان وجود مجلس إدارة متنوع الخبرات يتناسب مع احتياجات البنك واستراتيجيته، كما تتولى الإشراف على خطة التعاقب الوظيفي.
- يتعامل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بصورة مستمرة مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين والتي تؤثر على قيمة المجموعة على المدى الطويل. وكجزء من هذه المسؤولية، يقوم مجلس الإدارة بتحقيق التوازن بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لرأس المال وتحديد كيفية توزيعها بطريقة تضمن بناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين.
- عند اتخاذ القرارات، يراعي مجلس الإدارة تحقيق مصلحة جميع أصحاب المصالح لدى مجموعة QNB مثل الموظفين والعملاء والموردين وبقية مكونات المجتمع الذي يعمل به البنك.

تؤمن مجموعة QNB بأن الحوكمة الرشيدة تساهم وبشكل كبير في نجاحها على المدى الطويل، حيث أن النجاح الذي حققته المجموعة حتى الآن هو نتيجة مباشرة لتبني استراتيجية العمل المؤسسي للمجموعة وإطار حوكمة فعّال، بما في ذلك التزام المجلس بجودة ونزاهة وشفافية تقارير QNB المالية.

2،1 نهج الحوكمة الفعّالة لدى مجموعة QNB:

نهج الحوكمة لدى مجموعة QNB قائم على تاريخها العريق من ممارسات الحوكمة العادلة والأخلاقية والشفافة والتي كان العديد منها قائماً قبل فرضها وذلك من خلال اعتماد أعلى معايير المهنية، والمصداقية، والنزاهة والسلوك الأخلاقي، وباعتبارها مؤسسة عالمية، فإن ممارسات حوكمة الشركات التي تتبعها المجموعة تتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. ومن خلال آليات الحوكمة المتبعة في المجموعة، يتولى مجلس الإدارة ولجانه التابعة المسؤولية الاستئمانية لجميع الأطراف المعنية من خلال ضمان الشفافية، والإنصاف والاستقلالية في عملية صنع القرار.

يتم تعزيز نهج الحوكمة لدى المجموعة من خلال الالتزام بنموذج QNB في الأعمال كوسيلة لدفع التميز وتحقيق التوازن للمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل. ويوضح ميثاق الأخلاق المهنية في مجموعة QNB القيم والأخلاق ومبادئ العمل التي يجب أن يتبعها مجلس إدارة المجموعة وإدارتها وموظفيها، كما تم وضع الآلية المناسبة للإبلاغ عن أي جوانب تتعلق بعدم الالتزام بهذا الميثاق.

وتؤكد مجموعة QNB التزامها بتبني وتطبيق متطلبات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بحوكمة الشركات.

3،1 التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة:

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن حوكمة الشركات هي عنصر أساسي لتعزيز ثقة المساهمين خاصة مساهمين الأقلية وأصحاب المصالح الاخرين، وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالملكية والسيطرة، وتنفيذ نظام رقابة فعّال لإدارة المخاطر. خلال عام 2024، تم تعزيز الجهود لرفع مستوى الوعي لدى موظفي مجموعة QNB حول أهمية حوكمة الشركات.

وتطبيقاً للمادة (4) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يهدف تقرير الحوكمة السنوي هذا المقدّم لمصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية إلى الإفصاح، وبكل شفافية، عن ممارسات الحوكمة في مجموعة QNB بما يعكس قيم البنك والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على جميع منتسبي المجموعة الالتزام بها. ويشمل التقرير هيكلة رأس المال، وضوابط الرقابة الداخلية، وأهم الإنجازات المتعلقة بالحوكمة، وحقوق المساهمين، والعدالة، ونبذة عن ميثاق مجلس الإدارة وأنظمة لجانه، وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتعاقب الوظيفي، والمراجعة الدورية لمبادئ السلوك المهني، للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات المهنية التي تلبي احتياجات مجموعة QNB وتحقيق أهدافها.

2. إنجازات مجموعة QNB خلال عام 2024 لتعزيز إطار الحوكمة للبنك

تساهم مبادئ وتعليمات الحوكمة التي يضعها كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، بالاضافة الى أفضل الممارسات العالمية في تشكيل إطار حوكمة مجموعة QNB والممارسات المرتبطة بها. ومن أجل الحفاظ على الالتزام التنظيمي وتعزيز إطار حوكمة المجموعة، تم اتخاذ الإجراءات الرئيسية التالية خلال عام 2024 لدعم إطار الحوكمة الحالي للمجموعة والممارسات ذات الصلة:

1,2 دعم الممارسات والمبادرات الرئيسية الخاصة بإطار حوكمة مجموعة QNB

تدرك مجموعة QNB أن تأسيس قاعدة قوية لمبادئ وممارسات الحوكمة السليمة يمكّنها من حماية مصالح المساهمين، وضمان فعالية الرقابة الداخلية، وتقليل احتمالية عدم الالتزام والمخاطر المرتبطة بالحوكمة. وبناءً على ذلك، تلخص المواضيع التالية الأنشطة والإجراءات الرئيسية التي تم اتخاذها لدعم إطار الحوكمة في مجموعة QNB:

تقييم متطلبات الاستقلالية وحالات تضارب المصالح لاعضاء مجلس الإدارة لعام 2024

أجرت مجموعة QNB خلال العام 2024 تقييماً شاملاً لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة بهدف تقييم مدى التزام الأعضاء الحاليين بمتطلبات الاستقلالية التي حدّدها كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، وتم عرض النتائج الرئيسية لهذا التقييم على مجلس الإدارة. بالاضافة الى ذلك، قامت المجموعة بتقييم حالات تضارب المصالح على مستوى مجلس الإدارة بغرض التعرف على الحالات المحتملة ودراسة كيفية التعامل معها والتأكد من إبلاغ مجلس الإدارة بأي حالات تم التعرف عليها أو التأكد من عدم وجود أي منها خلال العام.

إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة لعام 2024

قامت مجموعة QNB بإجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة لعام 2024 بهدف قياس فاعلية مجلس الإدارة وتفاعل أعضائه، سواء فيما يخص الأداء العام لمجلس الإدارة أو لجانه أو أعضائه، حيث يتم إجراء هذا التقييم وفقا لمنهجية علمية.

يتكون التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة من عنصرين رئيسيين هما، النموذج الفردي للتقييم الذاتي والنموذج الجماعي للتقييم على مستوى المجلس ككل. ويغطي كلا النموذجين مجموعة محددة من العناصر التي تهدف إلى قياس فعالية مجلس الإدارة، ومشاركة أعضائه في اللجان المختلفة، وتدفق المعلومات من اللجان المختلفة إلى المجلس ككل.

تجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذا التقييم هو قياس أداء مجلس الإدارة خلال العام 2024 مقارنةً بأدائه في عام 2023، مما يسمح لمجموعة QNB من معرفة التحسينات التي طرأت على جوانب الأداء المختلفة لمجلس الإدارة مقارنةً بالعام الماضي، بالإضافة إلى تحديد المجالات التي يمكن تحسينها بشكل أكبر في المستقبل.

تعزيز إطار منع تضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية في مجموعة QNB

تماشياً مع تعميم هيئة قطر للأسواق المالية بشأن قواعد تداول المطّلعين وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي للبنوك لعام 2022، قامت مجموعة QNB بتحديث السياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بتضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية، كما أنشأت المجموعة نماذج وآليات جديدة لتوضيح مفهوم تضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية وكيفية إدارة هذه الحالات والإفصاح عنها. كما شملت التحديثات تعريف السيناريوهات والحالات المتعلقة بتضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية عبر جميع المستويات الإدارية، بما في ذلك الموظفين، والموردين الخارجيين، وفريق الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

تقييم أداء ممثلي QNB في مجالس الإدارة للشركات التابعة والزميلة

في إطار تقييم فعالية أداء ممثلي QNB في مجالس الإدارة للشركات التابعة والزميلة، أجرت مجموعة QNB خلال العام 2024 تقييماً لأداء أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون QNB في مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة.

وتتمثل عملية التقييم في استكمال "نموذج التقييم الذاتي" و"نموذج التقييم الجماعي" من قبل الاعضاء وذلك حسب نوع العضوية، وبناء على ذلك يتم تحليل كافة النتائج ومقارنتها بنتائج العام السابق وكذلك بالمقاييس والمعايير الحالية. ومن ثمّ، إرسال النتائج الرئيسية إلى فريق الإدارة التنفيذية للاطلاع على آرائهم وتوجيهاتهم واتخاذ الإجراءات المناسبة.

مواصلة تعزيز البنية التحتية لتوثيق اطار الحوكمة في مجموعة QNB

واصلت مجموعة QNB خلال العام 2024 تعزيز واستحداث العديد من السياسات المرتبطة باطار الحوكمة وذلك لضمان بقاء مستندات حوكمة الشركات في المجموعة متوافقة مع المتطلبات التنظيمية المتغيرة. وتشمل هذه السياسات (على سبيل المثال لا الحصر) ما يلي:

- سياسة مجلس الإدارة للمجموعة
- ميثاق مجلس الإدارة
- سياسة قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة
- ميثاق قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة
- سياسة مكافحة الرشوة والفساد
- سياسة تضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية
- سياسة الشفافية والإفصاح
- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- سياسة اعرف عميلك
- سياسة حقوق أصحاب المصلحة
- سياسة مكافحة الاحتيال
- سياسة حماية البيانات
- وثيقة الأخلاق المهنية.
- إطار الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية
- سياسة إدارة مخاطر الأطراف الثالثة
- سياسة إدارة المشتريات والموردين
- سياسة التعاقب الإداري
- سياسة الجدران الصينية
- سياسة المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين
- ميثاق الرقابة الداخلية
- سياسة الإنذار المبكر عن المخالفات

تتولى المجموعة مراجعة هذه السياسات بشكل دوري في ضوء القوانين والأنظمة الحالية وأفضل الممارسات الدولية لضمان توافق البنية الوثائقية الحالية التي يعتمدها QNB مع كافة التغيرات التنظيمية ذات الصلة.

تقييم تطبيق الفروع الخارجية لإرشادات الحوكمة المعتمدة في QNB

أنشات مجموعة QNB إرشادات الحوكمة لتوجيه الفروع الخارجية، حيث تُحدد هذه الإرشادات خطوط اتصال وإشراف واضحة مع إدارات المقر الرئيسي للبنك، بالإضافة إلى إنشاء أطر حوكمة فعالة ومبادئ حوكمة سليمة تشمل ممارسات واختصاصات فعّالة تتعلق باللجان الإدارية في الفروع الخارجية.

ووفقاً لهذه الإرشادات، تقوم مجموعة QNB بمراجعة سنوية لهيكل الحوكمة في الفروع الخارجية والممارسات ذات الصلة، بهدف التأكد من وجود الية إشرافية موحدة عبر فروع QNB الخارجية. ويهدف هذا التقييم إلى تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق الفروع الخارجية لإرشادات وأطر وأنظمة وضوابط الحوكمة المعتمدة في QNB.

خلال العام 2024، قامت مجموعة QNB بتقييم ممارسات الحوكمة في الفروع الخارجية استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في الإرشادات، وشاركت النتائج الرئيسية مع فريق الإدارة التنفيذية للمراجعة والتوجيه واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة.

الإفصاح عن المعلومات الجوهرية بشفافية

يعد الإفصاح والشفافية من الركائز الأساسية لإطار الحوكمة في مجموعة QNB. ومن خلال تعزيز ثقافة الانفتاح والشفافية، تستطيع مجموعة QNB الحفاظ على ثقة المساهمين، وضمان العدالة في الوصول إلى المعلومات، وإبلاغ أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية والمودعين بأي تغييرات في الوقت المناسب.

وضعت مجموعة QNB "سياسة الشفافية والإفصاح " لتحديد المعايير والاجراءات والإرشادات المتعلقة بنشر الإفصاحات المتعلقة بالمعلومات المالية والاستراتيجية والحوكمة والأداء واتاحتها للجمهور عبر موقع QNB الإلكتروني.

وتماشياً مع هذه السياسة، قام QNB بنشر النتائج المالية ربع السنوية للمجموعة، والبيانات المتعلقة بالحوكمة، بالإضافة إلى محضر وجدول أعمال ونتائج تصويت اجتماع الجمعية العامة السنوية خلال عام 2024.

2,2 إدخال تحسينات متعددة على إطار مكافحة الجرائم المالية في المجموعة

يُعتبر وجود إطار قوي لمكافحة الجرائم المالية عنصراً أساسياً في الكشف الفعال عن حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات المرتبطة بالعقوبات فضلاً عن التخفيف من آثارها والوقاية منها.

وبإدراكها لأهمية هذا الموضوع، تواصل المجموعة تعزيز إطار مكافحة الجرائم المالية القائم، والذي يشمل إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبرنامج الالتزام بالعقوبات الدولية والمحلية. وفيما يلي بعض الأنشطة الرئيسية التي تم تنفيذها في عام 2024 لتعزيز هذا الإطار في البنك:

تعزيز سياسات تحمّل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفروع الخارجية

قامت مجموعة QNB بمراجعة وتوحيد سياسات تحمل المخاطر الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفروع الخارجية، مما يتيح للمجموعة تحديد حدود واضحة لمستويات المخاطر المقبولة، ويساهم ذلك في توجيه عملية اتخاذ القرارات وتوحيد ممارسات إدارة المخاطر عبر المجموعة. ومن خلال تحديد هذه المعايير، تستطيع المجموعة تخصيص الموارد بفعالية، وتركيز الجهود على الانشطة عالية المخاطر، وضمان الالتزام بالمعايير التنظيمية، مما يعزز إطار إدارة المخاطر الشامل للمجموعة.

كما قامت مجموعة QNB بمراجعة وتحديث عمليات التحقيق المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال إعادة ضبط أدوات مراقبة المعاملات، مما يعزز قدرة البنك على الكشف عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعقدة.

تدريب الموظفين في المجموعة حول مفاهيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يؤمن QNB بأن تعزيز الوعي والمعرفة لدى العاملين والموظفين يعدّ خطوة أساسية لتعزيز السلوك الأخلاقي والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، قامت مجموعة QNB بإعداد برامج تدريبية محدثة لتثقيف الموظفين حول مخاطر وتحديات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تغطية مواضيع أساسية مثل العناية الواجبة في التعامل مع العملاء، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

علاوة على ذلك، قامت مجموعة QNB بتخصيص مواد التدريب لتناسب الأدوار والمناصب المختلفة داخل خطوط الأعمال والعمليات في المجموعة، مما يضمن تعزيز المعرفة الفعّالة لدى الموظفين بشأن إجراءات وآليات الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع مسؤولياتهم ومهامهم الوظيفية.

كما عملت مجموعة QNB على تطوير نسخ محلية من برنامج التدريب لتلبية المتطلبات التنظيمية الخاصة بكل فرع خارجي، مما يضمن جاهزية موظفي المجموعة في جميع الدول التي تعمل بها مجموعة البنك لمواجهة تحديات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة موحدة ومتوافقة مع اللوائح المحلية.

الاستثمار في الأنظمة المتقدمّة للالتزام بالعقوبات باستخدام الذكاء الاصطناعي

تعتبر التكنولوجيا جزءاً أساسياً من برنامج الالتزام بالعقوبات في QNB، حيث تعاونت المجموعة مع مزود موثوق لتنفيذ حلول مبتكرة في عمليات الفحص بهدف تقليل المخاطر المحتملة المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، بدأت مجموعة QNBفي تنفيذ مشاريع لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والحلول الروبوتية لتعزيز العمليات الحيوية المتعلقة بالعقوبات وأنظمة تمويل التجارة الدولية بشكل أكبر.

تحديث البنية الوثائقية للعقوبات في QNB

خلال العام 2024، قامت مجموعة QNB بتحديث السياسات المتعلقة بالعقوبات من خلال دمج اللوائح والإرشادات الجديدة ضمن السياسات والاجراءات والإرشادات والمستندات المرجعية المعتمدة حالياً في البنك. ويتيح هذا التحديث للمجموعة مواكبة أحدث المعايير المتبعة في القطاع المصرفي وأفضل الممارسات في مجال الالتزام بمكافحة الجرائم المالية، مما يضمن الالتزام الكامل بإرشادات السلطات التي تشرف على برامج العقوبات العالمية (مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة)، بالإضافة إلى إرشادات مجموعة العمل المالي (FATF)، والمتطلبات التنظيمية المحلية الحديثة.

تعزيز الوعي بمخاطر العقوبات

ركزت المجموعة على تعزيز وعي الموظفين بمخاطر عدم الالتزام بالعقوبات من خلال تحديث مواد التدريب الموجهة للوظائف عالية المخاطر. شملت هذه التحديثات تعريف مخاطر عدم الالتزام بالعقوبات وكيفية معالجتها عبر مختلف خطوط الأعمال، مما يوفر فهماً متكاملاً للمخاطر المرتبطة بالعقوبات بما يتناسب مع طبيعة الوظائف المتخصصة.

3,2 إجراء تحسينات إضافية على إطار مكافحة الاحتيال والبرامج المرتبطة به في QNB

أنشأت مجموعة QNB إطاراً قوياً لمكافحة الاحتيال وبرنامجاً متكاملاً مزوداً بقدرات تحقيق متقدمة، مما يعكس توقعات مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية ويعزز التزام QNB بالقيم الأخلاقية العالية والنزاهة في إدارة مخاطر الاحتيال.

في عام 2024، واصلت مجموعة البنك دعم الفروع الخارجية من خلال تعزيز إطار مكافحة الاحتيال وبرامجه ذات الصلة لضمان التوافق مع سياسة الاحتيال الخاصة بالمجموعة ومعاييرها. وفيما يلي أبرز الجهود التي بذلتها مجموعة QNB خلال العام لإجراء تحسينات إضافية على معايير مكافحة الاحتيال ومجالات مكافحة الرشوة والفساد:

التدريب على مراقبة حالات الاحتيال وطرق الوقاية منه وكيفية اكتشافه

تواصل مجموعة QNB مراقبة التنبيهات والإحالات وتقارير الاستثناءات بشكل مستمر وإجراء التحقيقات بشأنها للحد من مخاطر عمليات الاحتيال وضمان اكتشافها في الوقت المناسب. كما قامت المجموعة بتعزيز آليات الإبلاغ عن الاحتيال عبر شبكتها الدولية. يعمل قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة على اتخاذ تدابير استباقية بالتعاون مع الأطراف الداخلية والخارجية، لحماية العملاء والبنك من هجمات الهندسة الاجتماعية وتقليل الخسائر المالية المحتملة.

إضافة إلى ذلك، يقوم QNB بتحليل مستمر للانماط الخارجية المتعلقة بالاحتيال وأساليب تنفيذه، مما يُمكّن البنك من اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تعرضه للمخاطر. وفي عام 2024، نفذ البنك مجموعة من الاجراءات الرقابية ضمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت التي أدت إلى إنخفاض ملحوظ في حجم الاحتيال الخارجي. كما أطلق البنك برامج تدريبية عبر الإنترنت مخصصة للموظفين، بما في ذلك التدريب حسب الأدوار الوظيفية (عند الحاجة)، حول مبادئ مكافحة الاحتيال وآلية الإبلاغ عن المخالفات ومكافحة الرشوة والفساد.

إجراءات وأنشطة مكافحة الرشوة والفساد

يتضمن إطار مكافحة الرشوة والفساد في مجموعة QNB سياسة شاملة لمكافحة الرشوة والفساد وبرنامجاً لتقييم المخاطر المرتبة بهما، حيث يعمل كلاهما معاً لتحديد الإجراءات والنتائج التي يجب أن يتخذها البنك للكشف عن الرشوة والمدفوعات غير المشروعة والحد منها ومنعها عبر جميع أنحاء المجموعة.

كما يُولي QNB اهتماماً بالغاً بسياسات وقواعد تنظيم قبول الهدايا والمنح، حيث يشترط الحصول على موافقات مناسبة بخصوص جميع الهدايا والعروض التي تتجاوز حداً مالياً معيناً. يقوم قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة بتقييم كافة التصريحات المتعلقة بالهدايا والمنح بشكل فردي، مع مراعاة المخاطر المحتملة لتضارب المصالح، ويحتفظ بسجل شامل يتضمن الأدلة اللازمة للموافقة أو الرفض لكل حالة.

4,2 الإبلاغ الضريبي: تعزيز الشفافية والالتزام في بيئة تنظيمية عالمية

خلال العام 2024، واصل QNB التزامه الثابت بالشفافية والالتزام بالأنظمة الضريبية الدولية عبر جميع عملياته. وقد عمل البنك بشكل مستمر على تحسين آليات الإبلاغ لضمان الالتزام بالمعايير الصارمة التي تضعها السلطات الضريبية المحلية والعالمية. وقد شمل ذلك الالتزام بلوائح الهيئة العامة للضرائب في دولة قطر، وقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) في الولايات المتحدة، ومعايير الإبلاغ المشتركة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى نظام الإفصاح الإلزامي للاتحاد الأوروبي، مما يضمن التوافق الكامل مع المعايير العالمية المتجددة.

تعزيز الالتزام للمعايير الدولية للإبلاغ الضريبي

في إطار التزام مجموعة QNB المستمر بالشفافية والمساءلة، حققت المجموعة تقدماً كبيراً في تعزيز التزامها بالمعايير العالمية في مجال الإبلاغ الضريبي. خلال العام 2024، ضمنت المجموعة التزامها الكامل بالمعايير التالية:

- قانون الالتزام الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية – فاتكا (FATCA): من خلال ضمان استيفاء جميع متطلبات العناية الواجبة والالتزامات الخاصة بالإبلاغ لجميع الحسابات القابلة للإبلاغ.
- معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية: تسهيل تبادل المعلومات المالية بشكل تلقائي بين الدول.
- نظام الإفصاح الإلزامي للاتحاد الأوروبي وتعليمات التعاون الإداري: من خلال تنفيذ الإجراءات اللازمة للإفصاح عن الترتيبات العابرة للحدود وفقاً لتوجيهات التعاون الإداري الأوروبي (DAC6).

ركزت مجموعة QNB على ضمان دقة وشفافية البيانات الضريبية، فضلاً عن تقديمها في الوقت المحدد، مما يضمن استمرار جهود الالتزام في ضل التغيرات التنظيمية العالمية.

تعزيز برامج الالتزام لدى QNB ومكافحة التهرب الضريبي

يظل QNB ملتزماً بشكل قوي بمكافحة التهرب الضريبي وضمان الالتزام الكامل بالمتطلبات التنظيمية المحلية والدولية. وفي عام 2024، أطلقت مجموعة QNB عدة مبادرات لتعزيز التزام البنك بالتشريعات الضريبية السارية على المستويين المحلي والدولي. وقد تضمن ذلك تعاوناً وثيقاً بين الفرق الداخلية للبنك مع الهيئات التنظيمية المعنية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام. كما عززت المجموعة تركيزها على أولويات الالتزام الأساسية، والتي تشمل:

- تقديم بلاغات ضريبية دقيقة ووفقاً للمواعيد المحددة عبر جميع الولايات القضائية.
- تطبيق إجراءات العناية الواجبة الشاملة بما يتوافق مع متطلبات قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية في الولايات المتحدة ومعايير الإبلاغ المشتركة.
- تنفيذ برامج تصحيح مستمرة لمعالجة أي فجوات في الالتزامات المتعلقة بالبلاغات الضريبية.

5,2 إطار الرقابة الداخلية الخاص بالفروع الخارجية والشركات التابعة

قام QNB بتطوير وإرساء إطار رقابة داخلية قوي يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة، بما في ذلك إطار عمل لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي واتفاقيات بازل. ويعدّ هذا الإطار جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك، ويعتبر ركيزة أساسية لضمان فعالية العمليات التشغيلية في جميع الكيانات الدولية التابعة له. كما يعزز هذا الإطار الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، إلى جانب السياسات الداخلية، مما يُسهم بشكل كبير في الحد من مخاطر الخسائر غير المتوقعة وحماية سمعة البنك.

تتضمن عملية تنفيذ هذا الإطار إعداد خطة رقابة داخلية سنوية لكل كيان دولي، تتناول المخاطر المحددة مسبقاً وتحدد الضوابط التي يجب تقييمها واختبارها على مدار العام. كما يقوم كل كيان بتنفيذ اختبارات دورية للضوابط للتحقق من فعاليتها في التصميم والتنفيذ، كما يتم إعداد خطة عمل لمعالجة أي ثغرات أو قصور يتم اكتشافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء تقييم مستمر للمخاطر لتحديد وتحليل المخاطر الحالية والجديدة التي قد تنشأ نتيجة للعمليات المختلفة والمستجدة. ويمكّن هذا النهج الاستباقي مجموعة QNB من تحديث وتكييف إطار الرقابة الداخلية باستمرار، مما يضمن إدارة فعّالة للمخاطر والحفاظ على النزاهة التشغيلية عبر جميع الفروع والشركات التابعة على الصعيد الدولي.

6,2 تقييم أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

طوّرت مجموعة QNB نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية يساعد في الكشف عن أي قصور لدى البنك (سواء كان كلياً أو جزئياً) ومعالجته، مع تحديد أي نقاط ضعف أو مخاطر قد تؤثر على الأداء المالي للبنك. وفي هذا الصدد، طبّقت المجموعة نظام آلي للرقابة الداخلية وإدارة الالتزام يُسهم في تحسين توثيق واختبار الرقابة الداخلية، ويضمن كفاءة أعلى وشفافية أكبر في الأعمال. يحتوي النظام على تقنيات تحليل البيانات، وأدوات الاختبار التقليدية، والأتمتة، مما يسهم في تحسين عمليات الرقابة الداخلية بشكل ملحوظ. كما تعتزم المجموعة إدخال مزيد من التحسينات على النظام باستخدام تقنيات الروبوتات والتعلم الآلي في المستقبل القريب، بهدف تعزيز آليات الإبلاغ وزيادة الكفاءة.

وفي عام 2024، أجرت مجموعة QNB تقييماً شاملاً لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بالتعاون مع الأطراف المعنية، مع تقديم تقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف هذه الاختبارات إلى ضمان فعالية ثقافة الحوكمة في مجموعة QNB، مما يعزز الإجراءات والسياسات المتبعة، ويساعد في تحسين عمليات حفظ السجلات والتقارير المالية. من خلال هذا النهج، تضمن مجموعة QNB حماية نفسها من المخاطر الجوهرية المحتملة وتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات المالية.

7,2 البرنامج الدولي لحماية البيانات والخصوصية

تهتم مجموعة QNB بشكل كبير بحماية البيانات الشخصية لعملائها، باعتبارها عنصراً مهماً لتحقيق رؤية البنك على المدى البعيد. كما تلتزم المجموعة بأعلى معايير الأخلاقيات في مجال معالجة وحفظ البيانات، وتحرص على إدارة البيانات الشخصية بكل مسؤولية لضمان جمعها ومعالجتها وتخزينها بما يتوافق مع القوانين المعمول بها والإرشادات الأخلاقية. يعتمد إطار حماية البيانات في المجموعة على مبادئ الشفافية والعدالة والمسؤولية، حيث يسعى البنك بشكل مستمر إلى تقليص التحيزات في عمليات اتخاذ القرارات المعتمدة على البيانات.

تتولى وظيفة حماية البيانات، التابعة لقطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة، مسؤولية ضمان الالتزام بلوائح حماية البيانات والإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بالخصوصية. فيما يلي بعض المعايير الرئيسية التي تلتزم بها مجموعة QNB.

تمكين الأفراد

يولي QNB أهمية كبيرة لتمكين الأفراد من حقوقهم المتعلقة ببياناتهم الشخصية، حيث يتيح لهم الحق في الوصول إليها، تصحيحها وحذفها ونقلها والاعتراض على المعالجة الآلية للبيانات. يتبع البنك نهج "الاختيار الإيجابي" للحصول على موافقة صريحة لاستخدام البيانات لأغراض تتجاوز تلك الضرورية لتقديم الخدمة أو الأغراض القانونية. كما يلتزم QNB بعدم تأجير أو بيع أو مشاركة البيانات الشخصية مع الغير لأي أغراض غير قانونية.

تعزيز ضوابط الخصوصية

يضمن QNB تطبيق معايير الخصوصية من قبل جميع الأطراف الخارجية والموردين عبر فحوصات ومراجعات دورية للمعلومات في مواقعهم، للتأكد من توافقهم مع المعايير التي يعتمدها البنك. كما يحرص البنك على حذف البيانات الشخصية عندما تصبح غير ضرورية وفقاً للمتطلبات القانونية.

تعزيز الابتكار

قام QNB بتطبيق تدابير صارمة لحماية بيانات المستخدمين في خدمات المحفظة الرقمية الخاصة به، حيث يُولي أهمية خاصة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل يتماشى مع القيم الأخلاقية، مما يضمن عدم التأثير على خصوصية الأفراد. يتبنى QNB إطار حوكمة يركّز على الشفافية والعدالة والمسؤولية في معالجة البيانات الشخصية، بما يتوافق مع المعايير العالمية لحماية البيانات. ومن خلال دمج تقنيات حماية البيانات في حلول الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية للمجموعة، يواصل QNB حماية حقوق ومصالح أصحاب المصلحة مع الالتزام الكامل باللوائح التنظيمية.

8,2 تعزيز علاقة مجموعة QNB بالجهات التنظيمية

يظل QNB ملتزماً بتعزيز العلاقة التي تربطه بالجهات التنظيمية المحلية، من خلال التواصل المنتظم والمفتوح، وضمان الشفافية في جميع المراسلات التنظيمية، بما في ذلك التحليلات والدراسات المتعلقة بالتنظيمات الجديدة. في عام 2024، قام قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة بتعزيز هذه العلاقة عبر اتخاذ التدابير التالية:

التكيف مع التطورات الرقابية والتنظيمية المستمرة

اتخذت مجموعة QNB العديد من الإجراءات لتحديد وتنفيذ تدابير شاملة عبر جميع وظائف الأعمال، بهدف ضمان استمرارية العمليات وتنفيذ الإجراءات التنظيمية اللازمة وفقاً للتوجيهات والتوصيات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، قامت المجموعة بتعزيز قدراتها المتعلقة بالتوثيق ورفع التقارير من خلال تحسين النماذج المستخدمة للإفصاح ورفع التقارير للجهات التنظيمية.

وفي عام 2024، واصلت مجموعة QNB جهودها في تحديد وتحديث التعليمات التنظيمية الرئيسية الصادرة عن مصرف قطر المركزي وتطبيقها وشملت ما يلي:

- مبادئ الإشراف البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنوك، والتي تتبع أحدث المعايير والممارسات الدولية وتحدد الإرشادات التي يجب على البنوك اتباعها. وتضمنت هذه المبادئ ضرورة الإشراف من قبل مجلس الإدارة، وإعداد البيانات والتقارير، والخطط الاستراتيجية وأهمية المخاطر، وإدارة مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، واختبارات الاجهاد وتحليل السيناريوهات، ومتطلبات الإفصاح.
- مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن دقة التقارير والبيانات المقدمة من البنك، إذ يتطلب ذلك من QNB تنفيذ سياسات وإجراءات واضحة لضمان صحة ودقة جميع المعلومات والبيانات التي يتم تقديمها إلى مصرف قطر المركزي.
- إرشادات مصرف قطر المركزي المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التي أكدت على أهمية الحوكمة المسؤولة والإدارة المدروسة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع المعايير التنظيمية وأطر إدارة المخاطر والممارسات الأخلاقية.

التنسيق مع الهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية

تقوم مجموعة QNB بمراجعة واعتماد وتنفيذ المتطلبات التنظيمية التي تصدرها جميع الجهات التنظيمية والرقابة مثل مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بشكل مستمر. وقد وضعت المجموعة آلية فعّالة لمراقبة تنفيذ اللوائح الجديدة.

كما تحافظ مجموعة QNB على التواصل المستمر مع مسؤولي مصرف قطر المركزي وباقي الهيئات التنظيمية، لإبقائهم على اطلاع بكيفية تعامل المجموعة مع التحديات العالمية والمخاطر المستجدة. وستواصل المجموعة الاستجابة بفعالية وفي الوقت المناسب للتطورات في السياسات النقدية المحلية والدولية والتغيرات المناخية ووالرقابية وكذلك تقلبات التضخم العالمية.

9,2 تعزيز آليات الرقابة والمتابعة في مجموعة QNB

إطار التقييم الذاتي للالتزام

أنشات مجموعة QNB إطار التقييم الذاتي للالتزام الذي يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بقطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة وفقاً للميثاق المعتمد من قبل مجلس الإدارة. يتضمن هذا الإطار مجموعة من الضوابط والعمليات والآليات التي تساهم في تحقيق الاهداف الأساسية التالية:

- تعزيز استراتيجية تخفيف مخاطر عدم الالتزام في المجموعة.
- نشر ثقافة الالتزام على مستوى جميع وحدات المجموعة.
- تحديد وتصنيف المخاطر وتخصيص الموارد اللازمة بشكل مناسب للتخفيف من حدة تلك المخاطر.
- تقليل المخاطر والتعرضات المتعلقة بالالتزام بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- تعزيز استخدام النهج القائم على المخاطر، حيث يتم تصنيف المخاطر وترتيب أولوياتها حسب درجة أهميتها.

يتيح هذا الإطار لمجموعة QNB استخدام نهج ديناميكي مبني على تقييم المخاطر بشكل شامل، بهدف تحديد فئات "مخاطر عدم الالتزام" في المقر الرئيسي والفروع الخارجية والشركات التابعة.

استبيان تقييم الوعي الذاتي بالالتزام (CSAQ)

يعدُّ تقييم استبيان الوعي الذاتي بالالتزام أداة مهمة لإدارة المخاطر، حيث يقوم QNB من خلاله بتقييم المخاطر التي قد تؤثر بشكل كبير على الجوانب القانونية والمالية والتشغيلية أو الأمور المتعلقة بالسمعة، على أساس سنوي. ويساعد هذا الاستبيان في تخصيص الموارد بشكل صحيح للتعامل مع المخاطر وتحديد الفرص التي قد تحتاج إلى تحسين أو مراقبة إضافية.

يغطي استبيان الوعي الذاتي بالالتزام مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالالتزام التنظيمي، مثل الجرائم المالية، والشفافية الضريبية، واستمرارية الأعمال، والضوابط الداخلية، والخصوصية، وحماية البيانات، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الداخلية لمجموعة QNB. يعتمد البنك في تقييمه على مصفوفة تقييم مركبة لقياس معدل الالتزام لكل ركيزة من ركائز الالتزام.

تستند أسئلة الاستبيان إلى القوانين والأنظمة التي تصدرها السلطات التشريعية والتنظيمية المحلية والدولية. وبما أن هذه اللوائح تتغير بمرور الوقت، يقوم البنك بتحديث الاستبيان بشكل دوري ليواكب التغييرات المستمرة.

برنامج مراقبة الالتزام (CMP)

استجابة للتطورات العالمية المستمرة وزيادة المتطلبات التنظيمية، يُولي QNB أهمية كبيرة للحفاظ على آلية التزام قوية ومرنة. تم تصميم برنامج مراقبة الالتزام لمواجهة هذه التحديات، وتوفير إطار عمل منظم يسهم في تعزيز ثقافة الالتزام الاستباقية داخل المجموعة. من خلال التقييمات الشاملة، يركّز البرنامج على معالجة مخاطر عدم الالتزام والمتطلبات التنظيمية لضمان التزام البنك التام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

يعتمد البرنامج على سياسة التزام واضحة وموثّقة، تتضمن توجيهات محدّدة حول الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالأطراف المعنية. حيث يتم التعامل فوراً مع أي ثغرات يتم اكتشافها، بالإضافة إلى تحديث السياسات والإجراءات المعنية وفقاً لذلك. كما يجري حالياً العمل على دمج البرنامج المحسّن مع نظام إدارة الالتزام والضوابط الداخلية لضمان التحديث المستمر ومواكبة التطورات التكنولوجية.

دعم الشركات التابعة المحلية في تنفيذها للمتطلبات التنظيمية الجديدة

تعمل مجموعة QNB بشكل وثيق مع الشركات المحلية التابعة لها مثل QNB للخدمات المالية وQNB كابيتال لمساعدتهم على تطبيق التعليمات المتعددة التي تصدر بصفة دورية. وقد قدّمت المجموعة الإشراف والتوجيه اللازمين لتلك الشركات في سبيل دمج هذه التعليمات ضمن سياساتها وإجراءاتها وأطر عملها التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة QNB بتعزيز آلية رفع التقارير في الشركات التابعة المحلية، مما ساهم في تحسين قنوات التواصل والتنسيق بينها وبين المقر الرئيسي.

كما وضعت المجموعة آليات رقابة فعالة في الشركات التابعة المحلية لرصد وتحديد مخاطر عدم الالتزام بشكل دقيق، مما يساهم في ضمان الالتزام التام بالمتطلبات التنظيمية المحلية والدولية.

10,2 تعزيز آليات الإشراف على الكيانات الدولية لبنك QNB (الفروع الخارجية والشركات التابعة الدولية)

تواصل مجموعة QNB التزامها بتطبيق نهج موّحد ومتسق عبر جميع كياناته الخارجية، بهدف بناء إطار فعال للإشراف على الالتزام. ويشمل هذا النهج تكامل أطر العمل المتعلقة بالالتزام التي تستند إلى مبادئ الحوكمة السليمة، مدعومة بالالتزام للمتطلبات التنظيمية، وتعزيز السلوك الأخلاقي والشفافية والتعاون المشترك. فيما يلي أبرز الأنشطة الإشرافية التي نفذها قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة خلال عام 2024 لدعم كيانات QNB الدولية:

تطبيق النهج القائم على المخاطر للإشراف على الفروع الخارجية

يعدُّ النهج القائم على المخاطر في الالتزام استراتيجية تهدف إلى تقييم وإدارة المخاطر بناءً على احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل على البنك. ويتضمن هذا النهج تحديد الأولويات للتهديدات الأكثر خطورة وتطبيق الضوابط والسياسات والإجراءات اللازمة للحد من تلك المخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة.

من خلال هذا النهج، تقوم الفروع بتحديد المخاطر المتعلقة بالالتزام في مجالات متعددة وترتيبها حسب مستوى المخاطر. ويتيح ذلك للفروع الخارجية تخصيص الموارد والجهود بشكل أكثر فعالية لمعالجة المخاطر الأكثر أهمية. كما أن الية النهج القائم على المخاطر التي تعتمدها مجموعة QNB للإشراف على الفروع الخارجية تركز على أربع فئات رئيسية من المخاطر:

- الجرائم المالية
- الالتزام التنظيمي
- الرقابة الداخلية
- حماية البيانات

من خلال اعتماد هذا النهج، تعزز مجموعة QNB قدرتها على تحديد المخاطر ورصدها وتقييمها بشكل استباقي، مما يمكّنها من التعرف على التهديدات المحتملة وتقدير تأثيرها، ومن ثم تطوير استراتيجيات استجابة فعّالة. كما تتابع مجموعة QNB إشرافها على الفروع الخارجية مع تحديد النتائج التي يمكن قياسها لضمان فعالية الإجراءات المتخذة.

برنامج مراقبة الالتزام للفروع الخارجية

يهدف برنامج مراقبة الالتزام إلى رصد مخاطر عدم الالتزام وتعزيز ثقافة الالتزام داخل المجموعة، من خلال إجراء تقييم شامل للمخاطر الرئيسية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل منها. تقوم مجموعة QNB بشكل مستمر بتطوير وتحسين هذا البرنامج عبر فروعها الخارجية لمراقبة التزام المجموعة بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها، مع تحديث الإطار والمنهجية والإرشادات بشكل دوري لضمان تماشيها مع أفضل الممارسات.

كما تعمل مجموعة QNB على تنفيذ أدوات مؤتمتة لتنظيم التوجيهات والالتزام عبر "نظام إدارة الالتزام والرقابة الداخلية"، حيث أصبح هذا النظام أداة أساسية في ظل توسع نطاق المسؤوليات المتزايدة، مما يتطلب تشديد الرقابة على الالتزام لمواكبة التطورات التنظيمية العالمية وضمان كفاءة أعلى في أنشطة مراقبة الالتزام.

حوكمة إطار الاستعانة بمصادر خارجية والأنشطة الخارجية في الفروع الدولية

تلتزم مجموعة QNB بتطبيق إطارٍرقابي في الاستعانة بمصادر خارجية يعتمد على المعايير الدولية والضوابط الأساسية التي تضمن وجود نظام قوي لإدارة الأنشطة الخارجية من حيث الالتزام. تقوم المجموعة بمراجعة هذا الإطار بشكل دوري على مستوى عالٍ لمقارنته بأفضل الممارسات أو التطورات الحديثة، لضمان أن الإطار الحالي يعكس جميع الجوانب المهمة المتعلقة بالالتزام.

يغطي الإطار عدة عناصر أساسية في إدارة الأنشطة المتعلقة بالاستعانة بالمصادر الخارجية وأنشطة الأطراف الخارجية، بما في ذلك الالتزام التنظيمي، والرقابة الداخلية وحماية البيانات. وتشمل هذه العناصر: المتطلبات التنظيمية، والبنية الوثائقية والموافقات اللازمة وتقييم المخاطر والعناية الواجبة والعناية المعززة والضوابط الرئيسية والعقود والتوثيق وخطة الطوارئ، والأرشفة والتوثيق والحفظ والتقييم المستمر.

إجراء مراجعات واختبارات الالتزام للكيانات الدولية (الفروع الخارجية والشركات التابعة الدولية)

يقوم قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة في مجموعة QNB بإجراء مراجعات ميدانية ومكتبية للالتزام في الفروع الخارجية والشركات التابعة الدولية الصغيرة والمتوسطة إلى جانب زيارات عالية المستوى للشركات التابعة الدولية الكبيرة وفقاً لاستراتيجيات QNB ووفقاً لخطة الالتزام السنوية.

تشمل اختبارات الالتزام في هذه الكيانات مراجعة السجلات والوثائق، واختبار العمليات والممارسات، ومراقبتها للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح والمعايير ذات الصلة. ويتم دعم المعلومات التي يتم جمعها خلال الاختبارات بأدلة موثقة لتوفير أساس قوي للملاحظات والمخالفات والتوصيات.

يتم تحديد الجداول الزمنية ومعدلات تكرار مراجعات الالتزام بناءً على مستوى المخاطر المتوقعة للكيانات وكذلك على أساس المخاطر التي تم تحديدها مسبقاً استناداً إلى حالات عدم الالتزام المُبلغ عنها والملاحظات المتعلقة بالتدقيق والمراجعة وتقارير الجهات التنظيمية.

استبيان التقييم الذاتي للالتزام للكيانات الدولية

تقوم مجموعة QNB بمراجعة إرشادات "استبيان التقييم الذاتي للالتزام " والنموذج المرتبط به سنوياً، مع الأخذ في الاعتبار التطورات في أطر إدارة الالتزام داخل المجموعة لتقييم نتائج الكيانات الدولية ومستويات مخاطر الالتزام الخاصة بها.

علاوة على ذلك، قامت مجموعة QNB بتوسيع نطاق تطبيق إطار العمل ونموذج استبيان التقييم الذاتي للالتزام ليشمل الشركات التابعة الدولية، مما يساعد المجموعة على تقييم الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات من أجل بناء إطار التزام قوي يتماشى مع الركائز الأساسية للالتزام.

تم بناء إطار عمل استبيان التقييم الذاتي للالتزام وفقاً للمعايير الدولية، والتي تمثل اللبنات الأساسية التي يجب على الشركات التابعة النظر فيها واختيار تطبيق نفس النهج لتعزيز برامج الالتزام السنوية والتدريب والرقابة الداخلية وبرامج مراقبة الالتزام. يتيح هذا المنهج لمجموعة QNB تحديد الفجوات الرئيسية عبر الركائز الأساسية للالتزام وتعزيز تدابير الخصوصية وحماية البيانات، وتعزيز الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم مجموعة QNB إرشادات شاملة لمعالجة الأولويات التنظيمية وحل المشكلات المتعلقة بالالتزام التي تم تحديدها.

11,2 حوكمة المخاطر: التدابير الاستراتيجية والتشغيلية لإدارة المخاطر

تُدرك مجموعة QNB أهمية وجود آليات وأطر عمل وأدوات فعالة لإدارة المخاطر، وذلك لحماية البنك من مجموعة واسعة من المخاطر المتنوعة. وفي ضوء ذلك، تقوم إدارة المخاطر في المجموعة بتنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة بهدف تحديد ومراقبة وتقييم وإدارة المخاطر المالية وغير المالية التي تواجه البنك. وفيما يلي أبرز المبادرات والأنشطة التي قامت بها إدارة المخاطر في مجموعة QNB لتعزيز منهج الحوكمة الخاصة بالمجموعة في مجال المخاطر:

مبادرات وأنشطة إدارة المخاطر التشغيلية

خلال العام 2024، دعمت مجموعة QNB حملة (كلنا واعيين) التي أطلقها مصرف قطر المركزي، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز الوعي العام بالتهديدات المتعلقة بأمن المعلومات. وفي هذا الإطار، أسست إدارة المخاطر التشغيلية لمجموعة QNB منتدى مكافحة الاحتيال في البنوك القطرية (QBFMF) . وركز هذا التعاون على مكافحة أنواع الاحتيال المختلفة، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) احتيال البطاقات والتجار والمدفوعات والشيكات والاحتيال الداخلي والاستثمار واحتيال التأمين.

دعماً للالتزام البنك بالاستدامة والأهداف البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، قامت إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة باجراء تقييمات الرعاية الاجتماعية لمقدمي القوى العاملة المحليين وعمليات المصادقة على التعاقدات المماثلة عبر شبكة الفروع الدولية. تعزز هذه المبادرات ممارسات العمل العادلة والمعاملة الأخلاقية للموظفين، بما يتماشى مع معايير العمل، وتقليل المخاطر. كما تسهم هذه المبادرات في تعزيز التزام مجموعة QNB بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

كما نفذت مجموعة QNB تحسينات كبيره في إطار إدارة مخاطر الأطراف الثالثة (TPRM) من خلال أتمتة العمليات الرئيسية عبر نظام Workflow. أدى هذا التحول من العمليات اليدوية إلى العمليات شبه الآلية إلى تقليل الأخطاء البشرية وزيادة الكفاءة وتبسيط إدارة المخاطر. يؤدي دمج إدارة مخاطر الأطراف الثالثة في نظام Workflow إلى تعزيز قدرتنا على تقييم مخاطر الأطراف الثالثة بشكل أكثر فعالية، مما يضمن التوافق مع التزاماتنا التشغيلية والالتزام التنظيمي.

المبادرات والأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر الاستراتيجية

أدخل قطاع المخاطر الاستراتيجية للمجموعة العديد من التحسينات الرئيسية على مستويات المخاطر المقبولة لدى المجموعة، ومنها تحديث أهداف المخاطر الاستراتيجية للبنك المرتبطة بالمناخ، ومن ثمّ التأكّد من توافقها مع التوجّه الاستراتيجي للمجموعة نحو دمج المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن إطار إدارة المخاطر وعمليات اتخاذ القرار بالبنك. كما عزّزت المجموعة الإجراءات الموثّقة المتعلقة بالتخطيط للتعافي المالي لضمان الحوكمة الرشيدة تمهيداً لتحديد مؤشرات وإجراءات التعافي.

فيما يتعلّق بمخاطر المناخ، أصبحت مجموعة QNB أوّل بنك في قطر ينضمّ إلى عضوية مبادرة "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)"، ممّا يعزّز التزام المجموعة بالعمل المناخي والتمويل المسؤول، وبالتالي تعزيزمصداقية البنك مع أصحاب المصلحة المعنيين.

يشتمل إطار مستويات المخاطر المقبولة لمجموعة QNB على تحديد شامل لمستويات المخاطر المقبولة لمجلس الإدارة والقدرة على تحمّلها، بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للمجموعة. ويتم تفعيل مراقبة مستويات المخاطر المقبولة عبر مقاييس مخاطر رئيسية محدّدة مسبقاً تطبّق عبر شبكة البنك الدولية. ومن خلال الأتمتة، عزّزت مجموعة QNB كلاً من الرقابة على المخاطر الدولية وتدابير العناية الواجبة لتقييم العمليات.

يدرك قطاع المخاطر للمجموعة أفضل الممارسات المتّبعة في القطاع المالي والحاجة إلى تلبية التوقعات التنظيمية. وعليه، قامت المجموعة بمراجعة مستويات كفاية السيولة كما هو موضح في إطار مخاطر السيولة للبنك، الأمر الذي سمح لمجموعة QNB بتحديد الفرص المحتملة المتعلّقة بتحسين كفاية السيولة وتعزيز قدراتها على تقييم مخاطر السيولة، ونمذجتها، وإدارتها.

كما أنجزت مجموعة QNB تقييماً لمستوى التزام البنك بـ "مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية" الصادرة عن مصرف قطر المركزي، بما في ذلك تقييماً للجهود الحالية المبذولة لاستيفاء متطلبات مصرف قطر المركزي في المرحلة القادمة.

الأنظمة والآليات الفعّالة المتّبعة للتخفيف من حدّة المخاطر ومراقبتها

مع تزايد تعقيدات التهديدات السيبرانية مثل برامج الفدية الضّارة، لم تعد المسألة "ما إذا كان" سيقع الهجوم، بل "متى" سيقع. وعلى الرغم من أهمية الوقاية، تحتاج المؤسسات أيضاً إلى تنمية قدرات تكنولوجية قوية للحفاظ على سلامة بياناتها وضمان استمرارية أعمالها في حالة حدوث أي اختراق. ولذلك، قامت مجموعة QNB بتنفيذ نظام مرونة سيبرانية (مثل، نظام Cyber Vault) لتعزيز قدرات البنك الحالية في مجال الأمن السيبراني عبر توفير نسخ احتياطية آمنة لحماية البنك من التدمير السيبراني، وبرامج الفدية الضّارة، والتلاعب بالبيانات، إذ سيعمل نظام Vault على عزل البيانات الهامة والحسّاسة، والكشف عن الأنشطة المشبوهة، وتسريع عملية التعافي، بما يضمن العودة السريعة إلى ممارسة العمليات العادية في حال تعرّض النظام للاختراق.

تستهدف مجموعة QNB تحقيق تحوّل تكنولوجي في عملياتها المصرفية الأساسية عبر مشروع مرحلي لتنفيذ نظام شامل ومتكامل لمنح القروض، يغطي العديد من الجوانب المتعلّقة بمنح القروض وإدارة شؤون الائتمان وإدارة الضمانات. ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق منافع من توحيد العمليات في المقر الرئيسي والفروع الدولية للبنك، فضلاً عن تعزيز القدرة على التدقيق، وتوزيع المهام، والتفويضات، وتتبّع الموافقات.

اعتماد هياكل فعّالة لإدارة المخاطر في الكيانات الخارجية

أطلق البنك برنامجاً يركّز على طرح مجموعة من مؤشرات المخاطر الرئيسية التشغيلية المحسّنة للشركات التابعة لمجموعة QNB الصغيرة ومتوسطة الحجم بهدف تحقيق التوافق والاتساق في برامج مؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسية المطبّقة في مختلف كيانات المجموعة، مع ضمان الإشراف الفعّال على هذه البرامج وحوكمتها الرشيدة.

يواصل قطاع المخاطر للمجموعة أداء دور رئيسي في ضمان الإشراف المناسب على السياسات ذات العلاقة في مختلف الشركات التابعة الدولية والفروع الخارجية، حيث واصلت المجموعة تطوير وتنفيذ أنظمة إدارة مخاطر على مستوى المجموعة عبر الشبكة الدولية، بما في ذلك توحيد لوحات المعلومات وعمليات إعداد التقارير بشأن المخاطر وتعزيز حوكمة المخاطر والإشراف عليها.

اتّخذت مجموعة QNB عدّة تدابير لتعزيز الرقابة والإشراف والتفاعل الوثيق بين البنك وشركاته التابعة، إذ سيسهم ذلك، في بيئة سريعة التغيّر، في تحسين فهم البنك للبيئات التنظيمية والتشغيلية التي يمارس فيها أعماله ويضمن اتخاذ مجموعة QNB للإجراءات المناسبة لإيجاد حلول للمخاطر أو التخفيف من حدّتها في الوقت المناسب.

12,2 مبادرات الأمن السيبراني وأمن المعلومات

تدرك مجموعة QNB أن المنصّات الرقمية تشجّع المجرمين السيبرانيين على شنّ هجماتهم التي تستهدف كلاً من العملاء ومجموعة البنك نفسها. وهنا يبرز دور قطاع أمن المعلومات للمجموعة، حيث تبذل المجموعة قصارى جهدها لتطوير العديد من الأدوات والضوابط والأنظمة والمبادرات الرامية إلى التخفيف بشكل فعّال من حدّة المخاطر والتحدّيات المرتبطة بالأمن السيبراني. وفي عام 2024، أجرت المجموعة المبادرات التالية لتعزيز ضوابط وبروتوكولات الأمن السيبراني المعمول بها حالياً، بما فيها إطار حوكمة الأمن السيبراني للبنك:

بناء المكونات الرئيسية لإطار حوكمة الأمن السيبراني للبنك

في عام 2024، أدخل البنك سلسلة من التحسينات الرئيسية إلى إطار حوكمة الأمن السيبراني المتطوّر المعمول به حالياً في مجموعة QNB، منها إضافة برامج جديدة لتعزيز حوكمة الأمن السيبراني وإنشاء إطار حوكمة أمن سيبراني على مستوى البنك بما يتماشى أيضاً مع أفضل الممارسات المحلية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة QNB بدمج إدارة مخاطر الأمن السيبراني ضمن إطار إدارة مخاطر المجموعة لضمان اتّباع نهج موحّد ومتناسق بين كلا النوعين من المخاطر.

يكمن أحد أبرز المجالات التي ركّزت عليها مجموعة QNB في عام 2024 في تنمية الموارد البشرية والكفاءات، حيث وضع قطاع أمن المعلومات للمجموعة خطة لبناء قدرات الموارد البشرية والقدرات التكنولوجية وفقاً لأفضل الممارسات الوطنية والدولية. كذلك، فرضت مجموعة QNB على جميع موظفيها الخضوع لتدريبات سنوية في مجال الأمن السيبراني وتلقّي نصائح أمنية عبر البريد الإلكتروني واختبارات تصيّد احتيالي للتأكّد من توخّيهم الحيطة والحذر وحمايتهم والحفاظ على أمنهم.

تعزيز أنظمة وضوابط أمن المعلومات

وضعت مجموعة QNB إجراءات تقييم أمني سريعة للتحقّق من الضوابط الأمنية وإعادة تقييم العمليات المتّبعة حالياً، بما فيها إجراء المراجعات الأمنية وتحديد وتطبيق معايير التقييم الفعلي للمنتجات والاستخدامات بدءاً من التصميم، وتوفير الضوابط المطلوبة التي يتوجب على المجموعة تطبيقها.

وإلى جانب ذلك، ركّزت المجموعة خلال العام 2024 على تحقيق توافق جيّد بين إدارة المخاطر، وحماية البيانات، وإيجاد سلسلة القيمة، والابتكار، وسرعة الاستجابة، وتأمين فضاء رقمي آمن. وفي سبيل ذلك، شرعت المجموعة في إنشاء نموذج تشغيلي للأمن السيبراني سيغطي مختلف الجوانب المتعلّقة بالبنك، ومنها:

- الاستراتيجية والحوكمة؛
- التكنولوجيا والهندسة الهيكلية؛
- تعزيز القدرات السيبرانية (الموارد البشرية، والعمليات، والتكنولوجيا)؛
- قياس الأداء ومراقبته.

وتهدف العناصر المحدّدة في النموذج التشغيلي للأمن السيبراني للمجموعة إلى تحقيق مستوى التطوّر المستهدف، كما هو موضح في استراتيجية الأمن السيبراني الحالية للبنك وبما يتوافق معها.

13,2 التدقيق الداخلي - عنصر أساسي في حوكمة الشركات

الخطط الاستراتيجية للتدقيق الداخلي ومبادرات الحوكمة الرئيسية

في عام 2024، قامت مجموعة QNB بتضمين المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمعايير الأخلاقية في مراجعات التدقيق الداخلي للمجموعة بهدف تقييم كيفية تأثير المتطلبات البيئية أو المسؤولية الاجتماعية أو القضايا المتعلقة بالحوكمة على الاستقرار المالي للبنك أو مخاطر السمعة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المجموعة أيضاً بتضمين المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التدقيق الأساسية ونطاق التدقيق لمساعدة البنك على مواصلة عمله الاستباقي لتلبية المتطلبات التنظيمية المتغيّرة المتعلقة بممارسات الاستدامة. بالاضافة الى ذلك، تساعد مراجعات التدقيق الداخلي في تحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تحسين داخل البنك، ممّا يساعد مجموعة QNB في التخفيف من حدّة المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مرحلة مبكرة.

هذا ولا تزال الجرائم المالية تمثل مخاطر كبيرة في النظام المصرفي في جميع أنحاء العالم. ولذلك، قام قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة بتعزيز سبل التنسيق مع وظائف التدقيق الداخلي بالكيانات الخارجية للتعامل مع القضايا المتعلقة بتدقيق الجرائم المالية، وقد شمل ذلك تبادل المعرفة حول مخاطر الجريمة المالية ودعم مختلف خطوط الدفاع في مكافحة غسل الأموال، والغش والاحتيال، والرشوة، والفساد، والجرائم المالية الأخرى عبر العمليات العالمية للبنك.

ونظراً لأن وظائف التدقيق تؤدي دوراً أساسياً على مستوى المجموعة، فهي قادرة على توفير مرئيات قيّمة حول جودة المراجعات التي يتم إجراؤها للجرائم المالية عموماً. لذا، انصبّ التركيز على تبادل المعرفة، سواء في العمل بين مختلف القطاعات والأقسام أو عبر وظائف التدقيق الدولية، لضمان مواصلة المدقّقين صقل مهاراتهم وتعزيز قدرتهم على تحديد المخاطر الناشئة، ممّا يجعل عملية التدقيق أكثر مرونة وديناميكية.

آليات الإبلاغ الرئيسية المتعلّقة بالتدقيق الداخلي وحوكمة المخاطر

كجزء من استراتيجية الابتكار والتطور الرقميين المعتمدة من مجموعة QNB، شرع قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة في أتمتة عملية متابعة نتائج التدقيق التي تمت مشاركتها عبر نظام التدقيق الخاص به، ممّا يعزّز كفاءة ودقة تتبّع الإجراءات المتّخذة من الإدارة العليا للاستجابة لتوصيات المدقّقين، ويضمن بالتالي إيجاد الحلول في الوقت المناسب. هذا وتعزّز أتمتة عملية المتابعة إشراف المجموعة عبر توفير رؤية فورية لحالة القضايا المفتوحة، ممّا يقلل من خطر عدم حلّها ويدعم الالتزام للسياسات التنظيمية والداخلية.

تنظيم أسبوع تخطيط دولي للمدقّقين الداخليين

في عام 2024، نظّم قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة أسبوع تخطيط دولي ركّز على دعوة المدقّقين الداخليين من الكيانات الخارجية للانضمام إلى قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة في المقر الرئيسي وتقييم ما إذا كانت استراتيجيات التدقيق الداخلي متوافقة في كافة الكيانات التابعة للمجموعة بناءً على الأهداف المحدّدة ومتطلبات الالتزام، ممّا يساعد مجموعة QNB في الحفاظ على اتّساق أساليب التدقيق المتّبعة عبر الكيانات التابعة لها.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت هذه المبادرة منتدى للمدقّقين الداخليين لمشاركة أفضل الممارسات وتبادل المعرفة حول القضايا الإقليمية والمخاطر الناشئة والمشهد التنظيمي المحلي، كما ساهمت في تعزيز العلاقات وسبل التعاون والشعور بالوحدة والتضامن من أجل تحقيق غايات المجموعة وأهدافها.

ومن جهة أخرى، ساعد هذا الملتقى في توحيد إجراءات التدقيق عبر الكيانات الخارجية لضمان التزام كلّ من المدقّقين الداخليين بهذه الكيانات بالسياسات والمنهجيات وهيكليات إعداد التقارير الموحّدة، وبالتالي تعزيز المقارنات الدقيقة وتحسين جودة عمليات التدقيق في كافة الكيانات التابعة للمجموعة عموماً. كذلك، استفاد المدقّقون الداخليون من حضور هذا الملتقى ، إذ أصبح بإمكانهم الآن تخصيص خطط تدقيقهم بفعّالية بما يتناسب مع المخاطر واللوائح وأوضاع السوق الخاصة بالبلد الذي يمارسون فيه أعمالهم.

مراجعة أطر وسياسات التدقيق الداخلي للكيانات الخارجية

في عام 2024، عمل قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة على تحسين الكفاءات الحالية للبنك وزيادة قواه العاملة عن طريق توظيف عدد أكبر من المدقّقين الداخليين ذوي الخبرة في الكيانات الخارجية نظراً للمساهمة الفعّالة للمدقّقين الملمّين بالبيئة التنظيمية المحلية وأوضاع السوق في تقييمات الالتزام والمخاطر الخاصة بكلّ من هذه الكيانات، حيث يمكن أن تساعد الخبرة المحلية التي يمتلكونها في تخصيص عملية التدقيق بما يتناسب مع الخصوصيات الإقليمية، ممّا يسفر عن نتائج وتوصيات أكثر ملاءمة.

وإلى جانب ذلك، فإنّ توظيف عدد أكبر من المدقّقين في الكيانات الخارجية يتيح تحقيق مزيد من الاتّساق في ممارسات وأساليب التدقيق المتّبعة عبر مجموعة QNB. ومن المهم ملاحظة أن المدقّقين المقيمين يوفّرون إشرافاً أفضل على العمليات الخارجية للبنك، ممّا يساعد في تحديد المخاطر بكفاءة أكبر والتخفيف من حدّة المُشكلات المحتملة قبل تفاقمها، كما يزيد من جودة التغطية في عمليات التدقيق لضمان عدم إغفال أي مجالات حسّاسة. وعموماً، يعزّز هذا التوظيف وظيفة التدقيق الداخلي، ويسمح بالتالي لقطاع التدقيق الداخلي للمجموعة بالحفاظ على الحوكمة الرشيدة، وتحسين فعّالية الضوابط، ودعم النمو الاستراتيجي للكيانات الخارجية بشكل أفضل.

14,2 تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في أعمال مجموعة QNB ومبادراتها

تعدّ حوكمة الشركات الأساس الثابت الذي تقوم عليه كافة أنشطة المجموعة، ومبادراتها، وخططها الاستراتيجية، وعملياتها. وبترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية والمصداقية والأخلاق والعدالة، أكتسبت الخدمات المالية لمجموعة QNB ومنتجاتها وعملياتها ثقة المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي عام 2024، اغتنمت قطاعات الأعمال لمجموعة QNB الفرص والمبادرات التالية وصمّمت منتجات وخدمات جديدة لتلبية توقعات العملاء، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ودعم استراتيجية أعمال البنك:

مبادرات الخدمات المصرفية للشركات الدولية

لدى مجموعة QNB العديد من الفروع الدولية التي تعمل تحت إطار الحوكمة الشامل للمجموعة، حيث تقدّم هذه الفروع باستمرار مجموعة متنوّعة من الخدمات والأنشطة المصرفية الدولية بما يتوافق مع القوانين والمتطلبات التنظيمية المحلية.

تواصل مجموعة QNB التزامها بتطبيق ضوابط داخلية قوية لمنع الغش والاحتيال وضمان نزاهة التقارير المالية في كافة عملياتها الخارجية. وخلال عام 2024، عزّزت مجموعة QNB ثقافة النزاهة والسلوك الأخلاقي في فروعها الخارجية عبر العمل بانتظام على تقييم مؤشرات الأداء الرئيسية مقابل الأهداف المحدّدة لضمان توافق المصالح والحفاظ على الحوكمة الرشيدة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت مجموعة QNB دمج إطار الاستدامة (البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)) في فروعها الدولية لضمان مراعاة ممارسات الخدمات المصرفية الخضراء والمبادرات الصديقة للبيئة في خدماتها المصرفية ومعاملاتها الدولية.

ممارسات إدارة الأصول والثروات (الخدمات المصرفية الخاصة)

طوّرت مجموعة QNB لوحة معلومات شاملة تتيح رؤية متكاملة لبيانات العملاء، بما يسمح لمديري العلاقات والمديرين التنفيذيين بالوصول بشكل أسهل وأسرع إلى المعلومات الهامة والحسّاسة. كما تتيح هذه الأداة تكوين مرئيات فورية حول مقاييس الأداء ومحافظ العملاء وتحليلات المبيعات، وبالتالي تبسيط عملية اتخاذ القرار وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وبتبسيط عملية الوصول إلى البيانات الرئيسية، تتيح لوحة المعلومات إدارة علاقات العملاء بكفاءة أكبر وتسهم في تسريع تحديد فرص النمو الجديدة، ممّا يعود بالمنفعة في نهاية المطاف على الأداء عموماً.

في عام 2024، أطلقت مجموعة QNB خدمة مصرفية خاصة جديدة مصمّمة ليس لتلبية توقعات العملاء فحسب، بل لتجاوزها أيضاً؛ الأمر الذي ساعد البنك على الحفاظ على مكانته كبنك خاص رائد في دولة قطر، وكدليل على ذلك، اختارت مجلة يوروموني QNB كأفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في دولة قطر للعام 2024.

عمليات الخزينة

شاركت مجموعة QNB في مشروع جديد يركّز على تطوير البنية التحتية لمشروع العملة الرقمية لمصرف قطر المركزي، والذي يعدّ خطوة استباقية لمصرف قطر المركزي لمواكبة التطوّرات العالمية السريعة في هذا المجال. وجاءت مشاركة مجموعة QNB في مرحلة اختبار المشروع، حيث عمل مصرف قطر المركزي على اختبار وتطوير تطبيقات مختارة للعملة الرقمية لتسوية المدفوعات الكبيرة في بيئة تجريبية مصمّمة وفقاً لأحدث التقنيات المتقدّمة.

كذلك، أدخلت مجموعة QNB العديد من التحسينات إلى عمليات الخزينة الحالية للبنك، منها تحسين نموذج تسعير تحويل الأموال المعتمد من البنك والتخطيط لزيادة تنفيذ مختلف المنتجات الخضراء، بما فيها السندات والودائع. وعلاوة على ذلك، عمل البنك أيضاً على تعيين موظفين جدد من ذوي الخبرات والخلفيات المتنوعة في عمليات الخزينة الحالية لتوسعة قاعدة المعرفة الحالية في مجموعة QNB.

15,2 دعم إنشاء ممارسات جديدة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إطار الاستدامة لمجموعة QNB

تعدّ إدارة الاستراتيجيات لمجموعة QNB بمثابة الجهة الاستشارية الرئيسية لكافة الأمور المتعلقة بالاستدامة، بما فيها إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تتواصل هذه الإدارة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتأخذ زمام المبادرة في إعداد التقارير والإفصاحات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتعامل مع كافة المؤسسات الدولية والمستثمرين والشركاء ذوي الصلة. خلال عام 2024، اتّخذت مجموعة QNB الإجراءات والمبادرات التالية لتعزيز إطار الاستدامة الحالي للبنك:

هيكلة إطار الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يوافق مجلس إدارة المجموعة على برنامج الاستدامة الذي يتألّف من الاستراتيجية وخارطة الطريق والمواضيع الهامة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وفي عام 2024، تمت إعادة هيكلة الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لضمان معالجة اللجان المختصة التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمواضيع ذات العلاقة. كما تمت إعادة تنظيم مسؤوليات مجلس الإدارة التي تركّز على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ونقلها من لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بحيث:

- تتم تغطية المواضيع البيئية والاجتماعية من قبل لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بينما؛
- يتم التعامل مع مواضيع الحوكمة من قبل لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة؛

كما أن إعادة هذه الهيكلة تم تطبيها أيضاً على المستوى التشغيلي لمجموعة QNB (أي داخل لجان الإدارة التنفيذية)، بحيث تتولّى الإدارة العليا للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية الإشراف على الإطار العام للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأستراتيجيتها وأي مواضيع جديدة تتعلق بها، بينما تشرف لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية على المستجدات والإنجازات وإعداد التقارير فيما يتعلق بالمواضيع المرتبطة بالمخاطر، بما فيها مخاطر المناخ، الأمر الذي ساعد مجموعة QNB على دمج المسؤوليات والمواضيع المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بفعّالية في نموذج أعمال البنك وعملياته.

المبادرات الاستراتيجية الهادفة للارتقاء بإطار حوكمة الاستدامة لمجموعة QNB

واصلت إدارة الاستراتيجيات للمجموعة هذا العام تحديث وتعزيز إطار التخطيط الاستراتيجي الحالي للمجموعة بتوسيع نطاق البلدان المشمولة في هذا الإطار ليشمل الفروع الدولية والشركات التابعة، ممّا سمح لمجموعة QNB بتوحيد الطريقة التي تتم بها إدارة الأنشطة التالية عبر المجموعة:

- تطوير وتنفيذ خطط العمل،
- إدارة الأداء ومراقبته،
- إدارة المشاريع ومكتب إدارة المشاريع وادارة المحافظ.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة QNB بتوسعة دورة خطة العمل السنوية والإنفاق الرأسمالي لتصبح خطة مستمرة لمدة ثلاث سنوات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، ممّا يسهم في تعزيز الشفافية والتماسك والجاهزية لوظائف الأعمال والدعم الخاصة بنا.

أهم التطورات في إفصاحات تقارير الاستدامة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

في إطار الالتزام بالشفافية، تقوم مجموعة QNB بإعداد تقارير سنوية حول أداء البنك في مجال الاستدامة، بما يتماشى مع أحدث معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) والمعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، وبما يشمل توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD). وبالإضافة إلى ذلك، حصلت مجموعة QNB على تأكيد محدود ومستقل بموجب المعيار ISAE 3000 (المعدّل) على مؤشرات أداء رئيسية مختارة تتعلّق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ممّا يساعد في ضمان توافق تقرير الاستدامة الخاص بالمجموعة مع معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI). وهذا العام، تقوم مجموعة QNB بإعداد تقاريرها وفقاً للمعيارين الدوليين للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة (IFRS S1) و(IFRS S2)، بما في ذلك الانبعاثات الناتجة عن القطاعات المموّلة.

الخطط الاستراتيجية المستقبلية التي تركّز على الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

في المرحلة القادمة، ستواصل إدارة الاستراتيجيات للمجموعة دعم الإدارة التنفيذية في المواضيع الاستراتيجية الرئيسية. وفي عام 2025، مع انتهاء الدورة الاستراتيجية الحالية، ستباشر المجموعة تحديد تطلّع واستراتيجية جديدين للسنوات القادمة، حيث سيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة على كافة المستويات في البنك عبر تنفيذ خطة الأعمال واعتماد آليات متابعة الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل مجموعة QNB تعزيز بيئة مبتكرة ودعم البنك في رحلته نحو مستقبل أكثر استدامة.

16,2 ممارسات الحوكمة العالمية عبر شبكة الأعمال الدولية لمجموعة QNB

لدعم الانتشار العالمي واستراتيجية التوسعة لمجموعة QNB، يتولى قطاع الأعمال الدولية للمجموعة الإشراف باستمرار على ممارسات الأعمال والأنشطة التشغيلية للكيانات الخارجية التابعة لمجموعة QNB، حيث أطلق في عام 2024 سلسلة من المبادرات والأنشطة والاستراتيجيات المختلفة الهادفة إلى تطوير وتعزيز قدرات وممارسات الشركات التابعة والفروع الخارجية:

تحسين ممارسات الرقابة والإشراف الجديدة في الشركات التابعة والزميلة لمجموعة QNB

في إطار الجهود الهادفة إلى تعزيز ممارسات الحوكمة وتبسيط الإشراف الإقليمي وزيادة الكفاءة التشغيلية، أنشأت مجموعة QNB مكتب تمثيل لها في شنغهاي تحت الإشراف المباشر لفرع مجموعة QNB في هونغ كونغ. وتعكس هذه الخطوة السعي الدائم لقطاع الأعمال الدولية للمجموعة وراء تطوير الكفاءة عبر الكيانات الدولية التابعة لمجموعة QNB وتعزيز الاستجابة المحلية، ولا سيّما أنّ مكتب تمثيل المجموعة في شنغهاي وفرع مجموعة QNB في هونغ كونغ مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض من حيث الجغرافيا والثقافة.

وعلى صعيد آخر، تؤدي هذه الخطوة إلى تعزيز الالتزام التنظيمي والكفاءة التشغيلية بشكل أفضل، حيث تعمل كلّ من هونغ كونغ وشنغهاي ضمن السوق الصينية الكبرى. ولكن نظراً لقرب هونغ كونغ ومكانتها كمركز مالي بارز في آسيا، فإنّها مهيئة بشكل أفضل لإدارة البيئة التنظيمية في الصين.

وإلى جانب ذلك، يمكن لفرع مجموعة QNB في هونغ كونغ الإشراف على أعمال مجموعة QNB في شنغهاي بشكل أفضل بسبب هيكله التنظيمي المالي القوي، ومعرفته بالتشريعات الإقليمية، وخبرته الواسعة والشاملة في التعامل مع العمليات البرية الرئيسية الصينية والدولية. ونظراً لقربهما الجغرافي من بعضهما البعض، سيكون التواصل بين المكتب التمثيلي في شنغهاي وفرع مجموعة QNB في هونغ كونغ أسهل، وستكون أوقات الاستجابة للمشكلات التشغيلية أسرع. كذلك، سيواصل قطاع الأعمال الدولية للمجموعة تعزيز الإشراف ودفع عجلة الالتزام للمساعدة في إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالحوكمة وتحسين عمليات اتخاذ القرار.

تنفيذ نظام رقمي جديد لحوكمة المقر الرئيسي لمجموعة QNB والكيانات الخارجية التابعة لها

نفّذ قطاع الأعمال الدولية للمجموعة نظاماً رقمياً جديداً يركّز على حوكمة كلّ من المقر الرئيسي لمجموعة QNB وعدد من الشركات التابعة والزميلة الخارجية. وهذه خطوة هامة إلى الأمام نحو تعزيز ممارسات حوكمة مجموعة QNB، وكفاءتها التشغيلية، والإشراف فيها. وتتمثل إحدى المزايا الرئيسية لتنفيذ هذا النظام في مركزية عمليات الحوكمة وتوحيدها، حيث يمكن للبنك توحيد أنشطته المتعلقة بالحوكمة وأعمال مجلس الإدارة عبر جميع الكيانات، وبالتالي إيجاد إطار عمل موحّد لإدارة اجتماعات مجلس الإدارة، وجدول أعماله، ومحاضر اجتماعاته، وقراراته. ولا يقتصر هذا التوحيد على الحدّ من خطر تفاوت المعايير بين الشركات التابعة فحسب، بل يبسّط ويسهّل أيضاً الاتصالات ورفع التقارير بين المقر الرئيسي وشبكته الخارجية.

ومع وجود العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين على نفس المنصّة، تتدفق المعلومات بكفاءة أكبر، فتتعزّز بذلك سبل التنسيق وعملية اتخاذ القرار والإشراف. هذا وتعزّز الطبيعة الرقمية للمنصّة الأمن والالتزام، وهما أمران بالغا الأهمية لإدارة البنك لمعلوماته المالية الحسّاسة. ومن جهة أخرى، يوفّر النظام أيضاً مزايا قوية لحماية البيانات، بما يضمن أمن الوثائق والاتصالات السرّية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإتاحتها للموظفين المفوّضين فقط.

وتكمُن إحدى المنافع البارزة الأخرى في أنّ تطبيق هذا النظام يعزّز عملية اتخاذ القرار والمساءلة. وبإتاحة الوصول الفوري إلى المعلومات والقدرة على تتبّع قرارات مجلس الإدارة والإجراءات المتّخذة ومتابعتها، يمكن للبنك ضمان شفافية كافة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة ومساءلة المعنيين، فضلاً عن زيادة الكفاءة وتخفيف العبء الإداري المصاحب لأتمتة مهام سكرتير الشركة (سكرتارية مجلس الإدارة).

دعم الكيانات الخارجية التابعة لمجموعة QNB في إنشاء إطار حوكمة قوي

واصل قطاع الأعمال الدولية للمجموعة طوال السنة دعم عدد من الفروع والشركات التابعة الخارجية عبر مساعدتها في تعيين مدراء فروع تنفيذيين جدد لضمان الالتزام لمتطلبات السلطات التنظيمية المحلية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك قطاع الأعمال الدولية للمجموعة في تطوير العديد من السياسات لشبكة الفروع الخارجية ومراجعتها والتحقّق من صحتها، سواءً بهدف تلبية متطلبات تنظيمية محلية محدّدة أو تعزيز إطار الحوكمة الداخلية.

كذلك، يعتزم قطاع الأعمال الدولية للمجموعة مواصلة العمل على تنفيذ خطة تطوير شاملة لأعضاء مجالس إدارة الكيانات الخارجية، إذ إنّ القيام بذلك سيمكّن مجموعة QNB من تعزيز الحوكمة عبر الكيانات الخارجية من خلال صقل مهارات أعضاء مجالس الإدارة وتزويدهم بالمرئيات اللازمة لمواجهة التحديات التنظيمية في البلدان التي يمارسون فيها أعمالهم، وبالتالي المساهمة في تعزيز المساءلة العامة.

17,2 تطوير منظومة الحوكمة الخاصة بإجراءات وممارسات المشتريات لدى مجموعة QNB

وضعت إدارة المشتريات للمجموعة حلول وأنظمة فعالة لإدارة المشتريات والموردين بالبنك، بالإضافة إلى خلق القيمة، وتخفيف المخاطر، وإدارة العلاقات اللاحقة مع الموردين عبر مجموعة QNB. كما قامت إدارة المشتريات للمجموعة في عام 2024 بالأنشطة والإجراءات التالية لدعم إطار إدارة المشتريات والموردين بالبنك والسياسة ذات الصلة:

تطبيق نظام جديد لمراقبة حوكمة المشتريات

في عام 2024، أطلقت مجموعة QNB بنجاح "نظام إدارة الإنفاق" على مستوى المقر الرئيسي للبنك وتم طرحه عبر أربعة فروع خارجية للمجموعة 2024 (الكويت ولبنان واليمن وعمان). ويتوفر النظام الجديد على خاصيات التحكم والتخزين بشكل كامل لعمليات الإنفاق والمشتريات الشاملة، وهذا يشمل قاعدة بيانات مركزية للموردين والعقود لسهولة الوصول إلى المعلومات وإعداد التقارير.

وحسب الاجراءات الجديدة، تخضع جميع عمليات التوريد التي تتجاوز السقوف المحددة لموافقات محددة بما يتماشى مع سياسة مشتريات المجموعة ومصفوفة الصلاحيات المالية المعمول بها. يؤدي ذلك إلى تعزيز موقف الالتزام في مجموعة QNB، حيث أن أتمتة المجالات الرئيسية لأنشطة الالتزام في النظام نفسه يحقق قدراً كبيراً من القيمة المضافة لقدرات مجموعة QNB في المراقبة والإشراف. وبحلول نهاية العام 2024، تم إطلاق نظام إدارة الإنفاق في جميع فروع QNB الخارجية.

وضع تحديثات جديدة للهيكل التنظيمي الخاص بإدارة المشتريات وتصنيف أهدافه

قامت مجموعة QNB بتقسيم قاعدة مورديها بدقة لتحديد الموردين الاستراتيجيين، وإجراء اجتماعات مراجعة الأعمال معهم، ومن ثم إدارة العلاقة التي تربط مجموعة QNB بهم بشكل مناسب. علاوة على ذلك، تناقش مجموعة QNB أداء الموردين مع شركائها الاستراتيجيين لتعزيز المساءلة وتزويد البنك بمنصة تتسم بالشفافية لمواصلة التعاقد بين مجموعة QNB وموردياها الاستراتيجيين، مما يساعد في الحفاظ على معايير الحوكمة ومتابعة الأداء في جميع أنشطة المشتريات.

استجابة لطلبات الشراء المتزايدة والزيادة المطردة في أنشطة إدارة المشتريات بالمجموعة، تم تعيين موارد إضافية في عام 2024 لدعم انشطة ادارة المشتريات المتنامية للمجموعة ولإدارة مواءمة العمل بشكل أفضل وتبسيط عمليات الشراء.

18,2 أنظمة الإفصاح المالي كجزء لا يتجزأ من إطار حوكمة الشركات

تدرك مجموعة QNB أهمية الشفافية والإفصاح في بناء علاقة أساسها الثقة مع مساهمي البنك والجهات التنظيمية والمدققين الخارجيين وأصحاب المصالح الاخرين. ومن المعروف أن العلاقات المثمرة والمستقرة مع المستثمرين والجهات التنظيمية تتطور وتنمو بفضل النزاهة واحترام الالتزامات المتبادلة. منّ هنا، حسنت إدارة الرقابة المالية لمجموعة QNB أدوات وأنظمة رفع التقارير المالية في البنك استنادا إلى المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية. خلال عام 2024، عملت إدارة الرقابة المالية بالمجموعة (FCD) على تلبية المتطلبات التنظيمية التالية:

إعادة شراء أسهم مجموعة QNB

في عام 2024، حصلت مجموعة QNB على موافقة الجهات التنظيمية على قرار إعادة شراء الأسهم، حيث قررت المجموعة الموافقة على إعادة شراء أسهم QNB بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري في بورصة قطر، وذلك كجزء من تطور سياسة توزيع وتخصيص رأس المال لمجموعة QNB.

وجاء قرار إعادة شراء أسهم QNB بعد دراسة متأنية لعدة عوامل بما في ذلك توقعات المساهمين الحالية والمستقبلية، وقوة المركز المالي لمجموعة QNB، واستراتيجية النمو، والعائد القوي على حقوق الملكية، الأرباح عالية الجودة، والنسب المالية المرتبطة بالأسهم. والسيولة، واستمرار ثقة المستثمرين.

ويهدف قرار إعادة شراء الأسهم إلى دعم الثقة بين البنك والمساهمين فيما يتعلق بعملية توزيع رأس المال. كما ويهدف القرار أيضاً إلى تحسين سيولة أسهم البنك في السوق وتعزيز النسب المالية للبنك.

معايير الإفصاح: تنفيذ المبادئ التوجيهية لمعايير بازل 4

في عام 2024، أصدر مصرف قطر المركزي مبادئ توجيهية جديدة تتعلق بالدعامة الرابعة لإطار بازل (المعروف أيضاً باسم إصلاحات بازل 3). ونتيجة لذلك، عملت إدارة الرقابة المالية للمجموعة على دمج المبادئ التوجيهية في أنشطة وممارسات الإفصاح لمجموعة QNB. تظل مجموعة QNB ملتزمة بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالإفصاح، حيث تعمل المجموعة بجد للتأكد من أن جميع الافصاحات المتعلقة بإطار بازل والأنواع المختلفة من نسب بازل يتم إصدارها كمياً ونوعياً بما يتوافق مع متطلبات تطبيق بازل.

19,2 الالتزام بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات

تؤمن QNB أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي حجر الزاوية لتحقيق اضافة إيجابية للمجتمع والبيئة والاقتصاد التي يعمل فيها البنك على المدى الطويل. ولذلك يعمل QNB على دعم المبادرات والأنشطة التي تركز على المسؤولية الاجتماعية للشركات لتحقيق تأثير إيجابي شامل على المجتمع، وفيما يلي بعض الأنشطة الرئيسية لإدارة الاتصالات بالمجموعة في عام 2024:

أ. المشاركة في الفعاليات الشبابية والتربوية

برنامج كوادر المالية 2024

مثلت مجموعة QNB الراعي الماسي للنسخة التاسعة من برنامج "كوادر المالية 2024" للخريجين الذي أطلقته أكاديمية قطر للمال والأعمال لتأهيل الخريجين أو الموظفين المعينين حديثاً لتولي مناصب قيادية في قطاع الخدمات المالية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

المعسكر الرمضاني 2024

أطلقت مجموعة QNB معسكراً رمضانياً أقيم كل يوم سبت في شهر رمضان المبارك لتعليم الأطفال أهمية الثقافة المالية ورد الجميل للمجتمع خلال شهر رمضان المبارك.

احتفالية مؤسسة إنجاز العرب السابعة عشر لريادة الأعمال

كانت مجموعة QNB هي الراعي الرسمي لاحتفالية إنجاز العرب السابع عشر لريادة الأعمال "الجيل القادم" تحت رعاية وزارة التربية والتعليم. وركز الاحتفال على عرض مشاريع التثقيف المالي وريادة الأعمال التي أعدها العديد من الطلاب، وتم منح جائزة لثلاثة فائزين على الأفكار المبتكرة التي توصلوا إليها فيما يتعلق بالتثقيف المالي.

مخيمات موسمية للأطفال حول الاستدامة 2024

أطلقت مجموعة QNB مخيمين موسميين للأطفال في عام 2024، أحدهما في الصيف والآخر في فصل الشتاء. وفي المخيم الصيفي، حصل الأطفال على فرصة لإنشاء أجهزة الصراف الآلي الخاصة بهم من مواد مستدامة، بينما تم تعليم الأطفال في المخيم الشتوي أهمية المال وطرق للادخار اكثر.

ب. تنظيم الأنشطة الفنية والثقافية

اسبوع جامعة قطر للعلوم 2024

قام QNB بالتعاون مع جامعة قطر برعاية والمشاركة في الأسبوع الثقافي والعلمي التاسع لجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة تحت شعار "نحو اقتصاد معرفي خليجي واعد".

فعالية القرنقعوه 2024

نظمت مجموعة QNB العديد من فعاليات القرنقعوه في إطار التزامها تجاه المبادرات الثقافية، حيث قامت بتوزيع هدايا القرنقعوه والاحتفال مع الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في مركز الشفلح ومركز النور للمكفوفين وموظفي QNB وزوار سوق واقف.

عيد الفطر وعيد الأضحى

قام QNB برعاية مهرجان عيد الفطر وعيد الأضحى والمشاركة فيه للاحتفال بهذه المناسبة الخاصة مع المجتمع على نطاق واسع وتعزيز الشعور بالعمل الجماعي خلال هذه العطلات الاحتفالية. تظل مجموعة QNB ملتزمة بدعم الفعاليات الثقافية في محاولة لنشر البهجة في المجتمعات المحلية.

ت. دعم المبادرات الاجتماعية والإنسانية

فعالية افطار رمضان

قامت مجموعة QNB بتنظيم ورعاية إفطار رمضاني للمرضى من كبار السن وأسرهم في مركز "دعم" للعناية التخصصية التابع لمؤسسة حمد الطبية وذلك بهدف دعم هذه العائلات خلال شهر رمضان المبارك ومواصلة رعاية المجتمعات المحلية في دولة قطر.

حملة ملابس العيد

قدّمت مجموعة QNB الدعم لحملة "ملابس العيد" لذوي الاحتياجات الخاصة، بالتعاون مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

برنامج التدخل المبكر

حصلت مجموعة QNB على الشراكة الحصرية لـ "برنامج التدخل المبكر" للأطفال المصابين بالتوّحد وأسرهم وذلك بالتعاون مع الجمعية القطرية للتوحد. يوفر البرنامج خدمات الكشف والتدخل المبكر للرضع والأطفال الصغار الذين يعانون من تأخر النمو أو الإعاقة أو المعرضين لهذه المخاطر.

الاحتفال بعيد الفطر مع المرضى

قام فريق المسؤولية الاجتماعية لمجموعة QNB بزيارة الأطفال المرضى المقيمين في مستشفى سدرة لمشاركتهم في الاحتفال بعيد الفطر ونشر فرحة هذه المناسبة الخاصة مع نطاق أوسع من افراد المجتمع.

ث. رعاية الفعاليات الرياضية

مهرجان سيف سمو الأمير للسباق والفروسية 2024

شاركت مجموعة QNB بصفتها الراعي لمهرجان سيف سمو الأمير للسباق والفروسية 2024، وسباق السيف الذهبي الذي ينظمه نادي السباق والفروسية القطري. وقد دعمت المجموعة هذه الفعاليات مع الأخذ في الاعتبار مدى ترسيخ سباقات الخيل في الثقافة القطرية.

مهرجان سيف سمو الأمير الوالد للهجن 2024

شاركت مجموعة QNB بصفتها الراعي الماسي لمهرجان سيف سمو الأمير الوالد للهجن بالتعاون مع لجنة سباق الهجن، هدفت هذه الرعاية لتحسين شراكة البنك مع لجنة تنظيم سباق الهجن ودعم الرياضات الراسخة في الثقافة القطرية.

رعاية فريق باريس سان جيرمان لكرة القدم وأكاديمية الدوحة

يمثل QNB الراعي الرئيسي لفريق باريس سان جيرمان لكرة القدم وأكاديمية الدوحة، حيث تستمر هذه الرعاية في إظهار تفاني QNB في دعم الأنشطة الرياضية في جميع أنحاء قطر، فضلاً عن التزامه الشديد بتزويد موظفي QNB وعائلاتهم ببرامج رياضية بأسعار مميزة.

ج. دعم المبادرات الصحية والبيئية

فعالية كيدزانيا حول الاستدامة 2024

كجزء من استراتيجية QNB للمسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه الاستدامة وبالتعاون مع كيدزانيا الدوحة، كان QNB الراعي الرسمي لفعالية "أطفال من أجل عالم أكثر خضرة 2024". حيث أقام QNB مركز استدامة في كيدزانيا يضم العديد من الأنشطة الصديقة للبيئة مثل مدينة مستدامة مع الواقع الافتراضي مدعوم بالدراجة الهوائية الكهربائية. وقد ساهم ذلك في تعليم الأطفال مفهوم الطاقة المتجددة بطريقة تفاعلية ممتعة.

علاوة على ذلك، كانت مجموعة QNB أيضاً الراعي الرسمي لبرنامج قطر الشاملة، وهو برنامج كيدزانيا يهدف إلى تمكين الشباب. وكان تركيز البرنامج على كيفية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع المجتمع وغرس قيم الاستدامة الأساسية في الأنشطة التي سيؤديها الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة.

جلسة إرثنا حول تغير المناخ 2024

كان QNB الشريك الاستراتيجي لجلسة "حوار قطر الوطني حول تغير المناخ 2024" التي نظمتها إرثنا. حيث شارك رئيس إدارة المخاطر لمجموعة QNB في تنشيط النقاش حول دور "القيادة النسائية في تغير المناخ". وتؤكد حلقة النقاش أيضاً التزام مجموعة QNB ببناء المعرفة البيئية والاجتماعية والحوكمة وبناء المعرفة حول مفهوم الاستدامة.

3.الجهات الرئيسية الفاعلة في تأسيس إطار الحوكمة: مجلس الإدارة

تتطلب حوكمة الشركات الفعّالة فهما واضحاً لأدوار كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وعلاقاتهم مع بعضهم البعض وعلاقاتهم مع أصحاب المصالح. بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية الأساسية لحوكمة الشركات الموضحة سابقاً، يصف هذا التقرير أدوار الجهات الرئيسية الفاعلة في تأسيس إطار الحوكمة في الأقسام التالية، مع التركيز بشكل خاص على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

1،3 الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى أعضاء مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية القيادة والإشراف والرقابة والتطوير وتحقيق النجاح طويل الأجل للمجموعة. وهو كذلك مسؤول عن تعزيز الثقافة والقيم والسلوك المناسبين في مختلف القطاعات العاملة تحت مظلة مجموعة البنك. حيث يوكل المساهمين إلى مجلس الإدارة تنفيذ المسؤوليات التالية:

- الإشراف على تطبيقات منظومة الحوكمة الفاعلة.
- إدارة مجموعة البنك والإشراف على تنفيذ العمليات الخاصة به.
- الإشراف الشامل والتوجيه الاستراتيجي من خلال مراجعة واعتماد السياسات العامة للمجموعة وسياسات مجلس الإدارة.
- تعيين الإدارة الفعالة فيما يتعلق بالشؤون الرئيسية الخاصة بالبنك.
- ضمان الالتزام بمعايير محددة للحد من نسبة تعرّض المجموعة للمخاطر.
- تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية والإشراف عليهم بالإضافة إلى تحديد المكافآت وتقييم الأداء وضمان وضع خطة للتعاقب الوظيفي.
- تحديد رؤية البنك ورسالته وأهدافه وضمان دقة البيانات المالية الخاصة بالمجموعة وعائدتها بما في ذلك رفع التقارير الدورية والإفصاح عن المعلومات المالية إلى الجهات الرقابية والمساهمين.
- التأكد من توفير نظام يُمّكن من الابلاغ عن المعلومات والسلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية وإعداد التقارير بشأنها ورفعها إلى مجلس الإدارة.
- ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية والأنظمة ذات الصلة بالإضافة إلى الالتزام بالنظام الأساسي للبنك.

علاوةً على ذلك، وبهدف تحقيق قيمة مستدامة للبنك على المدى الطويل من خلال وجود إدارة كفؤة، يقوم مجلس الإدارة باختيار رئيس تنفيذي للمجموعة من ذوي المؤهلات والخبرات العالية والإشراف على أدائه والتأكد من وجود خطة إحلال وظيفي له.

كما يتحقق مجلس الإدارة من وجود أنظمة رقابة داخلية ملاءمة تمكّن البنك من مكافحة الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومبدأ اعرف عميلك (KYC)، والعقوبات، ومراقبة الاحتيال، وحماية بيانات العملاء، والحوكمة. ويراجع المجلس تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) السنوي وفقاً للقوانين والتعليمات النافذة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة ميثاق المجلس الذي يتم مراجعته كل (3) سنوات أو قبل ذلك عند الحاجة، ويقدم إطار عمل المجلس مع بيان نوع القرارات التي يجب اتخاذها من قبله والمهام التي يمكن تفويض الإدارة العليا للقيام بها مع تحديد التقارير الدورية التي تقدم إلى مجلس الإدارة بشأن ممارسة السلطات المفوضة. ويمكن الاطلاع على ميثاق مجلس الإدارة من خلال الموقع الإلكتروني لمجموعة QNB، كما يتوفر أيضاً في صورة مطبوعة يتم تزويد المساهم بها عند الطلب.

وقد تم تحقيق التوازن بين الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من خلال الفصل بين الواجبات. حيث يتولى مجلس الإدارة تحديد الاتجاه الاستراتيجي العام للبنك بالإضافة إلى الإشراف من خلال تنفيذ المراجعات والموافقة على المبادرات الاستراتيجية ووضع السياسات والأهداف الرئيسية، وعلى الجانب الآخر يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤولية إدارة الأعمال اليومية الخاصة بمجموعة QNB وذلك وفقاً للصلاحيات المفوّضة له من قبل مجلس الإدارة.

يفوّض مجلس الإدارة الصلاحيات إلى المدير التنفيذي والذي بدوره يفوّض الصلاحيات لباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لإدارة عمليات البنك اليومية، حيث يقوم مجلس الإدارة بممارسة الدور الإشرافي على شؤون البنك مثل الأمور الاستراتيجية وتلك المتعلقة بالمخاطر دون ممارسة أي مهام إدارية التي يمارسها المدير التنفيذي وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

وتماشيا مع عمليات QNB، يقوم البنك بإبلاغ وتحديث جميع أعضاء مجلس الإدارة حول آخر التطورات المصرفية والمسائل التنظيمية الرئيسية.

2،3 هيكل مجلس الإدارة وتركيبته

حسب النظام الأساسي لمجموعة QNB، يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مكون من (10) أعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة، حيث يحق لجهاز قطر للاستثمار - المساهم الرئيسي الذي يملك 50% من رأس المال - تعيين (5) منهم، بينما ينتخب بقية المساهمين الأعضاء المتبقين في حين ينتخب المجلس الرئيس ونائب الرئيس عن طريق التصويت السري. ويتمتع مجلس الإدارة بأوسع سلطة لإدارة البنك، ويحق له أيضاً تعيين عدد من المدراء أو الأشخاص المفوضين، فضلاً عن منحهم حق التوقيع مجتمعين أو منفردين بالنيابة عن البنك.

في نوفمبر 2021، عيّن جهاز قطر للاستثمار سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري في مجلس إدارة البنك وقد انتخبه المجلس رئيساً لمجلس الإدارة نظراً لخبرته الطويلة في القطاع المالي والمصرفي والقطاع الحكومي التي تمتد لأكثر من 33 سنة والتي تولى سعادته خلالها منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB للفترة من يوليو 2013 الى نوفمبر 2018 حيث أصبح البنك خلال هذه الفترة أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

التزاماً بمتطلبات تعليمات الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي (التعميم 25-2022)، يقوم البنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيق وضع تشكيلة مجلس الإدارة ومتطلبات استقلالية أعضاء المجلس مع متطلبات الحوكمة الجديدة وقام QNB بالتنسيق مع الجهات التنظيمية ذات العلاقة لتطبيق المتطلبات الجديدة الواردة في التعليمات أعلاه وعكسها في النظام الأساسي للبنك خلال الاجتماع القادم للجمعية عير العادية.

3،3 مدة عضوية مجلس الإدارة والتجديد

تم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية الذي عُقد في تاريخ الثالث عشر من فبراير لعام 2022 انتخاب (5) أعضاء لمجلس إدارة مجموعة QNB يمثلون القطاع الخاص، في حين قام جهاز قطر للاستثمار بتعيين (5) أعضاء آخرين. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات حيث تنتهي فترة ولاية مجلس الإدارة الحالي في مطلع عام 2025، وقد قامت مجموعة QNB بنشر نتائج وقرارات الجمعية العامة العادية على موقعها الإلكتروني الرسمي تأكيداً منها على التزامها بمبادئ الشفافية. وستُعقد انتخابات المجلس المقبلة في مطلع العام 2025، وبعد ذلك سيخضع الاعضاء الجدد لبرنامج تعريفي حول أدوارهم ومسؤولياتهم، والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وغيرها من المسائل الرئيسية.

وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة مهمة الترشيحات وتعتمد على آلية تستند إلى معايير واضحة وموضوعية لقبول الترشيحات، حيث تتولى اللجنة اقتراح أعضاء مجلس الإدارة للانتخاب من طرف الجمعية العامة بما يراعي متطلبات قانون الشركات التجارية وشروط مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية في هذا الشأن، كما تقوم بالإشراف على عملية التقييم السنوي لمجلس الإدارة ولجانه، وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة تقديم إقرار مكتوب يتم التصريح من خلاله بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وبين عضوية مجلس الإدارة.

وبالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة يقوم قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة بإعداد وتزويد أعضاء مجلس الإدارة الجديدة بالملف التعريفي الخاص بمنظومة الحوكمة من أجل ضمان الأداء الفعال والقائم على معرفة كل عضو من أعضاء المجلس بمختلف مسؤولياته ومهامه.

تتم عملية تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة استناداً إلى معايير واضحة وموضوعية لقبول الترشيحات بما يراعي شروط قانون الشركات التجارية ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية علماً بأن المجلس قد أقر سياسة واضحة ومحددة لهذا الغرض تستند إلى معايير مهنية وفنية دولية لقياس أحقية الأشخاص بالترشح لعضوية مجلس الإدارة.

4،3 مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والدراية اللازمتين لتأدية مهامهم على نحو يخدم مصلحة البنك، حيث يتم اختيارهم وفقاً لمعايير "الشخص المناسب في المكان المناسب "مع مراعاة الكفاءة والأهلية كما أنهم يسخّرون وقتهم واهتمامهم طوال فترة ولايتهم لأداء واجباتهم بصورة فعّالة.

خلال عام 2024، تم تزويد أعضاء مجلس إدارة QNB بدورات وبرامج تدريبية مناسبة تتماشى مع خطة تدريب مجلس الإدارة، وشملت تلك الدورات مواضيع تدريبية عن إدارة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والأمن السيبراني والالتزام للوائح العقوبات.

5،3 أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير التنفيذيين

في عام 2024، جميع أعضاء مجلس إدارة مجموعة QNB غير تنفيذيين ولا يقوم أيٌّ منهم بأعمال أو مسؤوليات تنفيذية. بالإضافة إلى أن عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يتوافق مع الحد الأدنى المنصوص عليه في التشريعات النافذة، كما لا يشغل أي عضو من أعضاء المجلس أية وظائف داخل المجموعة سواءً كانت بدوامٍ كليّ أو جزئي.

ويناقش أعضاء مجلس الإدارة مقترحات الإدارة بشكل بناء مع مراجعة أداءها في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتم الاستفادة من خبرتهم ومعرفتهم فيما يتعلق بأي تحديات تواجهها المجموعة وخاصة وضع المقترحات بشأن الاستراتيجية.

وتتميز تركيبة المجلس ككل على المزج المناسب بين المهارات والمعارف والخبرات المستمدة من مجموعة واسعة من الأنشطة والخلفيات اللازمة لقيادة مجموعة البنك.

6،3 حظر الجمع بين المناصب

خلال عام 2024، لم يجمع أيٌّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بين منصب رئيس او نائب للرئيس في أكثر من شركتين يقع المركز الرئيسي لكل منهما داخل دوله قطر، كذلك لم يكن أي منهم عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة لها مقرات رئيسية في دولة قطر، ولم يكن أي منهم منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة من الشركات التي لها مقرات في دولة قطر، كما لم يشغل أي منهم أي عضوية في مجلس إدارة شركة أخرى تمارس عملاً مشابهاً لعمل البنك.

يقدّم رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة إقراراً سنوياً بأن لا أحد منهم يجمع بين المناصب المحظورة وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية. ويحتفظ أمين سر مجلس الإدارة بهذه الإقرارات في الملف المُعّد لهذا الغرض.

7،3 مهام أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمهام التالية:

- حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان بشكل دوري وعدم الانسحاب من مجلس الإدارة.
- إعطاء الأولوية لمصلحة مجموعة QNB والمساهمين وجميع أصحاب المصالح على مصالحهم الشخصية.
- إبداء الرأي حول المسائل الاستراتيجية للبنك، وسياسة تنفيذ المشاريع، ونظم مساءلة الموظفين، والموارد، والتعيينات الرئيسية ومعايير التشغيل.
- مراقبة أداء البنك في تحقيق الأهداف المتفق عليها ومراجعة تقارير الأداء بما في ذلك التقارير السنوية والنصف السنوية والربع سنوية للشركة.
- الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية لحوكمة المجموعة لضمان تنفيذها بطريقة مثلى وفقا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.
- استخدام مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة مع التخصصات والمؤهلات المتنوعة من خلال إدارة فعالة ومنتجة للمجموعة والعمل على تحقيق مصالح البنك والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.
- المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة، وتحقيق مطالب أعضائها بطريقة متوازنة وعادلة.
- عدم إصدار أي بيانات أو معلومات دون الحصول على إذن خطي مسبق من مجلس الإدارة.
- الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والمنازعات، بما في ذلك القضايا التي قد تؤثر سلبا على أداء المهام والوظائف المكلفين بها.

يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يطلبوا على نفقة البنك رأي مستشار خارجي مستقل للنظر في القضايا المتعلقة بأي من أمور البنك.

يَدين كل عضو في مجلس الإدارة للبنك بواجبات العناية والإخلاص والتقيد بالقواعد المنصوص عليها في القانون واللوائح ذات الصلة، بما فيها تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وميثاق وسياسة مجلس الإدارة، وميثاق السلوك المهني.

كما يعمل أعضاء مجلس الإدارة في كل الأوقات على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة البنك والمساهمين كافة، ويعملون بفاعلية للقيام بمسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم تجاه مجموعة QNB. وتقع على عاتق المجلس أيضاً مسؤولية حماية مجموعة البنك من الإجراءات والممارسات غير القانونية أو المسيئة أو غير اللائقة.

8،3 تقييم مجلس الإدارة واللجان

لدى مجلس الإدارة آلية فعّالة لتقييم أدائه على أساس مستمر. ويتطلب التقييم المُجدي للمجلس تقييم فعالية المجلس بالكامل وعمل اللجان المنبثقة عنه فضلاً عن مساهمات كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك على أساس سنوي. ويتم الإبلاغ عن نتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة، وستكون هناك متابعة لأي قضايا أو أمور ناجمة عن هذه التقييمات. ويقوم المجلس تحت قيادة لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بدراسة دورية لتحديد أفضل نهج يؤدي إلى تقييم عملي وفعّال للمجلس ولجانه.

وفقاً لذلك، تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة عملية تقييم لجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة على أساس سنوي. ويقوم مجلس الإدارة بعملية التقييم السنوي وفقاً لمنهجية تقييم الأداء المعتمدة حيث يساعد هذا التقييم في السماح لمجلس الإدارة بإثبات مسؤوليته عن قراراته وعمليات مجموعة QNB من خلال تقييم مجلس الإدارة ككل وتقييم لجان مجلس الإدارة كما يتم الطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة إكمال التقييم الذاتي الخاص بالأداء الفردي لكل عضو في مجلس الإدارة.

قامت المجموعة بتقييم أداء مجلس الإدارة لعام 2024 حيث شمل التقييم مجلس الإدارة ككل ولجانه وأعضاؤه، وقد انتهى التقييم إلى كفاية وفعالية عملية اتخاذ القرارات، وتبادل المعلومات بين المجلس ولجانه، وتفاعل لجان المجلس مع المجلس، وسلوكيات أعضاء المجلس وأدائهم.

9،3 أمين سر مجلس الإدارة

يدعم مجلس الإدارة أمين سر يعمل تحت إشراف رئيس المجلس يضمن تدفق المعلومات ويحقق التواصل بين أعضاء المجلس. كما يتولى مسؤولية مساعدة رئيس مجلس الإدارة في كافة الأمور المتعلقة بحوكمة الشركات وتقديم المساعدة له ولجميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في أداء مهامهم.

عيّن مجلس الإدارة أمين سرّ له لا يجوز إعفاؤه من منصبه إلا بقرار من المجلس فقط. وقد كلفه المجلس بمهمة تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي تُرفع من المجلس وإليه. كما تتضمن مهامه تأمين حق إيصال المعلومات وتوزيعها والتنسيق بين أعضاء المجلس ولجانه التابعة وكذلك بين المجلس والأطراف المعنية الأخرى داخل المجموعة، بما في ذلك المساهمين والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين، إضافةً إلى التأكد من إمكانية حصول أعضاء المجلس في الوقت الملائم على كافة محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالمجموعة، كما يجوز لأمين سر المجلس بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة، أن يطلب من أي موظف من موظفي البنك القيام بواجباته.

يشغل السيد/ محمد محمود مسلم عرعر، الحاصل على دبلوم في الإدارة والسكرتارية - منصب أمين سر مجلس الإدارة منذ عام 1990 ويتمتع بخبرات سابقة في مجال الأعمال المصرفية والسكرتارية، إذ عمل منذ عام 1974 لدى إدارة الحسابات الجارية في البنك، ثم في إدارة التسهيلات الائتمانية منذ عام 1980 كما عُيّن مديراً لمكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة عام 1988.

يتولى السيد/ فيصل مبارك الهتمي الحاصل على دبلوم في إدارة الأعمال والمحاسبة ودرجة الماجستير في الآداب- منصب مدير في مكتب مجلس الإدارة منذ يونيو 2016، وعمل سابقاً في إدارة المزايدات والمناقصات في الإدارة القانونية التابعة لقطاع المخاطر للمجموعة منذ يونيو 2014.

10،3 اجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة، يتعين على المجلس الاجتماع ست مرات سنوياً على الأقل حيث تعقد الاجتماعات بشكل دوري، أو عند دعوة رئيس مجلس الإدارة، أو بناءً على طلب يقدمه عضوان على الأقل. ويجب توجيه الدعوة لجميع أعضاء المجلس للاجتماع قبل (10) أيام على الأقل من تاريخه، مع الإشارة إلى إمكانية إضافة أي عضو في المجلس لبنود أخرى إلى جدول الأعمال. ويوضح النظام الأساسي للمجموعة تفاصيل الحضور والنصاب القانوني والتصويت وشروط الاجتماع.

وطبقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، ينص النظام الأساسي لمجموعة QNB في المادة (28) على أنه يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة، وبكتاب موجّه منه لرئيس المجلس، أحد زملائه في المجلس، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد.

يجتمع مجلس الإدارة بشكل دوري لضمان قيامه بأداء أدواره ومسؤولياته بشكل كافٍ. إن عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تعقد سنوياً يتوافق مع الحد الأدنى من المرات المطلوبة بموجب قانون الشركات التجارية (حالياً ست (6) اجتماعات في السنة) المادة (104) ووفقاً للمادة (14) من نظام حوكمة هيئة قطر للأسواق المالية. علاوة على ذلك، يجب ألا تمر ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع.

عقد مجلس الإدارة **ستة** اجتماعات خلال عام 2024 بمتوسط حضور 95%

11،3 استقالة عضو مجلس الإدارة

بالإشارة إلى قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 (وتعديلاته لسنه 2021) تم الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المادة (105) منه وتضمينها في المادة رقم (27) من النظام الأساسي المعدل للبنك والتي تنص على اعتبار أي عضو يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس مستقيلاً وذلك التزاما بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

وتماشيا مع متطلبات مصرف قطر المركزي تم تعديل سياسة مجلس الإدارة بإضافة بند جديد يخص عزل عضو مجلس الإدارة، حيث يمكن للعضو أن يستقيل من منصبه بتقديم إشعار خطي موقع إلى رئيس مجلس الإدارة يحال إلى المجلس. وفي حالة استقالة العضو لأسباب غير اعتيادية يجب تضمين الإشعار بياناً يشرح كافة التفاصيل ذات الصلة، ويتم توثيق ذلك في محضر الاجتماع.

12،3 قرارات مجلس الإدارة

تماشياً مع متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية الجديدة، ينص النظام الأساسي لمجموعة QNB في المادة (29) على أن قرارات مجلس الإدارة تصدر بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وإذا تساوت الأصوات، رُجّح الجانب الذي فيه الرئيس أو من يقوم مقامه. ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، أن يصدر قراراته بالتمرير بشرط الحصول على موافقة جميع الأعضاء كتابياً، على أن تعرض القرارات في الاجتماع التالي للمجلس لتضمينها بمحضر اجتماعه.

13،3 لجان مجلس الإدارة

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، ومتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، شكل مجلس إدارة مجموعة QNB عدة لجان تساعد في تنفيذ مسؤولياته الإشرافية تتألف من أعضاء المجلس، حيث ترفع اللجان تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، على ألا يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً في أي من هذه اللجان. وتطبيقا لأحكام المادة (7) من نظام حوكمة الشركات الذي أصدرته هيئة قطر للأسوق المالية، فإن رئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أي من هذه اللجان.

ويتم تكليف كل لجنة من لجان المجلس بمهام محددة من قبل مجلس الإدارة، وتكون مسؤولية هذه اللجان موثقة كتابياً ويتم اعتمادها من قبل المجلس. وتقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة حتى لو تم تشكيل لجان تابعة له. خلال عام 2024، لم يُفوَّض مجلس الإدارة أيَّ من صلاحيته للغير ولم يُصدِر أيَّ تفويض عام أو غير محدد المدة.

وقد قام المجلس بتشكيل اللجان المنبثقة عنه كما يلي:

أ. اللجنة التنفيذية للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة (GBEC)

ب. لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة (GBACC)

ت. لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة (GBNRGPC)

ث. لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة (GBRC)

ويقوم مجلس إدارة مجموعة QNB دورياً بتقييم إنجازات اللجان التابعة له، ويعتقد مجلس الإدارة أن اللجان لها أدوار واضحة ومفهومة ومدعومة من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة. وتشكل لجان المجلس مصدراً قيّماً لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة في توجيه مجموعة البنك وتحسين الأداء العام للمجلس. وفيما يلي موجزٌ عن تركيب هذه اللجان واختصاصاتها وآليّة عملها.

1،13،3 اللجنة التنفيذية للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة

تتألف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، ويسمي المجلس واحداً منهم كرئيس للجنة. كما يحضر الرئيس التنفيذي للمجموعة كافة الاجتماعات دون أن يحظى بحق التصويت.

في 2024، تألفت اللجنة التنفيذية للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة (GBEC) من الأعضاء التالية اسمائهم:

- سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني - رئيس اللجنة
- السيد بدر عبدالله درويش فخرو- عضو
- السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري - عضو

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة التنفيذية للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراجعة الاستراتيجيات طويلة الأمد لمجموعة QNB وإحالتها لموافقة المجلس على أساس الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الإدارة.
- مراجعة خطة العمل السنوية وميزانية مجموعة QNB بما يتماشى مع استراتيجية المجموعة والتغيرات الاقتصادية والسوقية والمتطلبات الرقابية وإحالتها لموافقة المجلس.
- مراجعة واعتماد إعادة تخصيص الموازنة ومقابلتها بالعناصر المعتمدة وفقاً للتقارير الربعية للإدارة.
- مراقبة الأداء ربع السنوي لمجموعة QNB مقابل استراتيجية المجموعة وخطة العمل والميزانية.
- مراجعة واعتماد رؤية العلامة التجارية لمجموعة QNB والقيم المعتمدة لجميع العلامات التجارية على مستوى المجموعة.
- مراجعة واعتماد استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لمجموعة QNB في ضوء قيم العلامة التجارية للمجموعة.
- مراجعة خطط التسويق والاتصالات وتوزيع الموارد بجعلها ذات كفاءة وفعالية في دعم تطوير أعمال المجموعة ونموها.
- تسهيل الإشراف الفعّال والسيطرة الكاملة على أعمال المجموعة من خلال مراجعة ائتمان العملاء بشكل عام داخل المجموعة ومستوى التعرض للمخاطر الاستثمارية.
- مراجعة وتعزيز تطورات الأعمال التجارية والمنتجات وتوزيع الموارد عبر مجموعة QNB.
- الموافقة على المعاملات الفردية والسقوف القطاعية التي تقع في حدود الصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس الإدارة.
- الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية ضمن السقف المحدد للجنة من قبل مجلس الإدارة.
- تقييم ووضع التوصيات لاتخاذ الإجراءات التي يتوجب العمل بها بخصوص القروض المتعثرة وفقاً للحدود والصلاحيات المسموح بها من قبل مجلس الإدارة وحسب تعليمات مصرف قطر المركزي.
- رفع تقرير عن نشاط اللجنة إلى مجلس الإدارة سنوياً بحيث يشمل أهمَّ القضايا المحدَّدة والقرارات المُصادَق عليها والإجراءات التي أوصى مجلس الإدارة باتخاذها عند الحاجة.

وقد عقدت اللجنة **خمسة** اجتماعات خلال عام 2024 بمتوسط حضور 100%

2،13،3 لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة

تتألف هذه اللجنة من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، أغلبيتهم من الأعضاء المستقلين، كما أن رئيس اللجنة يجب أن يكون خبيراً في الأمور المالية أما بقية الأعضاء يجب أن يكون لديهم خلفية ومعرفة بالتقارير المالية، ولا يجوز لرئيس وأعضاء لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة أن يكونوا أعضاء في أي لجنة أخرى تابعة للمجلس.

في 2024، تألفت لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة (GBACC) من الأعضاء التالية اسمائهم:

- سعادة الشيخ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني - رئيس اللجنة
- د. عبد الرحمن محمد يوسف جولو- عضو
- السيد علي يوسف حسين كمال - عضو

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالبيانات المالية**:

- مراجعة القضايا الهامة الخاصة بالبيانات المالية وإعداد التقارير، بما في ذلك المعاملات المُعقدة أو غير الاعتيادية، وفقاً للتوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية والأحكام المهنية وربط تأثيرها على البيانات المالية للمجموعة.
- مراجعة توصيات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالمسؤوليات ذات الصلة بالبيانات المالية.
- مراجعة القوائم المالية للمجموعة والإيضاحات المتممة لها، والنظر في دقة واكتمال المعلومات قبل الإفصاح عنها وإحالتها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة كافة الأمور المتعلقة بالضريبة مع الأطراف المعنية والتحقق من كفاية الافصاحات ذات الصلة التي لها تأثير على القوائم المالية للمجموعة
- مراجعة جميع المسائل التي يفترض الإفصاح عنها، وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها ومتطلبات الجهات الرقابية، مع الإدارة ومراقبي الحسابات (المدققين الخارجيين).
- مراجعة نتائج التدقيق والمراجعة المرحلية مع الإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين، والتأكد من اكتمالها وانسجامها وتوافقها مع أفضل معايير المحاسبة الدولية قبل رفعها للجهات الرقابية.
- التعاون مع الإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين لمراجعة الغرامات التي تفرضها الجهات الرقابية و/أو غيرها من الهيئة.
- فهم كيفية تطور إدارة المعلومات المالية المرحلية، وطبيعة ومدى مشاركة المدقق الداخلي والخارجي.

- النظر مع قطاع التدقيق الداخلي وقطاع الانضباط والمتابعة والمدققين الخارجين في أي عملية احتيال، وأعمال غير مشروعة أو قصور في الرقابة الداخلية أو في مجالات أخرى مماثلة.
- مراجعة المسائل القانونية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للمجموعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالرقابة الداخلية**:

- مدى ملاءمة وفعالية الإشراف على إطار عمل "ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية" (ICOFR) المطبق في مجموعة QNB.
- فهم نطاق مراجعة المدققين الخارجيين لعمليات تقييم ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتأكد من أخذها في الاعتبار عند تقييم الإدارة لتلك الضوابط.
- الحصول على تقارير دورية عن نتائج اختبار (التصميم وفعالية التشغيل) لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومراجعتها من أجل ضمان معالجة أوجه القصور ونقاط الضعف المادية الكبيرة وفقاً لخطط العمل الموصى بها والمتفق عليها مع الإدارات المعنية.
- بالتنسيق مع لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة، الأخذ في الاعتبار مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية على مستوى المجموعة.
- المراجعة والنظر في تقرير تقييم الإدارة السنوي حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) قبل مشاركته مع المدقق الخارجي ونشره في التقرير السنوي لمجموعة QNB.
- المراجعة مع قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة والمدققين الخارجيين عن أي غرامات تفرضها الجهات الرقابية و/أو الهيئات الأخرى.

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالتدقيق الداخلي**:

- تعيين وإقالة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة.
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة والهيكل التنظيمي وعمليات التوظيف لقطاع التدقيق الداخلي للمجموعة.
- التأكد من استقلالية قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة وعدم وجود قيود أو تحديد غير مبرر على عمل قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة، فضلاً عن صلاحية وصول التدقيق الداخلي لسجلات المجموعة والوثائق والأفراد عند الاقتضاء لأداء مهامهم.
- مراجعة فعّالية وظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك الالتزام مع معايير معهد المدققين الداخليين للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وغيرها من المعايير الدولية المعمول بها بأفضل الممارسات.
- الاطلاع على نتائج المراجعة الداخلية دورياً والاجتماع مع رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة لمناقشة الأمور التي ترى لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة أو قطاع التدقيق الداخلي مناقشتها بشكل منفرد ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة لقضايا محددة وضمان تنفيذها السليم ومنع تكرارها وتقديم تقرير عن نتائج مراجعة اللجنة لمجلس الإدارة على أساس منتظم.
- التأكد من أن الإدارة تستجيب لتوصيات المدققين الداخليين وأن جميع المعلومات والسجلات وغيرها من المتطلبات التي يسعى المدققين الداخليين للحصول عليها والضرورية لأداء مهامهم تكون متاحة لهم من قبل الإدارة بدون أية صعوبات.

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالانضباط**:

- تعيين وإقالة رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة.
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة والهيكل التنظيمي وعمليات التوظيف في قطاع الانضباط والمتابعة.
- التأكد من كفاءة وظيفة الانضباط في الكشف عن الانحراف والمخالفات داخل المجموعة، وضمان عدم وجود أي عوامل من شأنها أن تؤثر على استقلاليتها وموضعيتها، وأن تقارير وظيفة الانضباط سليمة ومتماشية مع متطلبات لجنة بازل ومتطلبات مجموعة العمل المالي (FATF) فريق العمل الدولي المعني باقتراح الإجراءات المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراجعة فعالية نظام مراقبة الالتزام للقوانين واللوائح ونتائج التحقيق والمتابعة بما في ذلك الإجراءات التأديبية في حال عدم الالتزام.
- مراجعة نتائج التفتيش من قبل مصرف قطر المركزي وأي هيئة تنظيمية أخرى ومتابعة الإجراءات التصحيحية لقضايا محددة وضمان التنفيذ السليم للتدابير الكفيلة بمنع تكرارها.
- مراجعة إيصال وإنفاذ قواعد الأخلاق والسلوك المهني لموظفي المجموعة ومراقبة الالتزام بها.
- ضمان وجود إطار فعال على نطاق المجموعة لإدارة ورصد المخاطر المتصلة بالالتزام للجرائم المالية، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والممارسات الرائدة الدولية.
- التأكد من وجود آلية فعّالة لمراقبة ورصد والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك برامج العقوبات الدولية والقضايا ذات الصلة
- ضمان قيام قطاع الانضباط والمتابعة بالإشراف على تقييم مدى ملاءمة وفعالية "الضوابط الداخلية على التقارير المالية" (ICOFR) المطبقة في البنك.
- مراجعة إطار وسياسات حماية بيانات العملاء للمجموعة والتحقق من وجود إشراف فعّال ساهم في حماية هذه البيانات من التسريب أو أن يتم استخدامها بطرق غير صحيحة.
- مراجعة فعالية سياسات الإنذار المبكر عن المخالفات واقتراح التعديلات والإجراءات اللازمة لمجلس الإدارة.
- التأكد من التزام المجموعة بالتبادل التلقائي للمعلومات لتجنب مخاطر الالتزام الضريبي.
- مراجعة واعتماد التقرير السنوي لحوكمة الشركات، المعد من قبل قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة وفقا للمتطلبات التنظيمية في هذا الشأن.
- استعراض نتائج الانضباط بشكل دوري والاجتماع مع رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة لمناقشة أية أمور تعتقد اللجنة أو رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة ضرورة مناقشتها بشكل منفرد، ومتابعة الإجراءات التصحيحية للقضايا التي تم تحديدها وضمان التنفيذ السليم للتدابير الكفيلة بمنع تكرارها.

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **بالتدقيق الخارجي**:

- مراجعة نطاق التدقيق المقترح من قبل المدققين الخارجيين، بما في ذلك التنسيق بين جهود التدقيق الخارجي مع التدقيق الداخلي للتحقق من أن نطاق وأسلوب التدقيق يراعي حجم البنك والمتطلبات الرقابية والممارسات الدولية ذات العلاقة، بالإضافة إلى أن التقارير المالية معدة وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS).
- التحقق من تضمين تقارير المدقق الخارجي لعبارة صريحة تؤكد على حصوله على كافة المعلومات اللازمة والتزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) وكذلك أن مهمة التدقيق تمت وفق معايير التدقيق الدولية (ISA).
- التأكد من الاستجابة السريعة من قبل مجلس الإدارة للاستفسارات والمواضيع الواردة في رسائل المدققين الخارجيين وتقاريرهم.
- تقييم أداء المدققين الخارجيين.
- رفع توصية لمجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة المدققين الخارجيين وبشأن مكافآتهم.

- الاجتماع على نحو منفصل بالمدققين الخارجيين في المجموعة بشكل دوري لمناقشة كافة الأمور التي ترى اللجنة أهمية مناقشتها بسرية تامة، إضافة إلى رد الإدارة التنفيذية على التقارير المرفوعة من قبلهم.
- مراجعة وتقييم استقلالية المُدقِّقين الخارجيين عن طريق الحصول على إقراراتٍ من المدققين تنفي وجود علاقة لهم بالمجموعة أو تقديمهم أية خدمات لها سوى تدقيق الحسابات أو تنفيذ أي متطلب تنظيمي آخر والتحقق من صحة هذه الإقرارات.

مسؤوليات لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة المتعلقة **برفع التقارير**:

- رفع التقارير المتعلقة بنشاط اللجنة ونتائج المراجعة المعدة من قبل الجهات الرقابية، والمدقق الداخلي والخارجي.
- تقييم التقارير الخاصة التي يرفعها كلٌّ من رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة ورئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة بما في ذلك القضايا ذات الصلة بالشركات التابعة لمجموعة QNB.
- مراعاةً للمتطلبات التنظيمية، حيث يتم رفع تقارير سنوية للمساهمين (مثل التقرير السنوي وتقرير الحوكمة السنوي للبنك) يوضّح تركيبة اللجان ومسؤولياتها وعدد اجتماعاتها وأي معلومات أخرى مطلوبة من الجهات الرقابية.
- إبلاغ مجلس الإدارة بأهم قضايا الحوكمة التي تندرج ضمن موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) وتخص الفرص والتحديات المتعلقة بالاستدامة.
- مراجعة أي تقارير أخرى عن قضايا المجموعة التي تتصل بلجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة

عقدت اللجنة **ثمانية** اجتماعات خلال عام 2024 بمتوسط حضور 96%

3،13،3 لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس إدارة المجموعة من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة غالبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين.

في 2024، تألفت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة (GBNRGPC) من الأعضاء التالية أسمائهم:

- سعادة السيد فهد بن محمد بن فهد بوزوير- رئيس اللجنة
- سعادة الشيخ عبد الرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني - عضو
- سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني - عضو

المسؤوليات الأساسية للجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة:

- تحديد الأعضاء المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" بالإضافة إلى متطلبات الاستقلالية والأعضاء غير التنفيذيين.
- تقييم كافة المرشحين حسب قانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتأكد من استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات.
- التأكد من إرسال قائمة بالمترشحين المقبولين والمرفوضين بالإضافة إلى وثائقهم الثبوتية إلى مصرف قطر المركزي للمُصادقة عليها سلفاً قبل الانتخابات، وتفصيل أسباب القبول أو الرفض ومبرراتها.
- التأكد من حصول جميع أعضاء مجلس الإدارة الجدد على البرنامج التعريفي الملائم عند الانضمام إلى المجلس، وذلك بتزويدهم بالدليل التعريفي الذي يحتوي على جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة.
- متابعة البرنامج التعريفي والتدريب والتطوير المهني المستمر لأعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بحوكمة الشركات.
- تقييم شروط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء غير التنفيذيين سنوياً.
- اتخاذ القرار فيما إذا كان عضو مجلس الإدارة الذي يوجد له عضويات في مجالس إدارات مؤسسات أخرى قادر على تخصيص الوقت الكافي للقيام بمهامه كعضو مجلس إدارة في البنك.
- التأكد من أن عملية التعريف والتوجيه في مجلس الإدارة تسمح بالأداء الفعال لكل عضو في المجلس. سيمكّن ذلك أعضاء مجلس الإدارة الجدد من البدء فوراً بمباشرة مسؤولياتهم بعد التعيين، من خلال التركيز على أعمال QNB واستراتيجياته، وقضايا الحوكمة وإدارة البنك، والرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر ونماذج الالتزام.
- التأكد من تقديم دورات تدريبية مناسبة تهدف إلى تعزيز مهارات ومعارف اعضاء مجلس الإدارة بحوكمة الشركات.
- إعادة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة بناءً على مساهمتهم وأدائهم والحضور والاستعداد والمشاركة والسلوك وعلى إجراءات تقييم ذاتي سنوي لتشكيلة أعضاء مجلس الإدارة للتأكد من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء غير التنفيذيين.
- تقديم قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة إلى المجلس متضمنة توصيات اللجنة وإرسال نسخة من القائمة إلى هيئة قطر للأسواق المالية.
- وضع سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة وتوجيهات مجلس الإدارة في هذا الشأن مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين الأرباح المحققة والمخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة.
- اعتماد ومراجعة سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك وضمان توافقها مع المعايير والحدود المذكورة في تعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية.
- التحقق من أن مكافآت أعضاء مجلس تُعرض سنوياً على الجمعية العامة للمُصادقة عليها.
- التقييم السنوي لسياسة المكافآت والحوافز وملائمتها والتنسيق مع لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة في تقييم الحوافز القائمة على المخاطر.
- الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت المعتمد للبنك بأكمله.
- إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه بما يتفق مع سياسة مجلس الإدارة وتوفير المعلومات ذات الصلة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للبنك.
- مراقبة أعداد وتحديث دليل الحوكمة للمجموعة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة.
- تزويد مجلس الإدارة بالتوصيات الضرورية والاقتراحات بشأن نطاق عمل اللجان الإدارية ذات الصلة بما فيها التوصيات الأخرى التي ترفعها الإدارة التنفيذية من خلال القنوات المناسبة.
- المراجعة المنتظمة لهيكل مجلس الإدارة وتكوينه ودراسة/تقييم الحاجة إلى تعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة.
- المراجعة والتقييم الدوري للمستجدات التي تتعلق بممارسات الحوكمة سواء كانت صادرة عن جهات إشرافيه محلية أو جهات دولية والتي من شأنها أن تؤثر على طريقة مجموعة QNB في إدارة منظومة الحوكمة الخاصة المعمول بها لدى البنك.
- الإشراف على سياسة الموارد البشرية بشكل عام والتأكد من وجود إحلال للمسؤولين الرئيسيين في الإدارة التنفيذية.

- الإشراف على المراجعة السنوية لكافة السياسات الرئيسية العامة لدى مجموعة البنك.

عقدت اللجنة **ثمانية** اجتماعات خلال عام 2024 بمتوسط حضور 96%

4،13،3 لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة

تم تشكيل لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة من أجل تلبية مسؤولية إشراف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر والتزاماً بالمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء، ويسمي المجلس واحداً منهم كرئيس للجنة.

في 2024، تألفت لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة (GBRC) من الأعضاء التالية اسمائهم:

• سعادة السيد منصور بن إبراهيم آل محمود - رئيس اللجنة

• السيد بدر عبد الله درويش فخرو- عضو

• السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري - عضو

المسؤوليات الأساسية للجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر للمجموعة ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة المجموعة واستراتيجية محفظة استثمارات البنك التي توصي بها لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية وإحالتها لموافقة المجلس، بالإضافة إلى مراجعة أي تغيير يطرأ على استراتيجية المخاطر ومستوى تقبلها.
- مراجعة ومقارنة مخاطر محفظة المجموعة مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد، ومراجعة وإحالة توصيات لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية المتعلقة باستراتيجية المحفظة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- اعتماد إطار المخاطر وسياسة إدارة المخاطر للمجموعة وهيكل الرقابة تماشياً مع الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- ضمان فعالية إطار الرقابة على المخاطر والإشراف على نتائج تقييم لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية.
- الموافقة والإشراف على سناريوهات اختبار الضغط ونتائجه على مستوى المجموعة.
- الموافقة على سياسة إدارة المخاطر للمجموعة وعلى أي مقترحات من لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية لتعزيزها.
- الإشراف على إجراءات الرقابة التي تقوم بها لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية ومراقبة إطار إدارة المخاطر والأدوار والمسؤوليات المحددة على مستوى المجموعة.
- تقييم إجراءات الإشراف التي تقوم بها لجنة إدارة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية على وحدات المجموعة في تحديد المخاطر التشغيلية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، بالإضافة إلى خطط العمل المنفذة لمراقبة وإدارة هذه المخاطر.
- تقييم واعتماد وثيقة التخطيط للتمويل الطارئ (CFP) وضمان تعديلها عند الاقتضاء.
- المصادقة على المخاطر الرئيسية للمجموعة وتصنيف المخاطر المُحدَّدة كجزء من سياسة "إدارة مخاطر المؤسسة"وإطار عملها.
- المصادقة على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والعمليات ذات الصلة وعناصر الاختبار. والإشراف على تطبيق السياسات المتعلقة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك وخطط رأس المال والسيولة والسياسات والالتزامات.
- الإشراف على عملية رصد القضايا القانونية التي تشمل حالات التقاضي الرئيسية والالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات.
- الإشراف على عملية الرصد التي تقوم بها لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية فيما يخص الاحتيال والخسائر التشغيلية التي قد تُمنى بها المجموعة والتحقق من كفاية الضوابط الرقابية لتخفيف المخاطر أو تجنبها.
- الإشراف على خطط حالات الطوارئ الخاصة بمجموعة البنك واعتمادها بُغية ضمان الاستمرارية الكافية للأعمال ومعالجة المخاطر التي قد تنطوي عليها.
- التأكد من تطبيق أي متطلبات تشريعية جديدة صادرة عن مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية فيما يخص إدارة المخاطر.
- الموافقة على حدود المجموعة فيما يَخصُّ المخاطر على مستوى الدول وبما يتوافق مع شروط مصرف قطر المركزي والمتطلبات الداخلية.
- إبلاغ مجلس الإدارة بجميع المواضيع البيئية والاجتماعية التي تندرج ضمن موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية(ESG) وتخص الفرص والتحديات المتعلقة بالاستدامة.
- ضمان عدم وجود تأثير جوهري للمخاطر التي حددتها لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات" اعرف عميلك".
- مراجعة أي تجاوزات لحدود المخاطر أو فشل الرقابة الداخلية (إن وجدت (ومراجعة نتائج التحقيق التي قامت بها لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية.

عقدت اللجنة **خمسة** اجتماعات خلال عام 2024 بمتوسط حضور 100%

4. الفصل بين دور كُل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

يختلف دور رئيس مجلس الإدارة عن دور الرئيس التنفيذي، فلكل منهما دور منفصل وفقاً للمادة (7) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

ويكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن رئاسة اجتماعات المجلس وضمان حسن سير أعماله بطريقة مناسبة وفعّالة، بما في ذلك تلقي أعضاء مجلس الإدارة معلومات كاملة ودقيقة في الوقت المناسب. كما يوافق رئيس مجلس الإدارة على جدول أعمال كل اجتماع لمجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يقترحها أي عضو من أعضاء المجلس. ويجوز لرئيس مجلس الإدارة تفويض ذلك لعضو آخر على أن يبقى رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن تنفيذ هذا الواجب بالشكل الأنسب من قبل عضو مجلس الإدارة المذكور المفوض. وبالإضافة إلى المهام المحددة في ميثاق المجلس، على مجلس الإدارة تشجيع جميع أعضاءه على المشاركة الكاملة والفعالة في تصريف شؤون المجلس للتأكد من أنه يعمل تحقيقاً لمصلحة البنك، بالإضافة إلى ضمان التواصل الفعّال مع المساهمين وتوصيل آرائهم إلى مجلس الإدارة. كما أن رئيس مجلس الإدارة مسؤول عن تحفيز المشاركة الفاعلة لأعضاء المجلس وتعزيز العلاقات البناءة بينهم.

تُناط إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة صلاحية إدارة الأعمال اليومية للبنك وتقع مسؤولية ذلك على عاتقه، ويساعده في القيام بواجباته فريقٌ متخصّص ومؤهلٌ تأهيلاً عالياً من الإدارة التنفيذية. ويمارس رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه رقابةً جادةً على شؤون البنك التي تشمل العمليات الهامة كالاستراتيجيات والمخاطر، وغير أنهم لا يتولون إدارة أعمال البنك ولا يباشرونها بأنفسهم، كونها من المهام الأساسية للرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق الإدارة التنفيذية.

5. مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يشكل نظام المكافآت داخل مجموعة QNB مكوناً رئيسياً لهيكل الحوكمة والحوافز الذي يعمل من خلاله مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تعزيز الأداء الجيد، ونقل السلوك المقبول للمخاطرة، وتعزيز ثقافة العمليات والمخاطر لدى البنك.

وتحدد سياسة مكافآت منفصلة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في مجموعة QNB الآلية التي ترتبط بها المكافآت مباشرة بالجهد والأداء على مستوى الإدارة والموظفين بما في ذلك على مستوى مجلس الإدارة، من خلال تحقيق الأهداف والغايات المحددة وفقاً للربحية وتقييم المخاطر والأداء العام للمجموعة. تنطبق هذه السياسة على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وموظفي مجموعة QNB، علاوةً على ذلك، تضمنت هذه السياسة الترتيبات المتعلقة بالرجوع عن المكافآت الآجلة والمكافآت الممنوحة في حالات سوء السلوك، أو تعريض البنك للخسائر أو المخاطر.

يتبع مجلس الإدارة الإرشادات التوجيهية الصادرة عن الجهات التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال التعويضات والمكافآت. ويتولى مجلس الإدارة، من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة له مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت للبنك بأكمله. كما وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة ومراجعة النتائج بانتظام لتقييم ما إذا كان نظام المكافآت على مستوى البنك يخلق الحوافز المطلوبة لإدارة المخاطر ورأس المال والسيولة. كما يقوم مجلس الإدارة بمراجعة خطط المكافآت والعمليات والنتائج على أساس سنوي.

وفقا للقوانين واللوائح التشريعية مثل أحكام قانون الشركات التجارية، وتعميم مصرف قطر المركزي رقم (2023/02) المتعلق بمكافآت رئيس مجلس الإدارة والاعضاء والإدارة التنفيذية ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، اعتمدت مجموعة QNB سياسة مكافآت لمجلس الإدارة بما يتماشى مع اللوائح المذكورة، حيث وضع النظام الأساسي للمجموعة إطارا لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة يتماشى مع الحدود المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها.

كما تم إقرار سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، بحيث توضع آلية لتحديد مكافآتهم على أن تُعرض سنوياً على الجمعية العامة للموافقة عليها، كما يتم عرض مجمل المكافآت / الرواتب والرسوم (إن وجدت) والمبالغ المستلمة أو المزايا المادية الأخرى المستلمة للموافقة عليها، وفقا لقانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

في عام 2024، بلغ المقدار الكلي للمكافآت المقترح منحها لمجلس الإدارة (بما في ذلك البدلات والأجور والمزايا الأخرى) ما قيمته 23.2 مليون ريال قطري موزعة كما هو مبيّن في الجدول أدناه. تم تحديد قيمة هذه المكافآت بناءً على متطلبات المادة (119) من قانون الشركات التجارية، والمادة (50) من النظام الأساسي للبنك، والتعميم الصادر عن مصرف قطر المركزي رقم (2014/18) والتعميم اللاحق له رقم (2023/02) وتعميم هيئة قطر للأسواق المالية رقم (صادر/ ح إ/ 2023/76). يجدر الإشارة إلى أن قيمة المكافآت أعلاه سيتم الموافقة عليها من قبل مصرف قطر المركزي والجمعية العامة التي سوف يتم عقدها في بداية عام 2025.

الرقم	عضو مجلس الإدارة	المكافأة بدل العضوية في مجلس الإدارة	المكافأة بدل العضوية في لجان مجلس الإدارة	المجموع (في 2024)
1	سعادة السيد علي بن أحمد الكواري	2,500,000	-	2,500,000
2	سعادة الشيخ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني	2,000,000	300,000	2,300,000
3	شركة بروق التجارية ويمثلها سعادة الشيخ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني	2,000,000	300,000	2,300,000
4	سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني	2,000,000	300,000	2,300,000
5	سعادة السيد منصور بن إبراهيم آل محمود	2,000,000	300,000	2,300,000
6	السيد علي يوسف حسين علي كمال	2,000,000	300,000	2,300,000
7	السيد بدر عبدالله درويش فخرو	2,000,000	300,000	2,300,000
8	سعادة السيد فهد بن محمد بن فهد بوزوير	2,000,000	300,000	2,300,000
9	د. عبد الرحمن محمد يوسف جولو	2,000,000	300,000	2,300,000
10	شركة حسن بن حسن الملا وأولاده ويمثلها السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري	2,000,000	300,000	2,300,000
المجموع (بالريال القطري)		**20,500,000**	**2,700,00**	**23,200,000**

كما تفصح مجموعة QNB عن المكافآت الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية في التقرير السنوي (ضمن القوائم المالية الموحدة).

6.الإدارة التنفيذية

1،6 التركيبة والحوكمة

عيّن مجلس إدارة مجموعة QNB في نوفمبر 2018 السيد/ عبدالله مبارك آل خليفة في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة، وقد تولى سيادته قبل ذلك منصب المدير العام التنفيذي - رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، حيث انضم سيادته إلى البنك في سنة 1996 ولديه ما يقارب من 28 سنة من الخبرة المصرفية المتنوعة.

ويساعد الرئيس التنفيذي في مهام الإدارة اليومية لأعمال البنك فريق متخصص من الإدارة التنفيذية من ذوي الخبرة والمؤهلات المتميزة، ويتبع الرئيس التنفيذي للمجموعة مباشرة أربعة رؤساء للقطاعات الرئيسية للمجموعة وهم:

- رئيس قطاع الأعمال للمجموعة;
- رئيس قطاع العمليات للمجموعة;
- رئيس قطاع المالية للمجموعة;
- رئيس قطاع المخاطر للمجموعة;

كما يتولى عضوان آخران مستقلان تُعينهما لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة مهام رفع التقارير والملاحظات والمخالفات، حيث يَرفعُ كلّ من رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة ورئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة تقاريرهما مباشرةً إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة.

إن الإدارة التنفيذية لمجموعة QNB على وعي كامل بدورها فيما يتعلق بالحوكمة من خلال التزامها المطلق بالمتطلبات التنظيمية وتعليمات مجلس الإدارة بشكل يساهم في تعزيز الأنشطة الرقابية في مختلف العمليات والأنشطة المصرفية. ويشمل ذلك تحديد أي انحرافات عن الأهداف، والتأكد من التزام العمليات بتحقيق الأهداف المرجوة، واتخاذ إجراءات تصحيحيّة إن لزم الأمر.

كما تلتزم الإدارة التنفيذية بتقييم سلوك الأفراد والوحدات من خلال تطوير أدوات فعّالة للرقابة الداخلية تتيح لجميع المستويات الإدارية مراقبة أداء الأعمال وقياس المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق ضوابط متنوعة، مثل عمليات التدقيق التدريجي، وفصل المهام، وتقييد الصلاحيات، علاوة على فرض سقوف على جميع العمليات المصرفية من خلال اعتماد ومراقبة مصفوفة الصلاحيات.

2،6 لجان الإدارة التنفيذية

من أجل التعامل بفعّالية وتعزيز كفاءة مسؤولياتها وإدارة الأنشطة اليومية، قامت الإدارة التنفيذية بتشكيل عدد من اللجان المتخصصة، وتتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة لتنفيذ الإجراءات والقرارات التي تقوم باتخاذها في نطاق عملها. وهي مقسمة على النحو الآتي:

- **الشريحة الأولى:** اللجان التنفيذية وهي اللجان" صانعة القرار" وتشمل لجان (الائتمان، المخاطر، الإدارة العليا، الاصول والخصوم، الاستراتيجيات، المشتريات والمناقصات، الأمن السيبراني، وإدارة التعافي المالي) وترفع هذه اللجان تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجان مجلس الإدارة المعنية.
- **الشريحة الثانية:** اللجان الإدارية وهي اللجان"المتخذة للإجراءات" وتشمل لجان (تطوير الأعمال، العمليات والخدمات، تكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية) وترفع هذه اللجان تقاريرها إلى اللجنة التنفيذية المعنية في الشريحة الأولى المبيّنة أعلاه.

فيما تقوم الشركات التابعة لمجموعة QNB بتشكيل اللجانّ الإدارية الخاصة بها وفقاً لاحتياجاتها وحجمها وطبيعتها مع مراعاة إطار حوكمة الشركات لمجموعة QNB، ولتحقيق مبدأ الإشراف والتنسيق، ترفع هذه اللجان تقاريرها مباشرةً إلى الإدارات المعنية على مستوى الإدارة العامة لمجموعة QNB.

كما تقوم الفروع الخارجية بتشكيل اللجان الإدارية الخاصة بها لدى كل فرع حسب حاجاته ومتطلبات العمل لديه لتعزيز البيئة الرقابية لديها، حيث تقوم هذه اللجان برفع تقاريرها مباشرةً إلى الإدارات المعنية في الإدارة العامة لمجموعة QNB.

وفيما يلي ملخص عن مهام اللجان الإدارية وعن اجتماعاتها في القسم التالي:

1،2،6 لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية

تقوم لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية بمراقبة تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بمجموعة QNB، بالإضافة إلى تحديد السياسات المنظِّمة لعمل الإدارة. كما تراجع اللجنة وتراقب مخاطر البيئة والتغير المناخي إضافةً لإجراءات وأُطُر عمل المراقبة المتبعة في عملية إدارة المخاطر، وتحدد ما يتصل بذلك من أدوار ومسؤوليات ضمن المجموعة، وتراجع اللجنة ملخص مخاطر محفظة المجموعة وتوصي باستراتيجية إدارتها إلى لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة للمصادقة عليها بهدف الحصول على موافقة مجلس الإدارة. بالإضافة إلى مراجعة مدى فعالية عمليات إطار رقابة المخاطر، وقيامها برفع تقرير التقييم السنوي الخاص بذلك إلى لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة للموافقة عليه من المجلس. كما تراقب أنشطة إدارة المخاطر على جميع المستويات ومنها العمليات، والائتمان، والسوق، والاستراتيجيات، والشؤون القانونية، وسمعة المجموعة. ويقع ضمن نطاق مهام مجلس الإدارة مراجعة لوائح عمل اللجنة والإشراف على أنشطتها. وتتولى اللجنة مسؤولية التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات وتوصيات التدقيق والانضباط والمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تنفذ وتدير خطة إدارة الأزمات، ويشمل ذلك التوجيه الاستراتيجي لخطة استمرارية العمل أثناء الأزمات وكذلك إدارة الاتصالات الخارجية التي تنطوي على التنسيق مع وسائل الإعلام والجهات التنظيمية وخدمات الطوارئ والأجهزة الحكومية. وكما تقوم اللجنة بإعداد تقرير عن المخاطر على مستوى المجموعة ولوحة المعلومات عن المخاطر ورفعه إلى لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بشكل دوري. كما تقوم اللجنة بمراجعة منهجية إدارة المخاطر في الإشراف على الفروع الخارجية، وتركيبة لجان المخاطر على مستوى الشركات التابعة وبما يتوافق مع إطار الحوكمة المعتمد لدى مجموعة QNB.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب رئيس قطاع المخاطر للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، ورئيس قطاع العمليات للمجموعة، ورئيس قطاع المالية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول - الاستراتيجيات للمجموعة. ويحضر اجتماعات اللجنة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة ورئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة بصفتهم مراقبين) دون حق التصويت)، ويشغل نائب رئيس تنفيذي- إدارة المخاطر الاستراتيجية منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام 2024.

2،2،6 لجنة الائتمان للمجموعة

تعمل لجنة الائتمان للمجموعة على مراجعة ورفع التوصيات بخصوص سياسات وإجراءات الائتمان المتعلقة بجميع المؤسسات التجارية والمالية ضمن المجموعة وتطبيقها عند الموافقة عليها. كما تدقق الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بالاستثمار وترفع التوصيات بشأنها إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة. وتراجع اللجنة السلطات المفوَّضة فيما يتعلق بالائتمان والاستثمارات وترفع اقتراحاتها إلى مجلس الإدارة لإجراء التعديلات عند الحاجة. كما ترفع قراراتها أيضاً إلى اللجنة التنفيذية في مجلس الإدارة بخصوص التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحياتها.

تتولى اللجنة مسؤولية مراجعة منتجات الاستثمار والموافقة عليها ضمن المجموعة، بالإضافة إلى اعتماد الوسطاء والمتعاملين مع المجموعة. كما تراقب جميع أنشطة المحافظ الاستثمارية. بما فيها تقييم احتمال التعرض للمخاطر وضمان الالتزام بمبادئ الانضباط فيما يتعلق بحدود ومعدلات الاستثمار المسموح بها. وتضمّن اللجنة أيضاً التزام مؤسسات المجموعة بحدود الاستثمار ونسبه المُعتمَدة من قبل مجلس الإدارة ومصرف قطر المركزي والجهات التنظيمية الأجنبية والإدارة العليا. وتزود اللجنة مجلس الإدارة بتقارير عن مخاطر الاستثمار والائتمان للمجموعة عند الاقتضاء.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب رئيس قطاع المخاطر للمجموعة بصفته نائب للرئيس (دون حق التصويت). كما تضم اللجنة رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي- الأعمال الدولية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي- الخدمات المصرفية للشركات المحلية للمجموعة (دون حق التصويت)، ونائب رئيس تنفيذي - رئيس الائتمان للمجموعة، وثلاثة نواب رئيس أول - الائتمان الاقليمي (أحدهم دون حق التصويت)، ويشغل مسؤول رئيسي من قطاع المخاطر للمجموعة منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة شهرياً على الأقل شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأجمع الحاضرين.

عقدت اللجنة **أربعة وثلاثون** اجتماع خلال عام 2024.

3،2،6 لجنة الإدارة العليا

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة الإدارة العليا مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة اللجان الإدارية ذات الصلة، ومناقشة القضايا الهامة والمسائل الاستراتيجية المتعلقة بأنشطة مجموعة QNB ، كما أنها مسؤولة عن تأمين تدفق المعلومات التي توفّر لمجلس الإدارة في أي وقت أساس ملائم لتوجيه البنك ككل ومعلومات محدّثة ذات معنى حول وضع المخاطر لدى المجموعة، بالإضافة إلى توفيق جميع أنشطة تقنية المعلومات على مستوى المجموعة مع رؤية، ومهام خطة عمل QNB، ومراجعة معايير تكنولوجيا المعلومات للمجموعة ككل.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، ورئيس قطاع العمليات للمجموعة، ورئيس قطاع المالية للمجموعة، ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة، ويمكن دعوة أعضاء آخرين، كما يشغل نائب رئيس تنفيذي أول - رئيس الاستراتيجيات للمجموعة أمين سر هذه اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية الأعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **اثني عشر** اجتماعاً خلال عام 2024.

4،2،6 لجنة الاصول والخصوم للمجموعة

تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات على المجموعة ورفع التوصيات بها إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة، كما تراقب وتقيّم أداء الخزينة ومنتجاتها، بما في ذلك المحافظ الاستثمارية ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر السيولة النقدية ومخاطر التعامل بالعملات الأجنبية. تكفل اللجنة أيضاً الالتزام بحدود سقف المعاملات المحددة للخزينة ونسبها، وتشرف على سياسة نظام تسعير التعاملات على مستوى المجموعة، وتراقب الأداء المالي شهرياً وأهداف الموازنة والحصة السوقية المستهدفة مقابل الأداء.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب رئيس قطاع المالية للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، ورئيس قطاع العمليات للمجموعة، ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- رئيس الاستراتيجيات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة. كما يشغل نائب رئيس تنفيذي- الخزينة والتداول للمجموعة منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة شهرياً على الأقل شريطة حضور غالبية الأعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه. وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **اثني عشر** اجتماعاً خلال عام 2024.

5،2،6 لجنة الاستراتيجيات للمجموعة

تتمثل إحدى المهام الأساسية للجنه الاستراتيجيات للمجموعة وضع رؤية واستراتيجية تُرفع إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. وتراقب اللجنة تطورات السوق وتحديد المواقع التنافسية مقارنة بدول أخرى في الشرق الأوسط وإفريقيا ومناطق جنوب شرق آسيا. وقد تم مراجعة رؤية QNB الاستراتيجية وتنقيحها وقد تمت الموافقة من قبل مجلس الإدارة على الخطة الاستراتيجية والتوصية بتعميمها على جميع الإدارات في المجموعة.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب رئيس قطاع الأعمال للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة رئيس قطاع العمليات للمجموعة، رئيس قطاع المخاطر للمجموعة، ورئيس قطاع المالية للمجموعة، نائب رئيس تنفيذي أول - رئيس الاستراتيجيات للمجموعة، كما يشغل نائب رئيس تنفيذي- الاستراتيجيات وتطوير الأعمال منصب أمين سير اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه. وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام 2024.

6،2،6 لجنة المشتريات والمناقصات للمجموعة

تعمل لجنة المشتريات والمناقصات للمجموعة على ضمان توافق عقود المشتريات مع سياسة المجموعة للمشتريات وأن قرارات شراء المنتجات والخدمات تتم بشكل فعال وكفؤ تتسم بالشفافية والنزاهة بالشكل الذي يحافظ على سمعة المجموعة ويحقق العدالة في تعاملات الشراء والعقود التي تتم مع الأطراف الثالثة. كما تضمن هذه اللجنة الالتزام بالتوجيهات المنصوص عليها في سياسة المشتريات والموردين الخاصة بالمجموعة، وتدير الشؤون التعاقدية ذات الصلة.

يرأس اللجنة رئيس قطاع المخاطر للمجموعة إلى جانب رئيس قطاع المالية للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، ورئيس قطاع العمليات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول - المشتريات للمجموعة. ويحضر اجتماعات اللجنة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة ورئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة بصفتهم مراقبين أساسيين، وتضم اللجنة كذلك ممثلاً من الإدارة المعنية بصفته مراقباً. كما يشغل السكرتير التنفيذي- المشتريات للمجموعة منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة شهريا وعند الضرورة شريطة حضور (3) من أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائب الرئيس اللجنة.

7،2،6 لجنة الأمن السيبراني للمجموعة

شكلت مجموعةQNB لجنة الأمن السيبراني لتضع وتنفذ استراتيجية الأمن السيبراني للمجموعة بما يتماشى مع التهديدات السائدة وتوقعات مجلس الإدارة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه اللجنة في تطوير ومراقبة تنفيذ سياسة الحوكمة ولوائح أمن تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات الإلكتروني، بما في ذلك الاستراتيجية والخطط والسياسات والضوابط والقدرات والمهارات والأدوار والمسؤوليات عبر المجموعة. وتُعنى هذه اللجنة بصياغة ومتابعة تطبيق استراتيجية وإطار الإشراف على أمن المعلومات والأمن السيبراني على مستوى مجموعة البنك ككل.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب رئيس قطاع العمليات للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة رئيس قطاع الأعمال للمجموعة ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- تكنولوجيا المعلومات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي- أمن المعلومات للمجموعة كعضو وأمين سر اللجنة، كما ويحضر رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة كعضو مراقب (دون حق التصويت). وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام 2024.

8،2،6 لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة

تم تشكيل لجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة لتحسين إدارة المخاطر في حال حدوث أي إشكالات تتطلب تفعيل خطة التعافي و/أو خطة التمويل الطارئ و/أو خطة كفاية رأس المال. من المهام الرئيسية لهذه اللجنة هي الإشراف على وإدارة عملية تطبيق خطة التعافي عند تفعيلها والتحقق من مشاركة كافة المعلومات المتعلقة بمعايير التعافي وخطط تخفيف المخاطر المفعّلة مع مجلس الإدارة والأشخاص المعنيين في الإدارة بالتوقيت المناسب.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى جانب رئيس قطاع المخاطر للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. وتضم اللجنة رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، ورئيس قطاع المالية للمجموعة. كما تضم اللجنة رئيس قطاع العمليات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية للمجموعة كمدعوين. ويشغل كل من نائب رئيس تنفيذي- إدارة التخطيط المالي الاستراتيجي والأعمال ونائب رئيس تنفيذي- الخزينة للمجموعة منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة عند الضرورة شريطة حضور غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

9،2،6 لجنة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة

تتولى لجنة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة مسؤولية وضع المعايير المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين مختلف أنشطة هذا القطاع ضمن مجموعة QNB لتنفيذ خطط الأعمال وتحقيق أهدافها، كما تضع اللجنة الاستراتيجية السنوية لتكنولوجيا المعلومات وتحرص على ضمان تطبيقها عبر المجموعة، بما في ذلك تنظيم الموازنات والنفقات التشغيلية الخاصة بمشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات. وتضطلع اللجنة أيضاً بترتيب أولويات إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات للمجموعة ومراقبة تنفيذها، وترصد المؤشرات الرئيسية لأداء إدارة تكنولوجيا المعلومات والمخاطر وترفع تقاريرها بخصوص ذلك، بالإضافة إلى رفع التوصيات المتعلقة بتحسين مستوى نظام المعلومات في المجموعة وفاعليتها كّلما دعت الحاجة.

يرأس اللجنة رئيس قطاع العمليات للمجموعة إلى جانب نائب رئيس تنفيذي أول - تكنولوجيا المعلومات للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة نائب رئيس تنفيذي أول- الاستراتيجيات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الأعمال الدولية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- العمليات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الشؤون الإدارية والخدمات العامة للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، بالإضافة إلى نائب رئيس تنفيذي- المخاطر التشغيلية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي- التطوير وخدمات المستخدمين للمجموعة. وكما يشغل نائب رئيس أول - إدارة الاستراتيجيات والحوكمة لتكنولوجيا المعلومات للمجموعة منصب أمين سر اللجنة. وتعقد اللجنة اجتماعاً واحداً على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية الأعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام 2024.

10،2،6 لجنة تطوير الأعمال للمجموعة

تضع لجنة تطوير الأعمال للمجموعة أطُر العمل وتطبقها بهدف تنفيذ خطط التوسع والتنسيق بين المتطلبات الرقابية والأعمال، كما تُعِد خطة توسع دولية بالتزامن مع الخطة الاستراتيجية لمجموعة QNB، وتراجع عمليات الاندماج والاستحواذ لتطبيق أفضل المعايير في هذا المجال بشكل يشمل جميع أعمال مجموعة QNB. بالإضافة إلى ذلك، تقيّم اللجنة مبادرات الأعمال والمنتجات الجديدة وكذلك الحصة في السوق والمعلومات عن المنافسين، وتوصي بإجراءات التعديلات على خطط الأعمال حسبما تقتضي الحاجة. كما تراجع ما يستجد من متطلبات رقابية وأثرها على استراتيجية الأعمال ومنتجاتها، وتضع معايير تشغيلية وتراقب مدى الالتزام بتطبيقها في المجموعة بالإضافة إلى مراجعة أداء أقسام الأعمال، وتعمل على ترتيب الأولويات في قطاعي الأعمال والعمليات والتحقق من أداء مختلف وحدات الدعم في ضوء أهداف الأعمال. وترفع اللجنة أيضاً التوصيات بخصوص الخطط التسويقية والترويجية للعلاقات التجارية للمجموعة والمشاركة في مختلف الأحداث والمناسبات بهدف تحقيق أعلى استفادة من مشاركة الموظفين والإدارة.

يرأس اللجنة رئيس قطاع الأعمال للمجموعة إلى جانب نائب رئيس تنفيذي أول- خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية للمجموعة، بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة نائب رئيس تنفيذي أول- الأصول وإدارة الثروات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الأعمال الدولية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الخزينة والمؤسسات المالية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الاستراتيجيات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الاتصالات للمجموعة، والرئيس التنفيذي QNB كابيتال. وكما يشغل نائب رئيس - خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية للمجموعة (MIS-PMO) منصب أمين سر اللجنة. وتعقد اللجنة اجتماعاً واحداً على الأقل كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام 2024.

11،2،6 لجنة العمليات والخدمات للمجموعة

لجنة العمليات والخدمات للمجموعة مسؤولة عن أمور المتابعة، وتقوم بمراجعة دورية لخدمات البنك التشغيلية، بالإضافة إلى مراقبة التعاملات والحرص على تنفيذ الإجراءات والتعديلات وضمان الكفاءة التشغيلية والإشراف على الموافقة والمنشآت والمشاريع وتطبيق المبادرات الخاصة بمركزية الإدارة. وتعمل اللجنة كذلك على التنسيق بين جميع الأنشطة التشغيلية وفقاً لرؤية QNB ورسالتها وخطط أعمالها، كما تُعِدّ برنامجاً دورياً لإعادة الهيكلة بهدف دعم التحسين المستمر للعمليات والخدمات. كما ترتب اللجنة إدارة المشاريع ذات الصلة حسب الأولوية وتدير المصالح العقارية لمجموعة QNB إلى جانب الإشراف على الخطط التوسعية لشبكة الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي التابعة للمجموعة. وتضع اللجنة أيضاً إجراءات الأمن والسلامة ضمن المجموعة وتراقب تطبيقها.

يرأس اللجنة رئيس قطاع العمليات للمجموعة إلى جانب نائب رئيس تنفيذي أول- العمليات للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة نائب رئيس تنفيذي أول - الشؤون الإدارية والخدمات العامة للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول - تكنولوجيا المعلومات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول - خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول - الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول - الأعمال الدولية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي - مراقبة العمليات، ونائب رئيس تنفيذي -تميز الأعمال. كما تضم اللجنة كل من نائب رئيس تنفيذي - المخاطر التشغيلية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي - العمليات المركزية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي - عمليات الخزينة والأصول للمجموعة، وإدارة شؤون العمليات الدولية للمجموعة كمراقبين. ويشغل كل من نائب رئيس/ نائب رئيس مساعد -تميز الأعمال للمجموعة منصب أمين سر/ نائب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر شريطة حضور غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه. وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام 2024.

12،2،6 لجنة الموارد البشرية للمجموعة

تتولى لجنة الموارد البشرية للمجموعة جميع شؤون الموارد البشرية ضمن المجموعة، بما في ذلك تنظيم القوى العاملة، والتوظيف، وتقييم الأداء، والترقيات، والإجراءات التأديبية، والتعويضات، ومراجعة المزايا الوظيفية. كما تقوم اللجنة بإدارة الأداء الشامل وتطويره، وإطلاق مبادرات التعلم والتطوير، ومكافأة وتكريم الموظفين وتطبيق مقترحاتهم وتراجع اللجنة أيضاً سياسات الموارد البشرية دورياً، وتوصي بإجراء التغييرات عند الضرورة، وتتابع تحقيق أهداف برنامج التقطير.

يرأس اللجنة رئيس قطاع العمليات للمجموعة إلى جانب نائب رئيس تنفيذي أول- الموارد البشرية للمجموعة بصفته نائباً للرئيس. كما تضم اللجنة نائب رئيس تنفيذي أول- الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الأعمال الدولية للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي أول- الاستراتيجيات للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي- لاستراتيجية الموارد البشرية والتكامل للمجموعة، ونائب رئيس تنفيذي- خدمات الموارد البشرية للمجموعة، ونائب رئيس أول- تكامل الموارد البشرية الدولية للمجموعة، كما ويشغل نائب رئيس مساعد- التطوير وتكامل الموارد البشرية للمجموعة منصب أمين سر اللجنة. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وعند الضرورة شريطة حضور غالبية أعضائها بمن فيهم رئيس اللجنة أو نائبه، وتُتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

عقدت اللجنة **أربعة** اجتماعات خلال عام 2024.

7. إدارة المخاطر

يعتمد الحفاظ على سمعة مجموعة QNB واستمرار الربحية على قدرة مجموعة البنك في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر على جميع المستويات. ونتيجة لذلك، فقد أصبح لدى المجموعة إطار قوي لإدارة المخاطر وهيكل للحوكمة يضمن التوازن بين المخاطر والربحية. وتحتل إدارة المخاطر ضمن مجموعة QNB محور التركيز الرئيسي على جميع مستويات البنك. تتبنى مجموعة QNB نهجاً مركزياً لإدارة المخاطر مدعوماً بالخبرات والمعرفة المحلية والدولية التي تضمن وجود حوكمة وإدارة للمخاطر استباقية على مستوى البنك والمجموعة ككل حيث تُعدُّ إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزّأ من أعمال QNB وعملية اتخاذ القرار. قدرة مجموعة QNB على إدارة مخاطرها هو أحد الأسباب الرئيسية في الحفاظ على أدائها، حيث أن نجاح منظومة إدارة المخاطر للمجموعة يتعمد بشكل كبير على كيفية حوكمتها وقيام مجلس الإدارة بتحديد المهام والمسؤوليات للجان المختلفة والإدارة التنفيذية والموظفين. بعد موافقة مجلس إدارة المجموعة على حجم المخاطر المقبولة وفق توصيات لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة وتعميمها على كافة الأقسام والموظفين، تقوم لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالمخاطر المختلفة بما في ذلك المخاطر "البيئية والاجتماعية" التي تتعرض لها المجموعة باعتبارها أعلى سلطة مسؤولة عن إدارة المخاطر في حين أن لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن الاشراف على التحديثات والإنجازات وإعداد التقارير حول الموضوعات المتعلقة بالمخاطر بما في ذلك مخاطر المناخ للمجموعة بطريقة فعّالة وكفؤة بشكل يُمكّن المجموعة من تحقيق خططها الاستراتيجية. يركز نجاح إطار إدارة المخاطر لمجموعة QNB إلى حد كبير على تشجيع الادوار والمسؤوليات المحددة مسبقاً التي تكون ملقاة على عاتق مستوى مجلس الإدارة، وصولاً إلى اللجان المختلفة والمديرين التنفيذيين وكبار المديرين وجميع الموظفين بكافة درجاتهم الوظيفية.

يتم تخفيف التعرّض للمخاطر في QNB من خلال آليات محددة مختلفة لتقييم المخاطر. حيث يقوم مجلس الإدارة بتقييم والإشراف على ملف مخاطر مجموعة QNB بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية، ولجنة إدارة التعافي المالي للمجموعة، ولجنة الائتمان للمجموعة، ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة الأمن السيبراني للمجموعة. يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن كافة جوانب إدارة المخاطر في مجموعة QNB، بما في ذلك إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. لقد وضع مجلس الإدارة أهداف السياسة وإطار العمل لمجموعة QNB فيما يتعلق بجميع قضايا المخاطر ويواصل الإشراف على جميع المخاطر على أساس يومي من خلال اللجان المختلفة. وتتولى هذه اللجان مسؤولية صياغة سياسات إدارة المخاطر لمجموعة QNB، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية والأهداف العامة التي حددها مجلس الإدارة. ويقوم قطاع المخاطر للمجموعة، التي يرأسها رئيس قطاع المخاطر للمجموعة، بتنفيذ هذه السياسات.

تعدُّ وثيقة المخاطر المقبولة لمجموعة QNB عنصراً أساسياً في النهج المتكامل الذي تتبعه المجموعة لإدارة المخاطر، حيث يوضح ثقافة وحوكمة وحدود المخاطر داخل مجموعة QNB. توفر وثيقة المخاطر المقبولة إطاراً لموقف مجموعة QNB تجاه الرغبة في تحمل المخاطر، ويتم مراجعتها وإعادة تقييمها والموافقة عليها جنباً إلى جنب مع عملية التخطيط الاستراتيجي والمالي لمجموعة QNB. كما تعد وثيقة المخاطر المقبولة أيضاً الآلية المستخدمة لتحديد نسب المخاطر المقبولة على المستوى الإقليمي والمحلي. وتضمن وثيقة المخاطر المقبولة التوافق مع رؤية المجموعة واستراتيجيتها من خلال التأكد من توافق أداء المجموعة مع مستويات المخاطر المستهدفة.

يتم وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر من أجل تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر على مستوى المجموعة. وتعد عملية الرقابة المستقلة على المخاطر جزءً من التخطيط الاستراتيجي لمجموعة QNB، وتشمل مخاطر الأعمال المتغيرات التي قد تنشأ في البيئة والتكنولوجيا والأعمال. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن مراقبة تطور المخاطر الاستراتيجية وتطبيق المبادئ والأطر والسياسات ذات الصلة. يتضمن ذلك تنفيذ الضوابط المناسبة فيما يتعلق بالمنتجات وجهات الإصدار والموقع الجغرافي ومدة الاستحقاق. ويتم ترشيح وتحديد كيانات منفصلة ومستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة بعض المخاطر. وبناء على ذلك، فإن إدارة الخزينة وقطاع المخاطر وقطاع التدقيق الداخلي في مجموعة QNB المسؤولين عن مراقبة التزام المجموعة بقيود التداول التي يفرضها مجلس الإدارة. وفي هذا الصدد، يتم رفع تقارير شهرية مفصلة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

يشرف قطاع المخاطر للمجموعة على تحديد المخاطر الرئيسية ويعمل على الإبلاغ عن المخاطر الجوهرية بشكل منتظم إلى لجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية، إلى جانب التقييم المنتظم لفعالية ضوابط مخاطر التشغيل. يتم تفويض الحوكمة اليومية من خلال هيكل مراقبة إدارة المخاطر المؤسسية وإطار قوي للتحكم في المخاطر. يتكون هذا الإطار من مجموعة شاملة من السياسات والمعايير والإجراءات والعمليات المصممة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وتخفيفها والإبلاغ عنها بطريقة متسقة وفعالة عبر المجموعة. ويعد هذا الإطار ضرورياً لدعم الأهداف الاستراتيجية لمجموعة QNB ويعمل كمنصة للنمو. ويكتمل النهج المركزي لإدارة المخاطر بالخبرة والمعرفة المحلية، وكل موظف في المجموعة مسؤول عن تسليط الضوء على المخاطر المحتملة والتعامل معها في سياق عمله.

يعتبر قطاع المخاطر للمجموعة أعلى سلطة إدارية مخولة للتعامل مع جوانب المخاطر المختلفة على مستوى المجموعة. يتولى القطاع صياغة ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر، وتحديد سياسات إدارة المخاطر، وتقييم أنشطة إدارة المخاطر وآليات الرقابة، وتقييم وتحديد المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر الاستراتيجية والقانونية المتعلقة بالسمعة للمجموعة.

كما يؤكد قطاع المخاطر للمجموعة من تنفيذ الخطط التشغيلية لرصد وإدارة هذه المخاطر، ومراجعة ومراقبة حالات الاحتيال والخسائر التشغيلية، والإشراف على النزاعات القانونية على جميع مستويات مجموعة QNB.

8. الهيكل التنظيمي لمجموعة QNB وخطة التعاقب الوظيفي

1،8 الهيكل التنظيمي

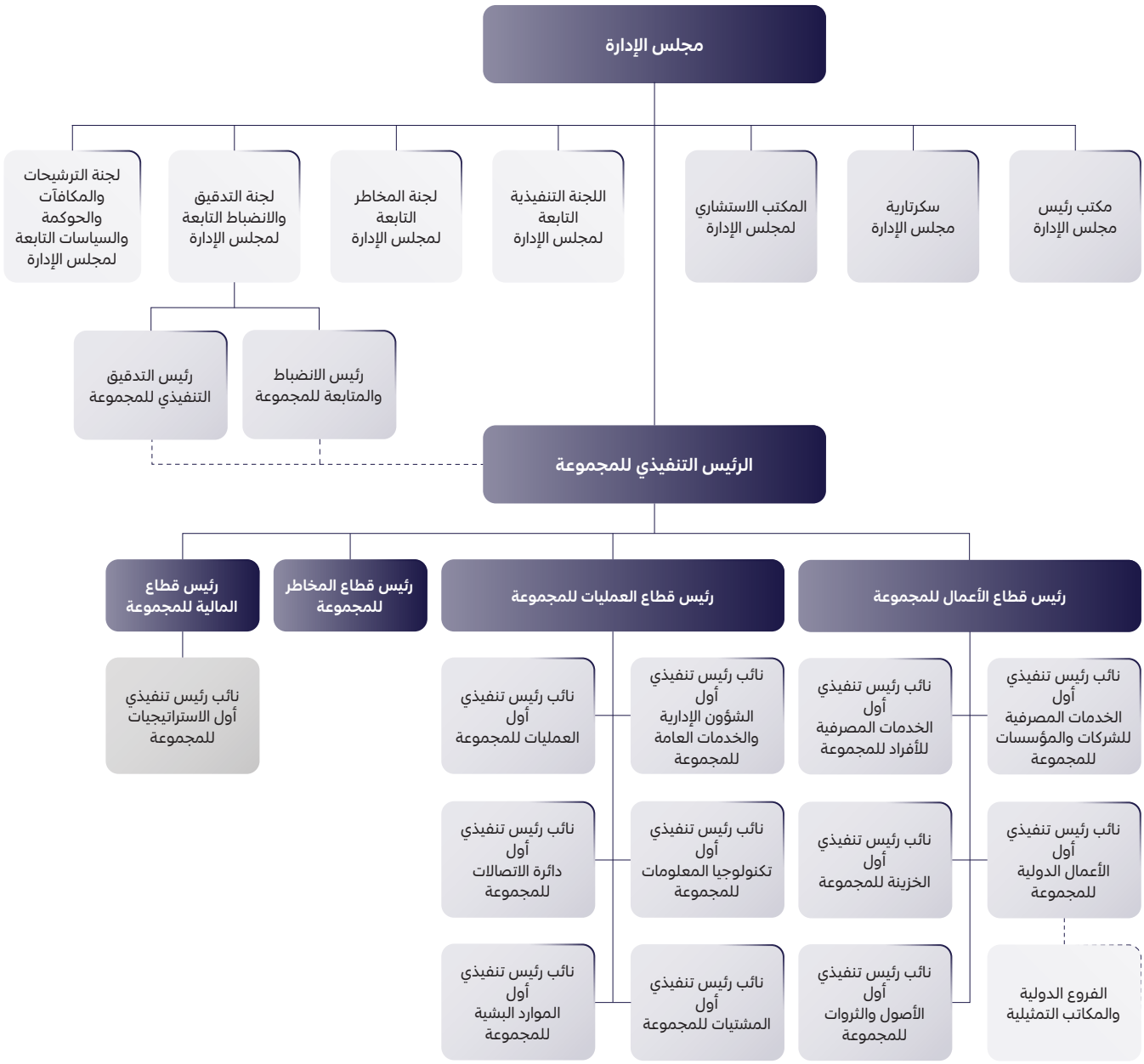

2،8 خطة التعاقب الوظيفي

كجزء من مبادرات حوكمة الشركات المستمرة، يحرص مجلس الإدارة على تحديث الهيكل التنظيمي للبنك كلما اقتضت الحاجة ليتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ودعم تطبيقات الحوكمة وتعزيز الرقابة الداخلية في مختلف المستويات الإدارية وكذلك من أجل تلبية المتطلبات الإشرافية وتغطية احتياجات وخطط البنك المستقبلية في التوسع الداخلي والخارجي، وتطوير الخدمات المالية والمصرفية محلياً وخارجياً. وقد تم تنفيذ العديد من التغييرات والتحسينات على الهياكل التنظيمية في مجالي الأعمال ووظائف الدعم لمواكبة خطط التوسع التجاري الدولي ولضمان توافق الكيانات الخارجية مع معايير المكتب الرئيسي في قطر.

وتستمر مجموعة QNB بمواصلة تنفيذ برنامج دعم تعاقب القيادات عن طريق مجموعة من التدريبات الفصلية المنتظمة على مدار السنة من أجل تحديد التعاقب الوظيفي، ومراجعة وتحديث حالته القائمة والتركيز على الجهود المبذولة لتطوير موظفي البنك، ويتم مراجعة هذا الإجراء بشكل ربع سنوي، وهو يساعد على تحديد المواهب القيادية وزيادة تأهيلهم لتولي مسؤوليات أكبر وأكثر تعقيداً والتي يمكن أن تدعم نمو الأعمال التجارية الحالية والمستقبلية.

3،8 تدريب وتنمية القيادات المستقبلية

تواصل مجموعة QNB تقديم برنامج التطوير القيادي (LDP) وبرنامج التطوير الإداري (MDP) لمدراء المستويات الوسطى والمشرفين وفرق القيادة في قطر بالإضافة الى الكيانات الدولية للمجموعة، بالتعاون مع مؤسسات عالمية مرموقة وذلك للمساعدة في تحقيق تطلعاتهم المهنية.

9. نظام الرقابة الداخلية

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن نظام الرقابة الداخلية في مجموعة QNB، حيث تم وضع سياسات خاصة وإرشادات وضوابط تشمل كافة عمليات المجموعة، ووضع حدود فاصلة للمسؤولية والأداء لمراقبة العمليات وتطبيق الصلاحيات وعمليات التفويض لتنفيذ العمليات اليومية. كما يتم صياغة سياسات واضحة للتحقق من الفصل بين المهام علاوةً على تعزيز وجود الرقابة الثنائية في مجال العمليات البنكية، وتُعتبر الإدارة التنفيذية للبنك الجهة المسؤولة عن الرقابة العامة على هذه الأنظمة بالإشراف والتعاون مع مدراء عموم الدوائر ورؤساء الأقسام ومديري الفروع المحلية والخارجية، حيث أن مسؤولية تطبيق نظام رقابة فعّال على مستوى البنك هي مسؤولية مباشرة لكل موظف في المجموعة.

تضمن عملية الرقابة الداخلية السليمة فعالية جميع أنشطة البنك، وتحافظ على المعلومات المالية الموثوقة، وتدعم الالتزام. كما أنها تحافظ على الجدوى المالية للبنك وتحقق أهدافه المحددة. في ضوء ذلك، تحتفظ مجموعة QNB بميثاق رقابة داخلية مفصّل يحدد بوضوح مكونات الضوابط الداخلية والمسؤوليات ذات الصلة على مستوى المجموعة. ويأخذ الميثاق في الاعتبار أطر ومعايير الرقابة الداخلية المقبولة عالمياً الصادرة عن بازل، لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO) ومعهد المدققين الداخليين. علاوة على ذلك، استخدم QNB نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الصادر عن لجنة COSO لبناء البنية التحتية للرقابة الداخلية للبنك والتي تتكون من عدد من السياسات والإجراءات والأدوار المسندة والمسؤوليات.

كما تقوم لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة، بمراجعة إطار عمليات الرقابة الداخلية وتقييم النظُم الداخلية دورياً عبر تقييم العمليات التي ينفذها قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة وقطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة، فضلاً عن عمليات المراجعة التي يجريها المدققون الخارجيون. ويتم إبلاغ مجلس الإدارة بصورة ربع سنوية بالقضايا الرقابية ومنها إدارة المخاطر بحيث يتم التأكد من كفاية ضوابط الرقابة الداخلية الفعّالة على مستوى المجموعة استناداً إلى توصيات ونصائح لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة، بناءً على الملاحظات والتوصيات المقدّمة من قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة وقطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة. وبالتالي يتأكد مجلس الإدارة من توفر العناصر الفاعلة للرقابة الداخلية الصحيحة بالبنك حيث يعزز كل من قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة وقطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة إرساء دعائم هذا النظام.

وفقاً للمادة (4) من نظام حوكمة الشركات والكيانات المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يجب أن يتضمن تقرير حوكمة الشركات الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، كلياً أو جزئياً، أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق.

بناءً على ذلك، قامت الإدارة التنفيذية لمجموعة QNB خلال العام 2024 بتقييم تصميم وفعالية إجراءات ضوابط الرقابة الداخلية على التقاريرالمالية لمجموعة البنك. وقد رفعت الإدارة التنفيذية للمجموعة نتائج التقييم إلى لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. بناءً على هذا التقييم، خلُصت الإدارة في البيان الذي تم نشره بجانب تقرير تأكيد مراقب الحسابات المعقول في التقرير السنوي للبنك، إلى أنه تم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجموعة QNB بشكل مناسب وأنها تعمل بفعالية كما في 31 ديسمبر 2024.

1،9 قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة

يقوم قطاع التدقيق الداخلي في مجموعة QNB بدور أساسي في التأكد من سلامة إطار الحوكمة لدى المجموعة، وفي ضوء تبني المجموعة لمنظومة خطوط الدفاع الثلاث الموصى بها من قبل العديد من المنظمات الدولية، فإن قطاع التدقيق الداخلي للمجموعة يعمل كوظيفة مستقلة تهدف لتحسين عمليات المجموعة والارتقاء بأدائها وفقاً لأعلى المعايير. وتقع على عاتق هذه الإدارة مسؤولية التحقق من فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والأنظمة الداخلية للمجموعة باستقلالية وموضوعية وتحديد مواطن الضعف فيها، كما وتشمل مهام هذه الإدارة مراجعة أنظمة وعمليات الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر وكفاءة وفعالية الأنظمة والإجراءات المستخدمة والالتزام بقواعد وآليات الرقابة الموضوعة من قبل الإدارات المختلفة لدى المجموعة، والتأكد من الالتزام بكافة الأنظمة واللوائح والإجراءات الداخلية، وصحة ومصداقية المعلومات التي يتم توفيرها للإدارة. ويرفع قطاع التدقيق الداخلي تقاريره إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة.

تحدّد لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة مكافآت قطاع التدقيق الداخلي، مما يعزز موضوعيتها واستقلاليتها. كما تُعيّن اللجنة رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة الذي يرفع بدوره التقارير مباشرة إلى اللجنة والى الرئيس التنفيذي للمجموعة ايضاً.

يتبنى قطاع التدقيق الداخلي الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) التابع لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين (IIA) وكذلك توصيات لجنة بازل للرقابة على البنوك والمعايير الرائدة الأخرى. ويتألف فريق قطاع التدقيق الداخلي من الأفراد ذوي الخبرة من المؤسسات المالية الرائدة وشركات التدقيق في جميع أنحاء العالم. ويمتلك حوالي 58% من موظفي إدارة التدقيق الداخلي مؤهلات وشهادات مهنية معترف بها عالمياً مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA)، وشهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA)، وشهادة مدقق نظم المعلومات المعتمد (CISA)، وشهادة الاختصاصي المعتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS). ويخضع أعضاء الفريق إلى التطوير المهني والتوعية والتدريب بشكل مستمر، للتأكد من امتلاكهم للكفاءات اللازمة للتعاطي مع التعقيدات والتحديات المتزايدة التي تواجه القطاع المصرفي، ومواكبة تطورات القطاع المالي الجديدة بما فيها تبني التكنولوجيا المالية. ويلتزم قطاع التدقيق الداخلي ببرنامج ضمان الجودة والتحسين الذي يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي لزايده كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتطوير قدراته على تحليل البيانات وتقنيات الاستقراء لكي تتمكن من تحديد القضايا الهيكلية وتنفيذ عمليات مراجعة فعالة.

ويساعد قطاع التدقيق الداخلي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة في القيام بمسؤولياتهم بفعالية من أجل خدمة المصلحة العليا للمساهمين. ويرأس قطاع التدقيق الداخلي رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة الذي يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. ولغرض الوفاء بدورها في قدراتها المهنية، فإن قطاع التدقيق الداخلي مخولة بالوصول الكامل وغير المقيد إلى أي من سجلات المجموعة ووثائقها وأنظمتها وممتلكاتها وموظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. وقد تم تعزيز ميثاق وسياسة قطاع التدقيق الداخلي لتتوافق مع المعايير المعتمدة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومواكبة توسع أعمال المجموعة، وتوفير الرقابة الكافية على الشركات التابعة للمجموعة.

2،9 قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة

قطاع الانضباط والمتابعة في مجموعة QNB مستقل وتتمثل مسؤولياته الرئيسية في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الالتزام بالقوانين والمتطلبات الرقابية والتشريعات التي تخضع لها مجموعة البنك وبالتالي التحكم والحد من مخاطر عدم الالتزام. وتتميز الإدارة بمكانة مهمة داخل المجموعة من خلال ميثاق رسمي وسياسة محدثة يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة ويتم اعتمادها من مجلس الإدارة، حيث يقوم قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة بتطبيق وتنفيذ وبذل مساعيها من خلال الآليات المناسبة لتمكين رئيس قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة من أداء مسؤولياته بطريقة فعّالة.

يقوم القطاع، على أساس استباقي، بتحديد وتقييم ومراقبة أوجه مخاطر عدم الالتزام المرتبطة بأعمال البنك بما في ذلك مخاطر العقوبات القانونية والخسائر التنظيمية والمالية أو الضرر بسمعة المجموعة نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة، وميثاق السلوك المهني، ومعايير الممارسات الجيدة.

كما يقوم قطاع الانضباط والمتابعة بقياس مخاطر عدم الالتزام من خلال تنفيذ مؤشرات المخاطر الرئيسية حيث تُستخدام هذه القياسات لتعزيز عملية تقييم مخاطر عدم الالتزام، كما تقوم بتقييم مدى ملائمة أدلة إجراءات العمل الخاصة بالمجموعة، ومتابعة أي أوجه قصور يتم ملاحظتها، وتقوم عند الضرورة بوضع مقترحات للتعديلات. كما وضع القطاع برنامج متطور لمراقبة واختبار التزام المجموعة للمتطلبات التشريعية والتنظيمية والذي يتم من خلاله إجراء اختبار التزام كافة أنشطة المجموعة للمتطلبات التنظيمية وبشكل نموذجي، ويقوم رئيس قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة دورياً بإبلاغ الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بالقضايا والمسائل الجوهرية المرتبطة بالالتزام.

ولتمكين قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة من أداء مهامه ومسؤولياته بكل كفاءة، فقد تم منحه صلاحية التعامل مع كافة قضايا الانضباط في أنشطة البنك وأُعطي صلاحيات غير مقيّدة للوصول إلى معلومات وسجلات الموظفين وعمليات المجموعة في دولة قطر وخارجها كما أُعطي الحق لإجراء التحقيقات بخصوص أية تجاوزات محتملة. ويتم تنفيذ خطط العمل السنوية والاستراتيجية التي تحدد أطر عمل وأنشطة ومجالات الانضباط.

وتوافق لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة على الخطط السنوية، حيث تُنفّذ وفق ميثاق الانضباط وسياساته وإجراءاته. وترفع الإدارة التقارير بصورة دورية إلى لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة وإلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بشأن قضايا الانضباط والتجاوزات والإجراءات التصحيحية المتخذة بهذا الشأن.

ويضمن قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة الإبلاغ السليم لجميع السلطات الرقابية عند الاقتضاء، ويقوم بالتبليغ عن أي أنشطة مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية (FIU) في الوقت المناسب؛ بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات التنظيمية للحصول على المزيد من التوضيح بشأن المتطلبات التنظيمية إذا اقتضت الضرورة لذلك.

ترتكز استراتيجية قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة على الإدارة الفعّالة لوظيفة الانضباط من أجل توطيد المكانة التنافسية للمجموعة وبناء الثقة مع جميع المستثمرين وأصحاب المصالح. وحيث أن دمج وظيفة الانضباط في الإدارة اليومية لأعمال المجموعة والتخطيط الاستراتيجي يعطي مجموعة QNB ميزة تنافسية عالية. وتساعد عملية تعزيز وظيفة الانضباط لدى مجموعة QNB على حماية سمعتها، وتحقيق انخفاض تكلفة رأس المال وخفض التكاليف وتقليل المخاطر والملاحقة القضائية والعقوبات.

كما يشارك قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة بنشاط في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية كمراقب ويقوم القطاع بتحديث تحليل مخاطر الأعمال عند الاقتضاء. ويعمل قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة باستمرار على تطوير وتعزيز وظيفة الانضباط داخل مجموعة QNB تماشياً مع المتطلبات التنظيمية والتي تساهم في الحفاظ على بيئة عمل وممارسات صحية.

ويحرص قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة على تطبيق الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، من أجل الحفاظ على المعرفة والمهارة المهنية ولضمان حصول موظفي الإدارة على الرعاية المهنية المتخصصة والعمل بجد وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المطبقة عند تقديم الخدمات المهنية والنصح والإرشاد لإدارات البنك المختلفة. وفي هذا الصدد؛ يتولى قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة الإشراف على مخطط الدورات التدريبية المتخصصة لجميع موظفيها، حيث شرعت في تدريبهم على شهادة (CAMS) وشهادة (ICA) وشهادة (CISI) - هيئة قطر للأسواق المالية.

وتعتبر الدورات والشهادات التي تم إطلاقها بمثابة القيمة المضافة على عملية تطوير وتأهيل موظفي الإدارة ولها تأثير كبير على جودة العمل المنجز في قطاع الانضباط والمتابعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم فرض أي غرامة على البنك من قبل أي جهة رقابية خلال عام 2024.

10. المدقق الخارجي

وفقاً للمادة (141) من قانون الشركات التجاري رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته والتزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي السارية حتى تاريخه، تُعين الجمعية العامة للبنك مدققاً خارجياً لمدة لسنة مالية واحدة بناءً على توصية ترفعها لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة، كما تتولى الجمعية العامة تقدير أتعابه.

خلال عام 2024، صادق مجلس الإدارة على قرار لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة بتعيين إرنست ويونغ (EY) مدققاً خارجياً للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، نظراً إلى أن المدقق الخارجي السابق قد عُين لخمسة سنوات متواصلة. وافقت الجمعية العامة للبنك على القرار خلال اجتماعها المنعقد في 11 فبراير 2024، كما أن عملية التعيين تمت وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

وقد تم الإفصاح عن الرسوم المدفوعة أو المستحقة لشركة أرنست ويونغ عن الفترة 2024 في الملحق (3).

يقوم المدققون الخارجيون بإبلاغ مجلس الإدارة خطياً عن أي مخاطر قد يتعرض لها البنك أو يتوقع أن يتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، وكذلك إرسال نسخة من هذا الإشعار إلى هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة. وللمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن، بشرط إبلاغ هيئة قطر للأسواق المالية بذلك.

ويحضر المدققون الخارجيون اجتماعات الجمعية العامة لعرض تقريرهم والإجابة على أسئلة المساهمين. واستناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي، ووفقاً للمعايير الدولية، يقوم المدقق الخارجي بمراجعة البيانات المالية بشكل ربع سنوي وتدقيقها بشكل سنوي وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ذات الصلة. ويقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة بالإضافة إلى إرسال نسخة إلى هيئة قطر للأسواق المالية بما يتماشى مع متطلباتها.

11. تصنيفات مجموعة QNB

خلال 2024، أقرت وكالات ستاندرد آند بورز، كابيتال إنتلجنس، فيتش وموديز التصنيف الائتماني لمجموعة QNB والذي يُعتبر من بين الأعلى في المنطقة، ويوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة من جانب وكالات التصنيف العالمية:

مجموعة QNB	فيتش	كابيتال إنتلجنس	ستاندرد آند بورز	موديز
على المدى الطويل	A+	AA	A+	Aa2
على المدى القصير	F1	A1+	A-1	P-1

12. رأس المال والأسهم

بلغ رأس مال البنك المصدر والمدفوع بأكمله **9,236,428,570** ريال قطري موزعاً على **9,236,428,570** سهم عادي، قيمة كل سهم منها ريال قطري واحد. منذ تأسيس البنك عام 1964، ظلّت هيكلية ملكيته مستقرة مع امتلاك جهاز قطر للاستثمار، نسبة (50%) بينما يمتلك القطاع الخاص نسبة (50%) المتبقية، بحيث لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري باستثناء جهاز قطر للاستثمار والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية أن يمتلك في أي وقت أكثر من (5%) من أسهم البنك. جميع الأسهم اسمية كما أن جميع الأسهم المصدرة من نفس الفئة تحمل حقوقاً متساوية.

ويعتبر ذلك من أبرز السمات التي وضعت للحد من سيطرة الأكثرية على الأقلية من المساهمين، وتعكس تشكيلة المجلس هيكل الملكية، إذ أن خمسة أعضاء من أصل عشرة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة يمثلون جهاز قطر للاستثمار، أما الأعضاء الخمسة الآخرين فهم من القطاع الخاص وينتخبهم المساهمون في اجتماع الجمعية العامة.

13. حقوق المساهمين

ممارسات حوكمة الشركات داخل QNB تحمي حقوق المساهمين وتضمن المعاملة العادلة لهم دون تمييز، بما في ذلك حقوق صغار المساهمين. حيث تحتفظ مجموعة QNB بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين وتنشر المعلومات للمستثمرين والأطراف المعنية بانتظام عبر موقعها الإلكتروني وكذلك عبر وسائل الإعلام المتعددة. وقد قام البنك بتطوير نسخة حديثة على موقعه الإلكتروني تقدم تقارير مفصّلة إلى المساهمين عن حوكمة البنك والبيانات المالية ومعلومات أخرى مهمة حول الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

كما يقوم فريق عمل متخصص يشمل رئيس قطاع المالية للمجموعة بتزويد المحللين والمساهمين بآخر المستجدات عن أنشطة المجموعة. كما يشير النظام الأساسي لمجموعة QNB إلى أن كافة الأسهم تتمتع بحقوق متساوية بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح وحضور اجتماعات الجمعية العامة والتصويت تطبيقاً لمبدأ صوت واحد للسهم الواحد.

ووفقاً لقانون الشركات التجارية، يشير النظام الأساسي للمجموعة أيضاً إلى أن الجمعية العامة يتعين عليها أن تعقد اجتماعاً عادياً واحداً في غضون أربعة أشهر من نهاية السنة المالية. ويجوز لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لعقد اجتماع عادي متى رأى ذلك أو بناءً على طلب المدقق الخارجي أو مساهمين يحوزون على (10%) من رأس المال على الأقل.

أما الدعوى لعقد اجتماع استثنائي للجمعية فسيلتزم توجيه طلب خطي إلى رئيس مجلس الإدارة من عدد من المساهمين يحوزون على (25%) من رأس مال البنك على الأقل. ويتم الإخطار عن الاجتماع وجدول الأعمال قبل موعده بموجب قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك. ويُنشر الإعلان على موقع البنك، ويُرسَل التقرير السنوي والقوائم المالية إلى المساهمين قبل (21) يوماً على الأقل من تاريخ الاجتماع السنوي بغرض إتاحة الفرص لهم لمناقشة أداء البنك مع رئيس مجلس الإدارة وبقية أعضاء المجلس.

ويجوز بحث أي اقتراح يدرجه مجلس الإدارة في جدول الأعمال. كما يجوز أن يقدَّم الاقتراح خلال الجمعية العامة من قِبَل عددٌ من المساهمين يملكون ما لا يقل عن (5%) من عدد الأسهم. ويمكن للمساهمين استخدام حق التصويت في الجمعية العامة شخصياً أو بتفويض مساهمين آخرين للتصويت نيابةً عنهم. ويقدم مجلس الإدارة مقترحاته لتوزيع الأرباح إلى الجمعية العامة بناءً على أداء البنك ونتائجه واستراتيجيته، وتختص الجمعية العامة بصلاحية إقرار توزيع الأرباح السنوية على المساهمين وتحديد آليتها.

14.الإفصاح والشفافية

يضمن إطار الحوكمة لدى مجموعة QNB وفي الوقت المناسب الإفصاح الدقيق عن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالمجموعة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة البنك. وتتقيد مجموعة QNB بجميع متطلبات الإفصاح وتقوم بإصدار كافة التقارير المالية وتقارير التدقيق وسائر المعلومات بدقة وشفافية وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، ومنها البيانات المالية وتقرير الحوكمة والتقرير السنوي والإفصاحات الخاصة ببورصة قطر.

وتُعتبر المجموعة من أوائل المؤسسات المالية التي تنشر بياناتها المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتلتزم المجموعة بسياسة واضحة في عمليات الإفصاح، حيث أن تقرير الحوكمة المُقدّم لهيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي يتضمن معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة مع موجز يبين منصب كل عضو وعضويته في مجالس إدارات الشركات الأخرى) أنظر الملحق 1(، وبما أنه لا يوجد مساهمون كبار أو مسيطرون باستثناء جهاز قطر للاستثمار الذي يمتلك (50%) من رأس مال البنك، فلا توجد أي تفاصيل إضافية يستوجب الإفصاح عنها فيما يخص كبار المساهمين. ولهذا الغرض، وتماشيا مع تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة المتعلقة بحدود الملكية والقيود المفروضة على المؤسسات المالية، تم إصدار سياسة خاصة للكشف عن تجاوز الملكية في رأس مال البنك ورصد عمليات تصويت المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة.

كما تمتلك مجموعة QNB سياسة مستقلة عن الإفصاح والشفافية لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة داخل المجموعة بشكل يحافظ على سمعتها وتتوافق مع معايير الافصاح والحوكمة الدولية. السياسة تحتوي على مواد تضمن الإفصاح عن المعلومات بالوقت والطريقة المناسبين وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، كما أن السياسة تتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بالإفصاحات المالية كتلك الصادرة عن لجنة بازل والمعايير الدولية للإبلاغ المالي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتؤكد مجموعة QNB بأن جميع البيانات المُقدّمة في هذا الشأن هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مُضللة. كما أن جميع التقارير المالية السنوية للمجموعة مطابقة للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلباتها وتعليمات مصرف قطر المركزي، حيث يتضمن تقرير المدققين الخارجيين إشارة صريحة إلى حصولهم على كافة المعلومات الضرورية، وإلى إجراء التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية.

15. الإنذار المبكر عن المخالفات

تلتزم مجموعة QNB بأعلى معايير النزاهة والمساءلة، ومن هذا المنطلق، وضعت المجموعة سياسة الإنذار المبكر عن المخالفات بالإضافة إلى القنوات اللازمة لذلك بهدف إيجاد بيئة آمنة تشجع الموظفين على الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة والمخالفات التي يوجد لديهم معلومات أو شكوك حولها للجهة المختصة في مجموعة QNB، وبالتالي الحد من مخاطر السمعة أو الخسائر المادية التي قد تتعرض لها المجموعة نتيجة التجاوزات للسياسات أو الأنظمة الداخلية.

والتالي يبيّن إطار الإنذار المبكر الخاص بمجموعة QNB خلال عام 2024:

- تعتبر مجموعة QNB الإنذار المبكر عن المخالفات واحدة من الوسائل الأساسية للإبلاغ عن أي شكوك، ولذلك أتاحت المجموعة قنوات مخصصة للإنذار المبكر عن المخالفات لكافة موظفيها بما في ذلك البريد الإلكتروني والخط الساخن للإبلاغ عن أي شكوك أو مخاوف لديهم بشكل سري دون التخوف من أي تبعات. تشجع المجموعة موظفيها لاستخدام هذه القنوات للإبلاغ عن أي ممارسات خاطئة مثل الاحتيال، مخالفة المعايير الأخلاقية، شبهة غسل الأموال، الممارسات الخاطئة في مكان العمل، التزوير، الرشوة، الفساد وأي جرائم أو ممارسات خاطئة أخرى.
- وضعت مجموعة QNB عدد من الإجراءات المخصصة للاستلام والتقييم والتعامل مع الإنذارات التي ترد حول المخالفات والممارسات الخاطئة والتحقيق فيها، حيث تولى قطاع الانضباط والمتابعة للمجموعة عدد من التحقيقات الشاملة المرتبطة بمثل هذه الحالات آخذين بعين الاعتبار مدى معقوليتها وخطورتها والآثار التي ستترتب عليها، وذلك باعتبارها الإدارة المسؤولة عن التحقيق في الحالات التي يتم الإبلاغ عنها.
- خلال عام 2024، استلم وعالج فريق مكافحة الاحتيال (7) حالات تم الإبلاغ عنها تتعلق بمزاعم الاحتيال وانتهاك الإجراءات.
- الإجراءات التي يتم اتخاذها تعتمد على طبيعة الحالات المبلغ عنها وأثرها، حيث يتم إجراء التحقيقات اللازمة ورفع التوصيات للمستويات الإدارية المناسبة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بما فيها التأديبية، والعلاجية، والتدريبية، والدعاوي المدنية، والإحالات الجنائية.

عدد الحالات المبلغ عنها خلال الفترة 2020-2024

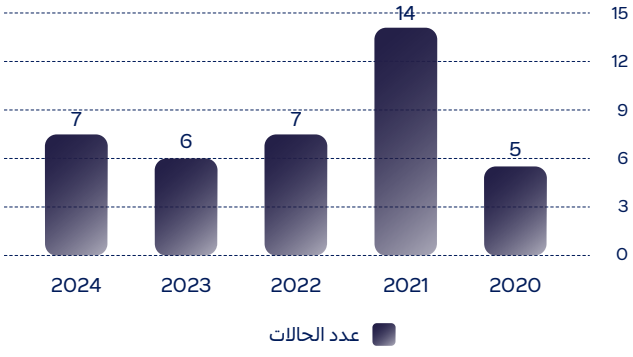

16. تضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية

تعتمد مجموعة QNB سياسة داخلية خاصة بتضارب المصالح وتداولات المطّلعين على المعلومات الجوهرية بما في ذلك متطلبات الإفصاح والقيود الخاصة بكل من معاملات الأطراف ذوي العلاقة والتعاملات الداخلية كما ورد في تشريعات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية. من خلال هذه السياسة يتمكن البنك من تحديد حالات تضارب المصالح الواقعية والمحتملة وإدارتها بشكل فعال وعادل لمنع وقوع QNB في أي حالة قد تؤثر سلبياً على مصالح البنك والمساهمين وأصحاب المصالح.

تطبق السياسة على الأطراف ذوي العلاقة والحسابات الشخصية والعطاءات والمناقصات وحماية سرية المعلومات الجوهرية والحد من إمكانية إساءة استخدام هذه البيانات في تداولات الأشخاص المطّلعين. حيث تحدد السياسة مسؤوليات الأطراف المختلفة داخل مجموعة QNB (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين) فيما يتعلق بإدارة تضارب المصالح والإفصاح عن حالات تضارب المصالح، كما تحتوي السياسة أيضاً على إطار لتعزيز متطلبات الإفصاح، وذلك من خلال جعل آلية التصعيد ونماذج الإقرار المحددة إلزامية للاستخدام.

تظل سياسة تضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية لمجموعة QNB ملتزمة بقانون الشركات التجارية وتعليمات مصرف قطر المركزي وتعميم هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنه 2024 بشأن العمل بضوابط تداول الأشخاص المطّلعين ونظام حوكمة الشركات أيضاً، ووفقاً لهذه السياسة، فإن جميع موظفي البنك ملزمين بالإفصاح بشكل دوري عن تداولاتهم بأسهم البنك وأي مصالح مشتركة قائمة بينهم أو مع أي أطراف أخرى لها علاقة مباشرة مع البنك.

يعتمد مجلس إدارة المجموعة الإطار الخاص بسياسة تضارب المصالح والتعامل مع المطلعين على المعلومات الجوهرية للمجموعة، بينما الإدارة التنفيذية للمجموعة مسؤولة عن ضمان كفاية إطار التعامل مع حالات تضارب المصالح والتعامل مع المطّلعين على المعلومات الجوهرية، وتطبيق الضوابط والمعايير اللازمة لتحديد وتصعيد وإدارة تلك الحالات، كون تطبيق هذا الإطار يؤدي إلى تعزيز الشفافية، والنزاهة وحماية العملاء. كل موظف في المجموعة مسؤول عن تحديد وتصعيد حالات تضارب المصالح المحتملة ليتم إدارتها وحلها.

وبالإشارة إلى المادة (4-10) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تقوم الإدارة القانونية للمجموعة بالتعامل مع جميع النزاعات والقضايا التي يكون البنك طرفاً فيها، علماً بأنه لم يكن هناك أي نزاعات أو قضايا جوهريه خلال عام 2024، حيث يتم الإبلاغ عن هذه الحالات مع آخر التحديثات بانتظام إلى لجنة إدارة المخاطر للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة للاطلاع عليها واتخاذ القرار المناسب في شأنها. ويقوم مدقق الحسابات الخارجي أيضا، كجزء من نطاقه التنظيمي، بمراجعة جميع قضايا المنازعات والدعاوى القضائية من أجل تقييمها تقييماً سليماً واقتراح ما يلزم بشأنها.

وتطبيقا للمادة (25) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، فإن لدى مجموعة QNB سياسة واضحة للتعامل مع الشائعات التي يتم الكشف عنها من قبل أطراف ثالثة وبشكل عام أي معلومات قد تضر بسمعة البنك. وتنص هذه السياسة على معالجة وتصعيد الشائعات على أساس كل حالة على حدة بالنظر إلى مصدرها وتأثيرها المتوقع وما إذا كانت أية قضية يتم تداولها أمام المحاكم أو الجهات القضائية المختصة.

وتطرقت المادة (28) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية إلى الجوانب الخاصة بتضارب المصالح بضرورة الإفصاح عن تداول أعضاء المجلس في أسهم الشركة وبأوراقها المالية الأخرى باعتبارهم مطلعين من الداخل على الأمور الجوهرية التي تؤثر على أسعار أسهم البنك قبل الإفصاح عنها، حيث تقوم بورصة قطر بالإفصاح يومياً عن تداول المطلعين عن طريق تقرير التداول الذي يحدد حجم التداول (بيع/وشراء) على أسهم البنك.

17. معالجة شكاوى العملاء

تمثل شكاوى العملاء أحد أهم مصادر تطوير العمل في المجموعة حيث يتم الاستفادة منها بشكل إيجابي، كما أن العميل هو المفتاح الحقيقي للوصول إلى الازدهار والنجاح. وتؤمن مجموعة QNB بأن العميل هو عماد لبقائها واستمرارها ونجاحها، ولذلك أصبح وجود إدارة لقياس مستوى رضا العملاء ومتابعة شكاواهم من الأهداف الرئيسية للإدارة التنفيذية للبنك. وفي ظل التطور الحاصل في التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحكم العلاقة مع العملاء وبغرض تعزيز وتطوير الشفافية مع الأطراف المعنية، وضعت مجموعة QNB الأطر اللازمة لإنشاء فريق متخصص بمراقبة جودة الخدمات وإدارة شكاوى العملاء.

18. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يعد موضوع الاستدامة حالياً من أهم المواضيع التي تؤثر على المجتمع، وهذا يشمل الجوانب البيئية مثل تغير المناخ ونقص الموارد، وكذلك الجوانب الاجتماعية مثل حقوق الانسان والشمول المالي وخصوصية البيانات، والجوانب المتعلقة بالحوكمة مثل تشكيلة مجلس الإدارة ومكافحة الفساد والممارسات الأخلاقية في العمل، حيث تشكّل جميع هذه الجوانب ما يعرف بالحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية (ESG). حالياً يوجد طلب متزايد من قبل المستثمرين والعملاء والجهات التنظيمية وحتى الموظفين لإيلاء هذه الجوانب الثلاث أهمية عالية لأثرها الكبير على استدامة المجموعة وازدهار المجتمع. وفي ضوء هذا الطلب قامت المجموعة بإيجاد برنامج للاستدامة يتوافق مع المتطلبات والمعايير المحلية والدولية وخصوصاً الأهداف الخاصة بالأمم المتحدة للاستدامة (UNSDGs) والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ودليل اعداد تقارير الاستدامة (ESG) الصادر عن بورصة قطر، ولتوضيح منجزات المجموعة بهذا الخصوص فإنها تقوم بنشر تقرير منفصل يتعلق بالاستدامة سنوياً.

كما تضع المجموعة المسؤولية الاجتماعية في مقدمة ركائزها بنشر الوعي الاجتماعي بين الأفراد، كثقافة من شأنها أن تعزز الترابط بين الجميع وتعكس توجهاتها والتزامها أمام المجتمع المحلي والدولي والأهداف الاجتماعية والثقافة التي تتطلع إليها.

وتتجلى رؤية مجموعة QNB في مختلف المجالات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

الفنون والثقافة: الفنون والثقافة هي الوسيلة التي يتجلى من خلالها تراث الآمة. كما أنها تساعد على ترسيخ التقاليد الماضية في الأجيال القادمة.

الشؤون الاقتصادية والدولية: لاستضافة والمشاركة في المؤتمرات وتقاسم أنشطة المعرفة في الشؤون الاقتصادية والدولية يساعد على تنوع مصادر الدخل الوطني، في قطر وفي الاقتصادات الناشئة - ويمثل طموحاً أساسياً.

الصحة والبيئة: البنية التحتية والخدمات الصحية أساسية لرفاهية الإنسان - مع احترام البيئة.

الشؤون الاجتماعية والإنسانية: من خلال تعزيز روح العمل التطوعي، تساعد مجموعة QNB على خلق مجتمعات موحدة أكثر انسجاماً.

دعم الفعاليات الرياضية المحلية والدولية: المشاركة في الأحداث الرياضية هي السمة المميزة للتقدم ووسيلة لتحقيق مجتمعات صحية وحيوية.

الشباب والتعليم: التعليم وكيفية إعطاء المجتمعات فرص المشاركة لشبابها هي حجر الزاوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تفاصيل المبادرات الرئيسية والأحداث التي ترعاها / تقودها مجموعة QNB والمذكورة أعلاه تم ذكرها في القسم الثاني من هذا التقرير.

تثمن مجموعة QNB وتلتزم بمتطلبات القانون رقم 13 لعام (2008 المعدل بقانون رقم 8 لعام 2011) الذي يقتضي مساهمة الشركات بنسبة لا تقل عن (2.5%) من مداخيلها لرعاية فعاليات وانشطة خيرية، اجتماعية، إنسانية ورياضية. ويفصح البنك عن هذه المساهمات في التقرير السنوي والبيانات المالية، علماً بأنه يتم صرف هذه المساهمات بعد موافقة الجمعية العامة. وعليه فان المجموعة ملتزمة بتعليمات المادة (39) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

19. إضاءات على ممارسات الحوكمة - استراتيجية مصرف قطر المركزي المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة للقطاع المالي:

تظل التنمية المستدامة محركاً هاماً للنمو والازدهار، مما يتيح للبلدان استكمال بناء إنجازات الأجيال السابقة بواسطة الوسائل الحديثة. الأمر الذي يمكن المؤسسات المالية من مواكبة التحول السريع مع حفاظها على أسسها الرئيسية أثناء تطورها.

تُولي رؤية قطر الوطنية لعام 2030 أهمية كبيرة للتنمية المستدامة في القطاعات الرئيسية في السنوات المقبلة. واستجابةً لذلك، أطلق مصرف قطر المركزي الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي في عام 2023، وكجزء أساسي منها تم في العام 2024 إطلاق استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة للقطاع المالي، إلى جانب إصدار المبادئ الإشرافية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في نفس العام. ويهدف الإصدار المنظم لهذه المنشورات إلى توجيه إجراءات المؤسسات المالية نحو رؤية قطر الوطنية 2030 وإلى تحقيق مستقبل أكثر استدامة.

ركزت الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي الصادرة عن مصرف قطر المركزي في عام 2023 على إنشاء خارطة طريق واضحة للبنوك لتحديد الفرص المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ومعالجة التحديات المحتملة المرتبطة بها. علاوة على ذلك، هدفت الخطة الموضوعة إلى تعزيز القطاع المالي ونمو الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي من خلال المرتكزات الأربع التالية:

- الخدمات المصرفية.
- التأمين.
- منظومة التمويل الرقمي.
- أسواق رأس المال.

وقد تم دعم هذه الركائز الأربع بخمسة محاور شاملة تتعلق بالحوكمة والرقابة التنظيمية، والتمويل الإسلامي، والابتكار الرقمي، والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة، والمواهب والقدرات. وقد تضمن إطار الاستدامة الخاص بمجموعة QNB في عام 2023 الابتكار الرقمي، بما في ذلك تدابير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة المطبقة فعلياً، مما يضمن التزام QNB بالخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي الصادرة عن مصرف قطر المركزي منذ إطلاقها.

في عام 2024، أصدر مصرف قطر المركزي استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة للقطاع المالي، والتي اعتمدت على لائحته السابقة المتمثلة في الخطة الاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي، لاستحداث ثلاث ركائز أساسية توجه المؤسسات المالية في المسائل المتصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة. وترتبط كل ركيزة بمجموعة من التطلعات والنتائج التي تعزز بعضها البعض لتوسيع فهم المؤسسات المالية لتأثير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للخدمات والمبادرات المالية، والمعاملات والمنصات المصرفية، بالإضافة إلى الحوكمة.

لدعم استراتيجيته، أصدر مصرف قطر المركزي أيضاً مجموعة شاملة من المبادئ الإشرافية المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عام 2024 والمصممة بشكل استراتيجي لمساعدة البنوك على التغلب على التحديات التي يفرضها تغير المناخ. وتهدف هذه المبادئ الإشرافية إلى وضع جميع البنوك على مسار الخدمات المصرفية المسؤولة، مع التركيز على أهمية دمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في استراتيجياتها المصرفية والمالية القائمة.

للتعامل مع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة مع وضع لوائح مصرف قطر المركزي الرئيسية في الاعتبار، عملت مجموعة QNB بشكل فعال على تعزيز وتطوير إطار الاستدامة الحالي من خلال دمج المكونات الرئيسية التالية لكل ركيزة على النحو المبين في استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ضمن ممارساتها الحالية:

الركيزة	الركائز الاستراتيجية	التطلعات	النتائج
الركيزة الأولى	**إدارة المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية في القطاع المالي**	قطاع مالي قادر على مواجهة المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية	أ.1. **وعي شامل بالمخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية وسبل إدارتها في** البنوك وشركات التأمين أ.2. **شفافية أعلى بشأن تعرض** البنوك وشركات التأمين **للمخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية** والفرص الناتجة عنها
الركيزة الثانية	**تشجيع رؤوس الأموال إلى مجال التمويل المستدام**	قطر كمركز رائد للابتكار ولتوجيه رأس المال إلى مجال التمويل المستدام	ب.1. شفافية أعلى حول **مساهمة المؤسسات المالية في تحقيق الأهداف الوطنية** المتعلقة بالاستدامة ب.2. قطاع مالي مساهم وفعال **في تشجيع رؤوس الأموال إلى مجال التمويل المستدام** ب.3. **منتجات متنوعة ومبتكرة في مجال الاستدامة، تتضمن من خلالها الحلول الرقمية** (مثل التكنولوجيا المالية) يقدمها القطاع المالي
الركيزة الثالثة	**مصرف مركزي يحتذى به في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة**	مصرف مركزي قائم على مبادئ الاستدامة ومتصل عالميا، قادر على مواجهة المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية	ج.1. **مصرف مركزي قادر على مواجهة المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية** في مجالي العمليات والمحفظة الاستثمارية ج.2. **المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية مدرجة في وظائف المصرف** مع الاستفادة **من اتفاقيات التعاون والتنسيق الدولية** ج.3. **أداء يحتذى به في مجال الاستدامة** في عمليات مصرف قطر المركزي

المحاور المشتركة

بناء القدرات

البنية التحتية لبيانات التمويل المستدام

ونتيجة لجهود QNB المتواصلة والتقدم الذي أحرزه في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، كانت المجموعة بالفعل في وضع جيد لتلبية متطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة المنصوص عليها في تعليمات مصرف قطر المركزي حيثما اقتضى الأمر، حيث أثبتت قدرتها على الالتزام بتلك التعليمات بشكل فعال.

يتوافق إطار الاستدامة لمجموعة QNB والممارسات ذات الصلة بسلاسة مع ركائز مصرف قطر المركزي (حسب الاقتضاء)، حيث أن المجموعة تتوفر على مبادئ رئيسية تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة ضمن نموذج التشغيل وهيكل الحوكمة الخاص بها. تمثل الركائز الأساسية الثلاثة التالية المكونات الرئيسية لإطار الاستدامة الخاص بمجموعة QNB:

وقد تم البناء على هذه الركائز بشكل أساسي وتم تعزيزها بقيادة مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية مقابل هيكل الحوكمة الخاص بمجموعة QNB.

تلعب الحوكمة دوراً حاسماً في المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، لأنه من خلال وجود أنظمة حوكمة جيدة ونهج متبع في أعلى المستويات، يمكن لـ QNB بدوره وضع استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمجموعة، وتوجيه وتنفيذ الأهداف والمبادرات المستدامة التي وضعها، بغية تمكين المجموعة من توسيع نطاق تأثيرها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على المدى الطويل.

يقوم مجلس إدارة QNB بوضع واعتماد إطار الحوكمة للمجموعة، بينما يعمل فريق الإدارة التنفيذية ضمن نطاق الإطار المذكور. يتضمن الإطار مسؤوليات مختلفة تحكم جوانب الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة، وتتألف مما يلي:

- بقاء مجلس الإدارة على علم بالموضوعات البيئية والاجتماعية من خلال لجنة إدارة المخاطر التابعة له، والتعامل مع جميع الموضوعات المتعلقة بالحوكمة من خلال لجنة التدقيق ولانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة، بما يتوافق مع إرشادات الركيزة الأولى من استراتيجية مصرف قطر المركزي.
- يتدرج إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من مجلس الإدارة إلى لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الإدارة العليا للمجموعة التابعة للإدارة التنفيذية.
- يشرف فريق الإدارة التنفيذية على المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة والتحديات والفرص ذات الصلة من خلال لجنة الإدارة العليا على أساس ربع سنوي.
- تقوم الإدارة التنفيذية من خلال لجنة إدارة المخاطر التابعة له بالإشراف على التحديثات والإنجازات وجوانب إعداد التقارير المتعلقة بموضوعات المخاطر، بما في ذلك مخاطر المناخ.
- يتم تضمين موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ومخاطر المناخ في اطار تحمل المخاطر الشاملة لـ QNB وإطار إدارة المخاطر المؤسسية.
- يتم وضع الممارسات الأخلاقية في مقدمة جميع الإجراءات المتخذة عبر QNB، حيث يوضح هذا التقرير بالتفصيل كيفية تعامل مجموعة QNB مع الجوانب المرتبطة بتضارب المصالح، والإبلاغ عن المخالفات، ومكافحة الرشوة والفساد.
- ينشر QNB تقريراً سنوياً منفصلاً حول الاستدامة وفقاً للمعايير الوطنية والدولية وإرشادات إعداد التقارير.
- تنشر مجموعة QNB إفصاحات متعددة حول المساهمات المقدمة لدعم أهداف وغايات الاستدامة الوطنية.
- يحدد QNB المنتجات المستدامة المتنوعة والمبتكرة التي استحدثها لتتضمن ممارسات بيئية واجتماعية ومؤسسية مرنة ومتوافقة مع الإرشادات الركيزة الأولى والثانية لمصرف قطر المركزي.

وقد تكللت مجهودات ومبادرات مجموعة البنك الرائدة في مجال الاستدامة بالحصول على لقب قائد الاستدامة في الشرق الأوسط من قبل مجلة فوربس خلال العام 2024 للمرة الثانية على التوالي وهي شهادة على التزام المجموعة بالتمويل المستدام وريادة القطاع المصرفي في هذا المجال.

في الختام، تظل مجموعة QNB ملتزمة باستراتيجية مصرف قطر المركزي المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة، حيث أن المجموعة لديها العديد من الممارسات والمبادرات المتعلقة بالتمويل المتوافق مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية القائمة على الاستدامة والتي تم وضعها قبل إنشاء استراتيجية مصرف قطر المركزي. وستستمر هذه الممارسات والمبادرات في النمو والتوسع من حيث ربحيتها وإمكانية تطبيقها ونطاقها بفضل توجيهات مصرف قطر المركزي وجهوده المستمرة لتوسيع استراتيجيته المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة.

مستقبلاً، تعتزم مجموعة QNB مشاركة الإنجازات المختلفة التي تم تحقيقها في مجالات الحوكمة والتمويل المستدام والعمليات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وفقاً لاستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة الخاصة بمصرف قطر المركزي في شكل إفصاحات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك.

20. الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة

وفقاً للمادة رقم (2) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 "(النظام")، قام بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق)"البنك)" بتقييم التزامه بأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على البنك، بما في ذلك النظام.

ونتيجة للتقييم توصلت الإدارة إلى أن البنك لديه عملية مطبقة وسارية لضمان الالتزام بنظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وانه ملتزم بأحكام نظام الحوكمة كما في 31 ديسمبر 2024.

أصدر إرنست ويونغ (EY)، المدقق الخارجي للبنك، تقرير تأكيد محدود (راجع الملحق 4) حول تقييم بنك قطر الوطني بشأن التزامه بنظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة كما في 31 ديسمبر 2024.

الخاتمة

أن ما خلُص إليه تقرير الحوكمة يؤكد السعي الحثيث لمجموعة QNB على رفع مستوى كافة جوانب الاستدامة، حيث تم التركيز على المبادرات والانجازات التي ساهمت في تطوير منظومة وممارسات الحوكمة الرشيدة على الصعيدين المحلي والدولي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على سمعة المجموعة وملاءتها المالية، وهذا ما يؤكده التطور الملحوظ على إطار الحوكمة الخاص بها وارتقائه للثقة التي تحظى المجموعة بها من قبل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى.

أولت مجموعة QNB اهتماماً كبيراً بترسيخ ثقافة المسؤولية والمساءلة في عملها المؤسسي خاصة فيما يتعلق بالأبعاد الأخلاقية، حيث شجعت موظفيها على استخدام قنوات العمليات المبكرة للإبلاغ على المخالفات فور حدوثها، كما ركزت المجموعة على رفع مستوى معايير الشفافية والنزاهة في تعاملاتها مع كافة الأطراف المختلفة ويشمل ذلك جميع الإفصاحات المالية وغير المالية، وذلك للارتقاء بعلامتها التجارية والمحافظة على موروثها والثقة التي اكتسبتها من كافة أصحاب المصالح.

يعتبر التزام مجموعة QNB بمعايير حوكمة الشركات وسيلة للمحافظة على قيم طويلة المدى تجاه المساهمين من خلال المحافظة على نزاهتها وسمعتها وأداءها المالي، وهذا ما أثبتته الدراسات التي أكدت بأن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وتعليماتها الصادرة من الجهات الرقابية له تأثير إيجابي وكبير على ثقة المساهمين والمستثمرين وكافة أصحاب المصالح الأخرى، ومن هذا المنطلق قامت المجموعة بمراجعة نظام الحوكمة الخاص بها عن طريق تقييمه وتطويره بصورة استباقية وذلك من خلال تبني مبادئ وممارسات توائم مصالح مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع تلك الخاصة بالمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

وفي الختام نود أن نشكر كل من السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية ووزارة التجارة والصناعة على كافة الجهود التي تبذلها في سبيل تطوير منظومة حوكمة الشركات، ولجميع أصحاب المصالح على مساهمتهم في النجاح والتقدم الذي وصلت إليه مجموعة QNB اليوم.

علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة

ملحق (1) السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	ملخص السيرة الذاتية
سعادة السيد علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة عضو غير مستقل	عُين سعادته رئيساً لمجلس إدارة مجموعة QNB في عام 2021. يشغل سعادته حالياً منصب وزير المالية، ورئيس مجلس إدارة كل من بنك قطر للتنمية وكتارا للضيافة، بالإضافة إلى عضويته في المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار ومجلس إدارة كل من جهاز قطر للاستثمار وقطر للطاقة. يتمتع سعادته بخبرة طويلة تزيد عن 32 عاماً في القطاع الحكومي والمالي، حيث ترقى في المناصب العليا إلى أن تولى منصب وزير التجارة والصناعة بعد أن كان الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2018. وتحت قيادته، أصبحت مجموعة QNB أكبر بنك في الشرق الأوسط وأفريقيا. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الحاسب الآلي من جامعة إيستيرن واشنطن في الولايات المتحدة الامريكية، ودرجة الماجستير في نظم المعلومات الإدارية من جامعة سياتل باسيفيك في الولايات المتحدة الامريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: وزير التجارة والصناعة في دولة قطر رئيس مجلس إدارة بورصة قطر الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB
سعادة الشيخ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني نائب رئيس مجلس الإدارة عضو مستقل	عُين سعادته وانتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في عام 2019، ورئيساً للجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سعادته حالياً منصب وزير الدولة. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة بورتلاند في أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في البنوك والتمويل من جامعة (كلية) دبلن في إيرلندا. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: نائب محافظ مصرف قطر المركزي رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال نائب رئيس مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية
سعادة الشيخ عبد الرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني عضو مجلس الإدارة عضو غير مستقل	أُنتخب سعادته عضواً في مجلس الإدارة في عام 2016، وعُين عضواً في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سعادته حالياً منصب وزير الدولة، بالإضافة إلى عضويته في كل من منتدى الفكر العربي في عمّان والمجلس الاستشاري لدى مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون في واشنطن. ويشغل سعادته أيضاً رئاسة الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة، وعضو في مجلس إدارة كل من شركة قطر للتأمين وشركة قطر للملاحة ومجموعة شركة أنفست كورب. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة الولايات المتحدة الدولية، ودبلوم أمن دولي ووطني من كلية جون اف كينيدي بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: وكيل وزارة في الديوان الأميري رئيس الديوان الأميري السكرتير الخاص لسمو الأمير رئيس الإدارة السياسية في الديوان الأميري سفيراً لدولة قطر في واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية سفير ديوان عام وزارة الخارجية

ملحق (1) السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	ملخص السيرة الذاتية
سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني عضو مجلس الإدارة عضو مستقل	عُين سعادته عضواً في مجلس الإدارة في عام 2004، ورئيساً للجنة التنفيذية للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة، وعضواً في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سعادته حالياً عضو مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية، ورئيس المجلس الاستشاري لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية متروبوليتان ستيت كوليج في ولاية كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: رئيس جهاز التخطيط والإحصاء المدير العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي الأمين العام لمجلس التخطيط مدير الشؤون الإدارية في قطر للطاقة مدير إدارة الموارد البشرية في قطر للطاقة
سعادة السيد منصور بن إبراهيم آل محمود عضو مجلس الإدارة عضو غير مستقل	عُين سعادته عضواً في مجلس الإدارة في عام 2004، ورئيساً للجنة المخاطر للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سعادته حالياً منصب وزير الصحة العامة ونائب رئيس مجلس إدارة في كل من بورصة قطر والخطوط الجوية القطرية وهيئة المناطق الحرة، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة كل من شركة الديار القطرية ومركز قطر للمال ومجموعة فولكس واجن وجامعة حمد بن خليفة. كما يشغل سعادته أيضاً منصب المستشار الخاص لسعادة رئيس مجلس أمناء متاحف قطر. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال والمال من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الامريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: الرئيس التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار الرئيس التنفيذي لمتاحف قطر الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية مدير شؤون الاستثمار لسعادة رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الخارجية السابق مدير إدارة المخاطر في جهاز قطر للاستثمار
السيد بدر عبدالله درويش فخرو عضو مجلس الإدارة عضو غير مستقل	أُنتخب سيادته عضواً في مجلس الإدارة في عام 2001، وعُين عضواً في كل من لجنة المخاطر للمجموعة واللجنة التنفيذية للمجموعة التابعتين لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الدرويش القابضة. سيادته حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال وتابع دراساته العليا من خلال دورات خاصه في التمويل والتسويق من جامعة كينغستون في المملكة المتحدة. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم بدولة قطر. عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر، ورئيس لجنة العلاقات الداخلية والخارجية رئيس مجلس إدارة لجنة الصندوق الدولي للتعليم العالي في العراق، رئيس مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي. رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال القطري-الإيطالي المشترك. المدير التنفيذي المشارك للجمعية القطرية البريطانية لرجال الأعمال.

ملحق (1) السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

اسم العضو	ملخص السيرة الذاتية
سعادة السيد فهد بن محمد بن فهد بوزوير عضو مجلس الإدارة عضو مستقل	أُنتخب سعادته عضواً في مجلس الإدارة في عام 2001، وعُين سعادته رئيساً للجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة والسياسات للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة، كما يشغل سعادته حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بوزوير القابضة وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر. سعادته حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ونظم المعلومات الإدارية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: عضو في مجلس الشورى، دولة قطر عضو في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى عضو في لجنة الشؤون الثقافية والاعلام بمجلس الشورى عضو في مجموعة الصداقة البرلمانية القطرية الأوروبية بمجلس الشورى
السيد علي يوسف حسين علي كمال عضو مجلس الإدارة عضو غير مستقل	أُنتخب سيادته عضواً في مجلس الإدارة في عام 2022، وعُيّن عضواً في لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حالياً منصب عضو مجلس إدارة في كل من مجموعة شركات المناعي وشركة قطر للتأمين. السيد علي كمال حاصل على شهادتي بكالوريوس من جامعة كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية الأولى شهادة العلوم في إدارة الأعمال/ الشؤون المالية والثانية شهادة الآداب والعلوم في الاقتصاد. بالإضافة إلى ما سبق، يشغل السيد علي كمال منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الكمال الدولية وشركة الهرماس للاستثمار وكذلك لكافة مؤسسات عائلته الأخرى، حيث أن هذه المؤسسات تمارس العديد من الأنشطة المختلفة التي تشمل على تملك وتطوير العقارات التجارية بما في ذلك الفنادق وكذلك إدارة الاستثمارات. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية. عضو مجلس إدارة شركة مزايا قطر للتطوير العقاري. محلل مالي في غولدمان ساكس. محلل مالي في كريدت سويس. المستشار المسؤول عن الشؤون القنصلية والعلاقات التجارية لدى سفارة دولة قطر في باريس- فرنسا.
د. عبد الرحمن محمد يوسف جولو عضو مجلس الإدارة عضو مستقل	عُين سيادته عضواً في مجلس الإدارة في عام 2019، وعُين عضواً في لجنة التدقيق والانضباط للمجموعة التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حالياً وكيل الوزارة المساعد للسياسات المالية بوزارة المالية في دولة قطر وعضو مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية. الدكتور جولو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة تكساس إي أند إم في قطر، ودرجتين ماجستير، الأولى في التكنولوجيا من جامعة كرتن للتكنولوجيا والثانية في إدارة وحدة الاعمال الاستراتيجية من جامعة أتش إي سي - باريس في قطر بالإضافة إلى ذلك، تحصل على درجة الدكتوراه في الطاقة المستدامة من جامعة حمد بن خليفه. وفيما يلي أبرز المناصب التي شغلها: مدير السياسات المالية في وزارة المالية في دولة قطر مستشار إدارة التعاون الدولي في وزاره المالية في دولة قطر
السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري عضو مجلس الإدارة عضو مستقل	أُنتخب سيادته عضواً في مجلس الإدارة في عام 2019، وعُين عضواً في كل من لجنة المخاطر للمجموعة واللجنة التنفيذية للمجموعة التابعتين لمجلس الإدارة. كما يشغل سيادته حالياً عضوية مجلس إدارة شركة حسن بن حسن الملا وأولاده للتجارة ومديراً عاماً لها. ويعمل سيادته لدى وزارة الصحة العامة منذ عام 1992 . السيد عادل الجفيري حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الكيمياء من جامعة قطر.

ملحق (2) السيرة الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية:

اسم العضو	ملخص السيرة الذاتية
عبدالله مبارك آل خليفة الرئيس التنفيذي للمجموعة	تم تعيين السيد عبدالله مبارك آل خليفة كرئيس تنفيذي للمجموعة في نوفمبر 2018، وقد تولى سيادته قبل ذلك منصب المدير العام التنفيذي - رئيس قطاع الأعمال للمجموعة، حيث انضم سيادته إلى البنك في سنة 1996 ولديه أكثر من 28 عاماً من الخبرة المصرفية المتنوعة. علاوة على ذلك يشغل سيادته حالياً منصب رئيس مجلس إدارة كل من QNB كابيتال، وQNB سويسرا، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة كل من شركة أريدْ والخطوط الجوية القطرية وبورصة قطر، كما حصل سيادته على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة شرق واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.
علي راشد المهندي رئيس قطاع العمليات للمجموعة	انضم السيد علي راشد المهندي لمجموعة QNB في عام 1996، ويشغل حالياً منصب رئيس قطاع العمليات للمجموعة، وقد عمل سابقاً مديراً عاماً للخدمات المصرفية للأفراد ومديراً عاماً لتكنولوجيا المعلومات. ويشغل سيادته حالياً منصب رئيس مجلس إدارة QNB الأهلي (مصر)، ونائب رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي (دبي)، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة QNB كابيتال والعديد من اللجان الأخرى ضمن مجموعةQNB ، ولديه ما يزيد عن 28 عامًا من الخبرة في القطاع المالي. كما حصل سيادته على درجة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي من جامعة قطر.
يوسف محمود النعمة رئيس قطاع الأعمال للمجموعة	انضم السيد يوسف محمود النعمة إلى مجموعة QNB في عام 2005، ويشغل حالياً منصب رئيس قطاع الأعمال للمجموعة. وقد شغل قبل انضمامه إلى QNB عدَّة مناصب في شركات مالية ومؤسسات مصرفية في دولة قطر وخارجها، ولديه أكثر من 20 عاماً من الخبرة في مجال المؤسسات المالية. كما يشغل سيادته حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة كل من مصرف المنصور (العراق)، QNB Finansbank (تركيا)، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل (الأردن)، بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة QNB كابيتال. كما حصل السيد يوسف النعمة على درجة البكالوريوس في إدارة الطيران من معهد فلوريدا التقني في الولايات المتحدة الأمريكية، ودبلوم إدارة الأعمال من جامعة جلامورجان في ويلز.
رمزي مرعي رئيس قطاع المالية للمجموعة	أنضم السيد رمزي مرعي إلى مجموعة QNB في عام 1997 قادماً من بنك الأردن، ويشغل حالياً منصب رئيس قطاع المالية للمجموعة. وللسيد رمزي ما يقارب من 32 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي. ويشغل سيادته حالياً عضوية مجلس إدارة كل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، QNB Finansbank (تركيا)، وQNB كابيتال. اجتاز سيادته امتحان شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) في ولاية كاليفورنيا عام 1989، وهو حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.
د. فاطمة عبدالله السويدي رئيس قطاع المخاطر للمجموعة	انضمت د. فاطمة عبد الله السويدي إلى مجموعة QNB في عام 2000، وتشغل حالياً منصب رئيس قطاع المخاطر للمجموعة، وقد شغلت سابقاً منصب مساعد المدير العام لإدارة مخاطر الائتمان، ولديها ما يقارب من 24 عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي. وتشغل حالياً رئاسة هيئة المفوضين في QNB إندونيسيا وعضوية مجلس إدارة QNB Finansbank (تركيا). وقد حصلت على شهادة البكالوريوس في المحاسبة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة قطر، ودرجة الماجستير في إدارة المخاطر من جامعة نيويورك، ودرجة الدكتوراه في القانون من جامعة حمد بن خليفة و درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة غرينوبل في فرنسا حول موضوع "الابتكار في الأعمال المصرفية والأسواق المالية" الذي يُركِّز على العملات المُشفَّرة.
روجر دوليمان رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة	انضم السيد روجر دوليمان إلى مجموعه QNB في عام 2024، ويشغل حاليا منصب رئيس التدقيق التنفيذي للمجموعة. ويحمل السيد دوليمان خبرة مصرفية تمتد 20 عاماً في البنوك الرائدة في جميع أنحاء أوروبا وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وقبل انضمامه إلى QNB، شغل السيد دوليمان منصب رئيس التدقيق للمجموعة في بنك الأهلي المتحد في البحرين ورئيس التدقيق لإدارة الأعمال في بنك ساب في المملكة العربية السعودية. كما شغل وظائف أخرى منها رئيس التدقيق التنفيذي لبنك ING في تركيا ورئيس التدقيق الإقليمي لبنك ING في سنغافورة. يحمل السيد دوليمان درجة الماجستير في التدقيق والضمان من جامعة نينرود في هولندا وهو محاسب عام معتمد (CPA) مسجل في هولندا.
رياض الفياش رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة	انضم السيد رياض الفياش إلى مجموعة QNB في عام 2008، ويشغل حالياً منصب رئيس الانضباط والمتابعة للمجموعة، ويمتلك سيادته أكثر من 23 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية والمالية وهو متخصص في مجالات الالتزام والتدقيق. عمل السيد رياض الفياش قبل انضمامه إلى المجموعة في شركة آرثر أندرسن، ومور ستيفنز ومجموعة المؤسسة العربية المصرفية (ABC). كما أنه حاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA)، ودرجة الماجستير في المحاسبة، بالإضافة إلى الدبلوم الدولي في الالتزام، وشهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS)، وشهادة محقق معتمد في قضايا الاحتيال (CFE). علاوةً على ذلك، فإن سيادته عضو في مجموعة الامتثال لجرائم الاحتيال المالي (FCCG) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجمعية التونسية للمحاسبين القانونيين، وكان سابقاً عضواً في غرفة التجارة الدولية (ICC) وعضواً في جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ACAMS- MENA Task Force).

ملحق (3) قائمة متطلبات الإفصاح عن حوكمة البنك بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي:

البند			الوصف	الإفصاح
1	ملكية الأسهم	1.1	توزيع الملكية بحسب الجنسية	قطريين 62.12% جنسيات أخرى 38.82% (حتى 2024/11/30).
		2.1	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين	مجموع عدد المساهمين 4,352 وعدد إجمالي الأسهم 9,236,428,570 (حتى 2024/11/30)
		3.1	ملكية الحكومة	%50
		4.1	المساهمين الرئيسين (اكثر من 10%)	فقط جهاز قطر للاستثمار يمتلك اكثر من 10%
		5.1	المساهمين المالكين لنسبة (اكثر من 5%)	فقط جهاز قطر للاستثمار يمتلك اكثر من 5%
2	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	1.2	تفصيل دقيق لوظائف المجلس	يرجى الرجوع إلى القسم 3
		2.2	أنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقة المجلس	يرجى الرجوع إلى القسم 14 و 16
		3.2	أعضاء المجلس	يرجى الرجوع إلى ملحق 1 السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.
		4.2	أعضاء المجلس المستقلين	يرجى الرجوع إلى القسم 3 والملحق 1 الخاص بالسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.
		5.2	أعضاء المجلس تنفيذيين / غير تنفيذيين	يرجى الرجوع إلى القسم 3 وملحق 1 السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة.
		6.2	ملكية أعضاء المجلس الشخصية من الأسهم حتى (2024/11/30)	
			الشيخ عبدالرحمن بن سعود آل ثاني	3,760,630
			شركة حسن بن حسن الملا وأولاده ويمثلها السيد عادل حسن حسن الملا الجفيري	89,670
			السيد علي يوسف حسين علي كمال	407,526
			سعادة السيد فهد بن محمد بن فهد بوزوير	13,398,000
			السيد بدرعبدالله درويش فخرو	15,450,460
		7.2	دليل عضوية مجلس الإدارة لإرشاد الأعضاء الجدد	يرجى الرجوع إلى القسم 3
		8.2	نظام انتخاب الأعضاء	يرجى الرجوع إلى القسم 3
		9.2	تداول المطلعين	موقع بورصة قطر، "تقرير تداولات المطلعين"
		10.2	ترتيبات لإنهاء العضوية	يرجى مراجعة القسم رقم 3.11
		11.2	عدد وتواريخ اجتماعات المجلس	الاجتماع الأول: 11 يناير 2024
				الاجتماع الثاني: 05 مارس 2024
				الاجتماع الثالث: 07 مايو 2024
				الاجتماع الرابع: 08 يوليو 2024
				الاجتماع الخامس: 11 سبتمبر 2024
				الاجتماع السادس: 26 نوفمبر 2024
		12.2	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	يرجى الرجوع إلى القسم 3
		13.2	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	يرجى الرجوع إلى القسم 5
		14.2	كبار المسؤولين الرئيسين	يرجى الرجوع إلى الملحق 2 الخاص بالسيرة الذاتية للإدارة التنفيذية
		15.2	ملكية المدراء التنفيذين الرئيسين من أسهم البنك	المدراء التنفيذيين الرئيسيين لا يملكون أي أسهم في رأس مال البنك
		16.2	لائحة المبادئ الأخلاقية للأعمال التجارية	يرجى الرجوع إلى وثيقة الأخلاق المهنة
3	لجان مجلس الإدارة	1.3	اللجان المنبثقة عن المجلس	يرجى الرجوع إلى القسم 3
		2.3	حضور أعضاء اللجان	يرجى الرجوع إلى القسم 3
		3.3	إجمالي مكافآت الأعضاء	يرجى الرجوع إلى القسم 5
		4.3	أعمال اللجان وأية أمور هامة	يرجى الرجوع إلى الأقسام 3 و 4 و 5

ملحق (3) قائمة متطلبات الإفصاح عن حوكمة البنك بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي:

البند			الوصف	الإفصاح
4	الاستدامة والحوكمة	1.4	الإفصاحات البيئية	يرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة للمجموعة
		2.4	الإفصاحات المجتمعية	يرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة للمجموعة
		3.4	افصاحات الحوكمة	يرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة للمجموعة
5	مدققي الحسابات	1.5	رسوم التدقيق	5 مليون ريال قطري عن سنة 2024
		2.5	رسوم أخرى	2.4 مليون ريال قطري عن سنة 2024
		3.5	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	تخضع هذه الأسباب لقرار الجمعية العامة بناء على توصية من لجنة التدقيق والانضباط التابعة لمجلس الإدارة، يرجى الرجوع إلى القسم 10.
6	إفصاحات أخرى	1.6	معاملات الأطراف ذوي العلاقة	يرجى الرجوع إلى القسم 16 والتقرير السنوي.
		2.6	التواصل مع المساهمين والمستثمرين	يرجى الرجوع إلى القسم 13 و 14
		3.6	إدارة المخاطر	يرجى الرجوع إلى القسم 2 و 7
		4.6	مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية	يرجى الرجوع إلى الأقسام 2 و 9
		5.6	البيانات المالية	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		6.6	الميزانية العمومية	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		7.6	قائمة الدخل	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		8.6	قائمة التدفق النقدي	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		9.6	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		10.6	شهادة مراقب الحسابات	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك
		11.6	بيان مسؤوليات أعضاء المجلس	يرجى الرجوع إلى القسم 3 وميثاق مجلس الإدارة واختصاصاته
		12.6	وصف الخطوات لضمان استقلالية القرارات المتعلقة بالتعاملات مع ذوي العلاقة	يرجى الرجوع إلى القسم 16
		13.6	تقييم أداء المجلس ولجانه وأعضائه	يرجى الرجوع إلى القسم 3

ملحق (4) تقرير التأكيد المحدود المستقل لمراقب الحسابات السادة EY

إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد "تقرير الحوكمة لسنة 2024" والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016.

قدم مجلس الإدارة تقييمه حول ما إذا كان لدى البنك عملية مطبقة للامتثال وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تنطبق على البنك، بما في ذلك أحكام النظام ("بيان مجلس الإدارة")، والذي تم تزويد ارنست ويونغ بنسخة منه في 13 يناير 2025 وسيتم إرفاقه كجزء من تقرير حوكمة الشركات لسنة 2024.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا استرعى انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة التي تنطبق على البنك، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة ككل لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. وعند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للامتثال لمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الدولية الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين ("IESBA Code").

تقوم إرنست ويونغ أيضاً بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (1) "إدارة الجودة للشركات التي تقوم بأعمال تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية أو عمليات تأكيد أخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة"، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات التي سيتم تضمينها في تقرير حوكمة الشركات للبنك لسنة 2024 والتي من المتوقع أن يتم تزويدنا بها بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم تضمين بيان مجلس الإدارة وتقرير التأكيد المحدود الخاص بنا في تقرير حوكمة الشركات لسنة 2024.

إن نتيجتنا حول بيان مجلس الإدارة بشأن الامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية لا تتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها. لقد تم تكليفنا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي سيتم تضمينه في التقرير السنوي لسنة 2024.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن بيان مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع بيان مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا الإبلاغ عن ذلك في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات لسنة 2024 بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة بشأن هذا الأمر.

النتيجة

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، كما في 31 ديسمبر 2024.

عن إرنست ويونغ

زيـــــــــــاد نـــــــــــادر

سجل مراقبي الحسابات رقم 258

التاريخ: 28 يناير 2025

الدوحة

تقرير الحوكمة السنوي 2024